The Islamic Universityof Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Arts

Master of Syntax and Morphology

الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغـزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كـلـيـــــــــــــــــــة الآداب

ماجستير النحـــــــو والصـــــرف

الشاذّ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد

(دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ)

Exception and Necessity in book Al-Muqtadab for Al-Mubarrid

(A Descriptive, Analytic Study)

إِعدَادُ البَاحِثِ

يحيى عبد المجيد عبد الله أبو مهادي

إِشرَافُ

الأستاذ الدُّكتُور

أسامة خالد حماد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي النحو والصرف بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

جمادى الآخرة/1440هـ - مارس/2019م

إقـــــرار

أنا الموقّع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الشاذّ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد

(دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ)

Exception and Necessity in book Al-Muqtadab for Al-Mubarrid

(A Descriptive, Analytic Study)

أقرّ بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	يحيى عبد المجيد أبو مهادي	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2019/04/02م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 02/04/2019م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناء على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **يحيى عبد المجيد عبدالله ابو مهادي** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية** وموضوعها:

الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد
(دراسة وصفية تحليلية)

Exception and Necessity in Book Al-Muqtadab for Al-Mubarrid
(A Descriptive, Analytic Study)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الثلاثاء 26 رجب 1440هـ** الموافق **2019/04/02م** الساعة **التاسعة صباحا**، في **قاعة مؤتمرات مبنى القدس** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أسامة خالد حماد	**مشرفا ورئيسا**	.....
د. إبراهيم رجب بخيت	**مناقشا داخليا**	.....
نهاد عبد الفتاح بدرية	**مناقشا خارجيا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine Tel: + 970 (8) 264 4400 هاتف: Fax: + 970 (8) 264 4800 فاكس: ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

التاريخ: 19/5/1 2019م | الرقم العام للنسخة 3107665 | اللغة العربية | ☑ ماجستير ☐ دكتوراه

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

الطالب/ محمد حسب الحبيب عبد الله أبو ردي

رقم جامعي: 120162415 قسم: اللغة العربية كلية: الآداب

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

221

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب

محمد أبو ردي

إدارة المكتبة المركزية

ملخص الرسالة

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الشاذِّ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد، وذكر آراء المبرد التي اتفق فيها مع غيره من العلماء والنحاة، وتلك التي اختلف معهم فيها، في هذين المفهومين، والكشف عن الشواهد الموسومة بالشاذّة والضرورة والوقوف عليها.

وقد مهّدنا للبحث بعرض نبذةٍ عن حياة المبرّد من حيث: اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وصفاته، وعلمه، وشعره، وأقواله، والحديث عن كتابه المقتضب، وأهميته، وشراحه، ومحققيه، وأقوال العلماء فيه.

وعرضت منهج المبرّد في المقتضب، من حيث: تنوّع الاستشهاد بين القرآن الكريم وكلام العرب وشعرهم، ومراعاة القياس وموقفه منه، وإسناد آرائه بالعلل، وعرض الأقوال والأوجه المتعددة في المسألة الواحدة والترجيح بينها، وأسلوبه في صياغة الكتاب.

ثم جاء البحث بالحديث عن الشاذّ والضرورة، وآراء العلماء فيهما، ورأي المبرد كذلك، ثم انتهيت بذكر الشواهد النحوية الموسومة الشاذّة والضرورة التي وردت في كتاب المقتضب، والوقوف عليها.

ومن أهمّ النتائج التي خرجت بها: أن المبرّد لم يختلف عن غيره من العلماء الأوائل في نظرته إلى الشاذّ والضرورة، إلا أنه استعمل ألفاظًا بديلةً عن الشاذّ، ونسب الضرورة للشعر. وغير ذلك من النتائج التي توصَّلنا إليها في هذا البحث.

Abstract

The study aims at calrifying the concept of exception and necessity in the Book of “Al-Muktadab for Al-Mabrad”, and those who has been different with in these concepts, and identifying indicators charcterized with exception and necessity and giving focus on them.

The research has been prefaced with an overview of Al-Mabrad’s life in terms of: his name, proximity , his nickname, birth, death, shoyokhs, students, books, charachertistics, knowledge, poetry, sayings, his talk about his book “Al-Muktadab”, its importance, explanation, and what scholars said about him.

The approach of Al-Mabrad in Al-Muktadab has been presented in terms of: diversification of citing examples between the Holy Quran and Abrab Speech and poetery, considering measurment and his position from it, supporting his positions with justifications, presenting sayings and the multiple faces of the same issue and weighting among them, and his style in writing the book.

Research also has talked about the exception and necessity and views of scholars on them, and the view of Al-Mabrad also, and ended in mentioning indicators of exceptions and necessities that have come in Al-Muktadab book and shedding light on them.

The most important conclusion the research has come with is that: Al-Mabrad has not been different from other first scholars in his view with regard to exception and necessity, but he has used alternative words on exception, and returned the necessity to poetry, and other conclusions reached in this research.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة: 105]

ٱلإِهدَاْءُ

◈ إلى أمّي الحنون وأبي الغالي..

◈ إلى زوجي الحبيبة وأبنائي الميامين..

◈ إلى إخوتي وأخواتي..

◈ إلى أقربائي وأصدقائي..

◈ إلى أساتذة الجامعة الإسلامية وأخصّ بالذكر منهم أساتذة قسم اللغة العربية..

◈ إلى كل من كان له فضل علي..

◈ إلى أرواح شهدائنا الأبطال..

◈ إلى كل حريص ومهتم بتراثنا العربي المجيد..

إليهم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع

وأسأل الله أن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي، اللهم آمين.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله حمدًا يليق بوجهه الكريم، الذي وفقني على إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى صحابته الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فإنّي أتوجه بجزيل الشكر والعرفان، لفضيلة الدكتور/ أسامة خالد حماد، مشرفي الفاضل وموجهي في هذا البحث، والذي أفاض عليّ من علمه ومعرفته.

والشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة كل من:

الدكتور الفاضل/ إبراهيم رجب بخيت، حفظه الله

الدكتور الفاضل/ نهاد عبد الفتاح بدرية، حفظه الله

لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهما القيمة، فجزاهما الله خيرًا.

كما أقدم الشكر الجزيل لوالدي العزيزين، اللذين دفعا بي وساعداني؛ للحصول على درجة الماجستير، وأسأل الله أن يمد في عمريهما ويعطيهما الصحة والعافية.

كما أشكر زوجي الحبيبة التي صبرت عليّ، وهيأت لي كل الأسباب لإتمام هذه الدراسة، رغم كثرة أعبائها.

كما أشكر كل من ساعدني ووجهني في إتمام هذا البحث.

الباحث

يحيى عبد المجيد أبومهادي

قائمة المحتويات

إقـــرار ..... أ

نتيجة الحكم ..... ب

ملخص الرسالة ..... ت

Abstract ..... ث

اقتباس ..... ج

ٱلإهدَاْءُ ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

قائمة المحتويات ..... د

المقدّمة 1

أولًا: أهداف الدراسة 1

ثانيًا: أهميّة الدراسة 2

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع 2

رابعًا: منهج الدراسة 2

خامسًا: الدراسات السابقة 2

سادسًا: خطة البحث 3

التّمهيد 5

أولًا: ترجمة أبي العباس المبرّدِ 6

أولًا: اسمه ونسبه وكنيته 6

ثانيًا: مولده ووفاته 6

ثالثًا: شيوخه 7

رابعًا: تلاميذه 8

خامسًا: مؤلّفاته 9

سادسًا: صفاته وعلمه 12

سابعًا: شعره 13

ثامنًا: أقوال العلماء فيه 13

ثانيًا: كتاب المقتضب 15
الفصل الأول: منهج المبرد في المقتضب 18
المبحث الأول: تنـوّع الاستشهــاد 20
أولًا: القرآن الكريم وقراءاته 21
ثانيًا: الحديث النبوي الشريف 27
ثالثًا: كلام العرب 31
المبحث الثاني: مراعاة القياس وموقفه منه 37
المبحث الثالث: إسناد آرائه بالعلل 42
المبحث الرابع: أسلوب المبرد في المقتضب 47
المبحث الخامس: تأثره بسيبويه 49
المبحث السادس: خلافاته مع النّحــاة 51
أولًا: خلافه مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) 52
ثانيًا: خلافه مع سيبويه (180هـ) 54
ثالثًا: خلافه مع يونس بن حبيب (182هـ) 59
رابعًا: خلافُهُ مع أبي الحسن الأخفش (215هـ) 59
خامسًا: خلافه مع الجرمي (225هـ) 61
سادسًا: موقفه من الكوفيين 61
المبحث السابع: بعض آرائه النحوية 64
الفصل الثاني: الشاذّ والضرورة 69
المبحث الأول: الشاذّ لغةً واصطلاحًا 70
أولاً: المعنى اللغوي للشاذّ 70
ثانياً: المعنى الاصطلاحي للشاذّ 71
المبحث الثاني: أقسام الشاذّ 75
المبحث الثالث: أسباب الشذوذ 77
المبحث الرابع: الشاذّ عند المبرد 80
المبحث الخامس: الضرورة لغةً واصطلاحًا 82
أولاً: المعنى اللغوي للضرورة 82

ثانياً: الضرورة اصطلاحًا 83
المبحث السادس: الضرورة عند المبرد 86
الفصل الثالث: شواهد الشاذّ والضرورة 89
المبحث الأول: صرف ما لا ينصرف 90
1- تصحيح المعتل 90
2- تنوين الاسم المنقوص 90
3- تنوين الممنوع من الصرف 92
4- تنوين الترنم 93
5- تنوين المنادى 94
6- ما جرى مجرى المصادر ولم يتصرف 95
7- إسكان ياء المنقوص في النصب 95
المبحث الثاني: الفصل والوصل 97
1- وَصْل (مَنْ) بالعلامة 97
2- فصل لام التعريف 97
3- الفصل بين العدد ومميزه 98
4- الفصل بين الخافض والمخفوض 99
5- الفصل بين المضاف والمضاف إليه 100
6- الفصل بين أداة الشرط وفعلها في غير (إن) الشرطية 101
المبحث الثالث: الهمزة 103
1- قلب الياء الأصلية همزة في (مفاعل) 103
2- قلب الهمزة ألفًا 104
3- دخول همزة الاستفهام على (هل) 104
4- إثبات الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على وزن أفعل 105
المبحث الرابع: الفعل المضارع 106
1- نصب الفعل المعطوف على الجواب المجزوم 106
2- إعمال (إذا) عمل (إنْ) الشرطية 107
المبحث الخامس: الأعداد والجموع 109

1- الأعداد 109
2- إضافة مائة إلى جمع 110
3- جمع القلة 111
4- جمع فاعل العاقل على فواعل 112
المبحث السادس: الحذف والزيادة 113
1- حذف التنوين لالتقاء الساكنين 113
2- حذف (ما) من (إمّا) 114
3- حذف (أنْ) من خبر عسى 115
4- اقتران خبر كاد بـ(أنْ) 116
5- رد الحرف المحذوف ضرورة 117
6- حذف الواو من المحذور 117
7- حذف نون (ليتني) 118
8- حذف الفاء من جواب (أمّا) 119
9- حذف لام الأمر 119
10- حذف همزة الاستفهام 120
11- حذف الألف والنون من (فلان) في غير النداء 121
12- حذف حرف النداء مع ترخيم المنادى 121
13- حذف حرف العلة 122
14- هاء ضمير المفرد المذكر الغائب 123
15- التثنية 124
المبحث السابع: النداء 126
نداء ما فيه أل 126
المبحث الثامن: مسائل متفرقة 128
1- مجيء (هذان) في موضع النصب على هيئة الرفع 128
2- الإبدال 129
3- التأنيث الحقيقي 130
4- تنكير اسم كان وتعريف خبرها 131

5- خروج سوى عن الظرفية 131
6- جعل الكاف بمنزلة (مثل) 133
7- إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها 134
8- فك الإدغام 135
الخاتمة 137
أولًا: النتائج 137
ثانيًا: التوصيات 138
فهرس الآيات 139
فهرس أبيات الشعر 143
المصادر والمراجع 149

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين، سيّدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فإنّه من جميل اللغة العربية، ومن روائعها، أنّها لغة متجددة، في كل يوم تكتشف فيها أسرارًا جديدةً، وتقع على كنوزٍ عظيمةٍ، فهي لغةٌ لا يمكن الإحاطة بها؛ كالبحر كلما أوغلت فيه وجدت أسرارًا وكنوزًا لم تكن في الحسبان، بل لم تكن ملتفتًا لها أصلاً.

كيف لا يكون لهذه اللغة هذا الفضل، وقد كتب الله لها البقاء من بين سائر اللغات، وتكفل بحفظها، فقال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَـهُ لَحَـافِظُونَ**﴾ [الحجر:9]، فلا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ لغته التي نزل بها، ويكفي هذه اللغة شرفًا وفخرًا، أنها لغة القرآن، لغة تكلم الله – سبحانه وتعالى – بها في قرآنه العظيم، ليس هذا فحسب، بل هي لغة أهل الجنّة.

ولعظم هذه اللغة فقد انكب عليها العلماء، يكتشفون أسرارها، ويخرجون كنوزها، وينبرون مدافعين عنها محافظين عليها، ولعل أجلّ هذه العلوم هو علم النحو، فهو العلم الذي حُفِظ به القرآن من التحريف أو التزوير أو اللحن.

وكان لنا شرفٌ أن نطلّ على ما وصل إليه علماؤنا، ونبحث في علمهم، فقد وقع اختيارنا – بعد توفيق الله – وتوجيه من فضيلة الدكتور: أسامة خالد حماد الذي تكفّل بالإشراف على هذه الرسالة، على مبحثٍ كريمٍ بعنوان: **الشاذّ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد** (دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ).

سائلًا المولى – عز وجل – أن يكون عوني وموفقي للوصول لإضافة شيءٍ جديدٍ في هذه اللغة العريقة.

أولًا: أهداف الدراسة

1. إبراز مكانة المبرّد بين علماء النحو واللغة.
2. بيان جهود المبرّد النحوية واستدراكاته على النحاة.
3. إبراز قيمة كتاب المقتضب في علم النحو.
4. رفد المكتبة العربية اللغويّة بإضاءة جديدة.

ثانيًا: أهميّة الدراسة

تكمن أهميّة هذه الدراسة في كونها تدرس آراء العالم الجليل أبي العباس المبرّد في المسائل النحويّة، التي عدّها شاذّة أو ضرورة في كتابه المقتضب، كون المبرد من العلماء الأوائل الذين أسسوا لعلم النحو، ومقارنة رأيه برأي غيره من العلماء، والترجيح بينهما.

ثالثًا: أسباب اختيار الموضوع

نجمل أسباب اختيارنا لهذا الدراسة في أنّنا نتوقع أن نحصل على بعض النتائج التي تبين الطريقة التي اتبعها المبرد في الحكم على الشواهد النحوية بالشاذّة والضرورة، وهذا سيكون له دور في إضافة شيءٍ جديدٍ للغة العربية، وفتح المجال أمام الباحثين للولوج إلى كنوز اللغة العربية، والتعرف على جهود علمائها.

رابعًا: منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ لِما في التحليل من تأمّل وبحث وربط وعمق، مع ما يتضمنه ذلك من مقارنات وإحصاءات، من شأنها أنْ تخدم عمليّة البحث، ثم تقديم الخلاصة مراعيًا ضوابط البحث والأمانة العلميّة، من حيث نسبة الأقوال إلى أصحابها ومصادرها.

خامسًا: الدراسات السابقة

1. الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد دراسة لغوية، للباحثة زروقي جمعة، إشراف: أ.د. أبو بكر حسيني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008م.
2. الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج، للباحث: محمد أحمد عبد الله المسيعدين، إشراف: د. محمد أمين الروابدة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة مؤتة، 2009م
3. الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال: شواهد سيبويه نموذجا، للباحثة: نورة ناهر ضيف الله الحربي، إشراف: د. فريدة حسن معاجيني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1432هـ.

سادسًا: خطة البحث

مقدّمة: وفيها أهداف الدراسة وأهميتها، سبب اختيار الدراسة ومنهج البحث والدراسات السابقة.

تمهيد: تشتمل على ترجمة للمبرّد والتعريف بكتابه.

الفصل الأول

منهج المبرّد في المقتضب

المبحث الأول: تنوّع الاستشهاد

المبحث الثاني: مراعاة القياس وموقفه منه

المبحث الثالث: إسناد آرائه بالعلل

المبحث الرابع: أسلوبه في صياغة الكتاب

المبحث الخامس: تأثره بسيبويه

المبحث السادس: اختلافه مع النحاة

المبحث السابع: بعض الآراء النحوية للمبرد

الفصل الثاني

الشاذّ والضرورة

المبحث الأول: مفهوم الشاذّ لغةً واصطلاحًا

المبحث الثاني: أقسام الشاذّ

المبحث الثالث: أسباب الشذوذ

المبحث الرابع: مفهوم الشاذّ عند المبرد

المبحث الخامس: مفهوم الضرورة لغةً واصطلاحًا

المبحث السادس: مفهوم الضرورة عند المبرد

الفصل الثالث

شواهد الشاذّ والضرورة

المبحث الأول: صرف ما لا ينصرف

المبحث الثاني: الفصل والوصل

المبحث الثالث: الهمزة

المبحث الرابع: الفعل المضارع

المبحث الخامس: الأعداد والجموع

المبحث السادس: الحذف والزيادة

المبحث السابع: النداء

المبحث الثامن: مسائل متفرقة

خاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

الملاحق والفهارس.

التّمهيد

أولًا: ترجمة أبي العباس المبرِّد

أولًا: اسمه ونسبه وكنيته

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عميرة بن حسان بن سليمان بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم (وهو ثمالة)[1] بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزْد بن الغوث[2].

فهو الثُمالي الأزْديّ البعري أبو العباس النحوي اللغوي الأديب[3].

ويذكر بعضهم أن المبرِّد كان "من السورحيين[4] بالبصرة ممن يكسح الأرض وكان يقال له: حيّان السورحي، وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرِّد ابنة الحفصي، والحفصي شريف من اليمنية [5].

ولُقِّب بالمبرِّد؛ لأنه لما صنّف المَازِنِي كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه فأجاب بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرِّد –بكسر الراء– أي: المثبت للحق[6] .

وقد سُئل المبرَّد: لِمَ لُقّبت بهذا اللقب؟ فقال: كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا، يعني غلاف مزملة[7] فارغاً، فدخلت فيه وغطّى رأسه، ثم خرج إلى الرسول، وقال: ليس هو عندي، فقال: أُخبرت أنه دخل إليك، فقال: ادخل الدار وفتّشها، فدخل فطاف كلّ موضع في الدار، ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرَّد المبرَّد[8].

ثانيًا: مولده ووفاته

---

(1) انظر: إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 3/ 241.

(2) انظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص101.

(3) انظر: معجم الأدباء، الحموي، 111/19 .

(4) السروحيون: جماعة من الزنج كانوا يستخدمون في كسح الأرض.

(5) انظر: الفهرست، ابن النديم، ص83.

(6) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، 577/13.

(7) (المزملة) جرة خضراء يُبرَّد فِيهَا المَاء، انظر: المعجم الوسيط 1/ 401.

(8) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 282/2.

وُلد يوم الإثنين في ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشرين ومائتين (220هـ)[1]، وقيل: سنة عشرٍ ومائتين (210هـ)، وقيل: سنة سبع ومائتين (207هـ)[2].

وتوفي يوم الإثنين سنة خمسٍ وثمانين ومائتين (285هـ)[3]، وقيل: سنة ستٍ وثمانين ومائتين (286هـ) ببغداد، ودفن في مقابر باب الكوفة في دار اشتريت له[4].

ثالثًا: شيوخه

تتلمذ المبرِّد على كثيرٍ من علماء عصره، ومنهم:

- أبو عمرو الجرميّ (ت225هـ)[5].
- عبد الله بن محمد التوّزي (ت230هـ)[6].
- المازني (ت248هـ)[7].
- أبو ملحم الشيباني (ت248هـ)[8].
- أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت249هـ)[9].
- أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ)[10].
- أبو عثمان الجاحظ (ت255هـ)[11].
- أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي (ت257هـ)[12].

وغيرهم كثير[13].

---

(1) انظر: إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 3/ 251 .

(2) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 281/2.

(3) انظر: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، اليماني، ص 243.

(4) انظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، 381/2.

(5) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، 76.

(6) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، 65، ونزهة الألباء، الأنباري، 154.

(7) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، 76، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 380/3.

(8) الفهرست، ابن النديم، 51، وإنباه الرواة 173/4.

(9) الوافي بالوفيات، الصفدي، 516/5، وبغية الوعاة، السيوطي، 269/1.

(10) تاريخ بغداد، الخطيب البعدادي، 380/3، ونزهة الألباء، الأنباري، 481/4، والوافي بالوفيات، الصفدي، 516/5.

(11) نزهة الألباء، الأنباري، 170، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، 481/4.

(12) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، 69، ونزهة الألباء، الأنباري، 176.

(13) انظر: الكامل، المبرِّد، 24/1-26.

رابعًا: تلاميذه

تتلمذ على المبرِّد الكثير من العلماء، ومنهم:

- أحمد بن جعفر الدينوري (289هـ)[1].
- عبد الله بن المعتز (ت296هـ)[2].
- أبو الحسن محمد بن ولّاد (ت298هـ)[3].
- ابن كيسان (ت299هـ)[4].
- الزجاج (ت311هـ)[5].
- الأخفش الصغير علي بن سليمان (ت315هـ)[6].
- ابن السراج (ت316هـ)[7].
- محمد بن شقير النحوي (ت317هـ)[8].
- نفطويه (ت323هـ)[9].
- محمد بن أحمد بن إسحاق المعروف بابن الوشاء (ت325هـ)[10].

---

(1) إنباه الرواة، 68/1، ومعجم الأدباء، الحموي، 313/1، وبغية الوعاة، السيوطي، 301/1.

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 95/10.

(3) إنباه الرواة، 224/3، ومعجم الأدباء، الحموي، 476/5.

(4) إنباه الرواة، 57/3، معجم البلدان، 93/5، بغية الوعاة، السيوطي، 18/1، شذرات الذهب، 410/2.

(5) أخبار النحويين البصريين، 108، إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 194/1، بغية الوعاة، السيوطي، 411/1.

(6) إنباه الرواة، 194/1، بغية الوعاة، السيوطي، 411/1.

(7) أخبار النحويين البصريين، 108، وإنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 145/3، وبغية الوعاة، السيوطي، 109/1.

(8) طبقات النحويين واللغويين، 86، وإنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 151/3.

(9) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 380/3، إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 214/1، معجم الأدباء، الحموي، 480/5.

(10) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 253/1، ونزهة الألباء، 260.

- مبرمان (ت326هـ)[1].
- أبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري (ت329هـ)[2].
- أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت335هـ)[3].
- إسماعيل بن محمد الصفار (ت341هـ)[4].
- محمد بن يعقوب الأصبهاني (ت343هـ)[5].
- وعلي بن إبراهيم القطان (ت345هـ)[6].
- أبو علي عيسى بن محمد الطوماري (ت360هـ)[7].

وغيرهم الكثير[8].

خامسًا: مؤلّفاته

ألّف المبرِّد في اللغة، والأدب، والنحو، والصرف، والعَروض، والأخبار مؤلفات كثيرة، وهي[9]:

- احتجاج القَرَأَة (أو القرّاء).
- الاختيار.
- أدب الجليس.
- أسماء الدواهي عند العرب.

---

(1) إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 189/3، ومعجم الأدباء، الحموي، 377/5.

(2) معجم الأدباء، الحموي، 278/5.

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 380/3، وإنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 224/3.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 380/3، إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 246/1، بغية الوعاة، السيوطي، 454/1.

(5) بغية الوعاة، السيوطي، 275/1.

(6) معجم الأدباء، الحموي، 537/3.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 380/3.

(8) انظر: الكامل، المبرِّد، 10/1–12، المقتضب، المبرِّد، 37/1.

(9) انظر: إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 251/3، 252، وبغية الوعاة، السيوطي، 270/1، ومعجم الأدباء، الحموي، 120/19–122، والوافي بالوفيات، الصفدي، 141/5، والجامع في تاريخ الأدب العربي، حنّا الفاخوري، 14/1–16.

- الاشتقاق.
- الاعتنان.
- الإعراب.
- إعراب القرآن.
- الأنواء والأزمنة.
- أولاد السراري.
- البلاغة.
- التصريف.
- التعازي والمراثي.
- الجامع، ولم يتمه.
- الحث على الأدب والصدق.
- الحروف.
- الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه.
- الخط والهجاء.
- الرد على سيبويه.
- رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها.
- الرسالة الكاملة.
- الروضة.
- الرياض المونقة.
- الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه.
- الشافي.
- شرح شواهد كتاب سيبويه.
- شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها.

- شرح لامية العرب.
- شرح ما أغفله سيبويه.
- صفات الله –عز وجل– أو معاني صفات الله.
- ضرورة الشعر.
- طبقات النحويين البصريين وأخبارهم.
- العبارة عن أسماء الله تعالى.
- العروض.
- غريب الحديث.
- الفاضل والمفضول.
- الفتن والمحن.
- فقر كتاب سيبويه.
- قواعد الشعر.
- القوافي.
- الكافي في الأخبار.
- الكامل.
- ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه، أو ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد.
- المدخل إلى سيبويه أو المدخل في كتاب سيبويه.
- المدخل في النحو.
- المذكر والمؤنث.
- مسائل الغلط.
- معاني القرآن، ويُعرف بالكتاب التام.
- معنى كتاب الأوسط للأخفش.
- معنى كتاب سيبويه.

- المقتضب.
- المقرب في النحو.
- المقصور والممدود.
- الممادح والمقابح.
- الناطق.
- نسب عدنان وقحطان.

سادسًا: صفاته وعلمه

كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللّسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخطّ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق، على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه[1].

أخذ عن أبي حاتم السِّجِسْتَانِي[2]، وقرأ كتاب سيبويه على الجَرْمِي، ثم على المَازِنِيّ، وكان إمامًا في العربية، غزير الحفظ والمادة، وكان أحد أئمة الأدب والأخبار[3].

وكان المبرِّد وسيمًا مليح الصورة[4]، وقد مدحه شيخه أبو حاتم السِّجِسْتَانِي، فقال:

مَـــاذَا لَقِيـــتُ الْيَـــوْمَ مِـــنْ ... مُـــتَمَجِّنٍ[5] خَنِـــثِ الكَـــلَامْ

وَقَـــفَ الجَمَـــالُ بِوَجْهِـــهِ ... فَسَـــمَتْ لَـــهُ حَـــدَقُ الْأَنَـــامْ

نَفْسِـــي فِـــدَاؤُكَ يَـــا أَبَـــا الْ ... عَبَّـــاسِ جَـــلَّ بِـــكَ اعْتِصَـــامْ

(1) إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 3/ 242.
(2) انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، 588/2.
(3) انظر: الأعلام، الزركلي، 144/7.
(4) انظر: شذرات الذهب، أبو الفلاح الحنبلي، 190/2.
(5) متمجن: متمدح.

سابعًا: شعره

لم يكن أبو العباس المبرِّد –على رياسته وتفرّده بمذهب أصحابه وإربائه عليهم بفطنته وصحة قريحته– متخلفًا في قول الشعر، ولم يكن ينتحل الشعر، ولا يعتَزِي إليه، وليس يرسم نفسه به، وله أشعار كثيرة، منها:

عندما جاءه رجل على دابّة، وعلى كتفه طيلسان أخضر، فلما رآه قام إليه فاعتنقه، فأكبر الرجل قيامه إليه، وقال: أتقوم إليّ يا أبا العباس؟ فقال له[1]:

أَيُنْكَـــرُ أَنْ أَقُـــومَ إِذَا بَـــدَا لِـــي ... لِأُكْرِمَـــــهُ وَأُعْظِمَـــــهُ هِشَـــــامُ

وَلَا تَعْجَـــبْ لِإِسْـــرَاعِي إِلَيْـــهِ ... فَـــإِنَّ لِمِثْلِـــهِ ذُخِـــرَ القِيَـــامُ

ومن شعر المبرِّد كذلك : أنّه جاءه رجل فسلَّم عليه، واستحفى نفسه في لقائه، فأنشد أبو العبّاس:

إِنَّ الزَّمَـــانَ وَإِنْ شَـــطَتْ مَذَاهِبُـــهُ ... مِنِّـــي وَمِنْـــكَ فَـــإِنَّ القَلْـــبَ مُقْتَـــرِبُ

لَـنْ يُـنْقِصَ النَّـأْيُ وُدِّي مَـا حَيِيتُ لَكُـمْ ... وَلَا يَمِيـــلُ بِـــهِ جِـــدٌّ وَلَا لَعِـــبُ

ثامنًا: أقوال العلماء فيه

كان المبرِّد –رحمه الله– إمام المذهب البصري في عصره، وقد أثنى العلماء عليه معترفين له بطول باعه في العلم والأدب، فقد قال أبو إسحاق الزجّاج: "لما قدم المبرِّد بغداد أتيته لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثَعْلَب، وأميل إلى قولهم، يعني الكوفيين، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزاماتٍ لم أهتد لها، فتبينت فضله، واسترجحت عقله، وجددت في ملازمته"[2].

وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: "لم ير أبو العباس مثل نفسه ممّن كان قرينه، ولا يرى بعده مثله"[3].

---

(1) انظر: إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 3/ 249.

(2) تاريخ بغداد، أبو بكر البغدادي، 381/3.

(3) إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 242/3.

ووصفه ياقوت الحموي بأنّه: "كان حسن المحاضرة، فصيحاً بليغاً، مليح الأخبار، ثقة فيما يرويه، كثير النوادر، فيه ظرافة ولباقة "[1].

وقال أبو الطَّيِّب اللُغوي: "أخذ النحو عن المازني والجَرْمِي جماعة، برع منهم أبو العباس محمد بن يزيد الثُّمالِي، فلم يكن في وقته ولا بعده مثله"[2].

وقال أبو سعيد السِّيرافِي: "انتهى علم النحو بعد طبقة الجَرْمِي والمَازِني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي"[3]، وقال أيضًا: "سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: ما رأيت أحسن جوابًا من المبرِّد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم "[4].

وقال عنه نِفْطَوَيْه: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه"[5].

ووصفه ابن جِنّيّ بأنه: "يعد جبلًا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[6].

فهذه شهادات وافية؛ لأنها صدرت من أعلام اللغة لإحقاق مكانة المبرد.

ووصفه الخطيب البغدادي بأنه: "شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربية ... كان عالماً فاضلاً، موثوقاً به في الرواية، حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر"[7].

ووصفه السُّيُوطِيّ بأنه: "إِمَام الْعَرَبيَّة بِبَغْدَاد فِي زَمَانه ... وَكَانَ فصيحًا بليغًا مفوّهًا، ثِقَة أخباريًا عَلّامَة، صَاحب نَوَادِر وظرافة، وَكَانَ جميلًا لَا سِيمَا فِي صباه"[8].

---

(1) معجم الأدباء، الحموي، 112/19.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، 408/2-429.

(3) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، 105 .

(4) معجم الأدباء، الحموي، 112/19.

(5) بغية الوعاة، السيوطي، 270/1.

(6) سر صناعة الإعراب، ابن جني، 140/1.

(7) تاريخ بغداد، أبو بكر البغدادي، 380/3.

(8) بغية الوعاة، السيوطي، 269/1.

ثانيًا: كتاب المقتضب

ترك لنا المبرِّد مصنّفات كثيرة، أشهرها كتابه (الكامل)، أما كتابه (المقتضب)، فقد وصفه ياقوت الحَمَوِي بقوله: "والمقتضب في النحو هو أكبر مصنفاته وأنفسها؛ إلا أنه لم ينتفع به أحد"[1].

ثم قال: أبو علي الفارسي: نظرت في المقتضب، فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة، وهي وقوع (إذا) جوابًا للشرط في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[2].

ويزعمون أن سبب عدم الانتفاع به أنّ هذا الكتاب أخذه ابن الرَّاوَنْدِيّ[3] الزنديق عن المبرِّد، وتناوله الناس من يد ابن الرَّاوَنْدِيّ، فكأنّه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد يُنتفع به[4].

وقد شرح المقتضبَ عددٌ من العلماء، منهم:

- ابن دُرَسْتويه (عبد الله بن جعفر بن محمد) المتوفى سنة 347هـ[5].
- أبو الحسن الرُّمّاني (علي بن عيسى بن علي) المتوفى سنة 384هـ[6].
- سعيد بن سعيد الفارِقيّ، المتوفى سنة 391هـ[7].
- أبو الحسن ابن الباذش (علي بن أحمد) المتوفى سنة 528هـ[8].

---

(1) انظر: معجم الأدباء، الحموي، 121/19.

(2) [الروم: 36].

(3) أَحْمد بن يحيى بن إِسْحَاق بن الراوندي أَبُو الْحُسَيْن(ت298هـ) من أهل مرو الرّوذ، سكن بغداد وَكَانَ من متكلمي الْمُعْتَزلَة ثمَّ فارقهم وَصَارَ ملحدًا زنديقًا، انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، 151/8.

(4) معجم الأدباء، الحموي، 121/19.

(5) انظر: الفهرست، ابن النديم، 87.

(6) انظر: بغية الوعاة، السيوطي 181/2، معجم الأدباء، الحموي، 75/2، إنباه الرواة، جمال الدين القفطي، 295/2.

(7) انظر: المقتضب، المبرِّد، 88/1.

(8) انظر: بغية الوعاة، السيوطي، 143/2.

وللمقتضب نسخة خطية بالآستانة في مكتبة (كوبرى يلى زاده) (1507 و1508)، ونسخة أخرى في دار الكتب المصرية بالرقم 1525، مأخوذة بالتصوير الشمسي عن نسخة (كوبرى يلى زاده)، وهذه النسخة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد في سنة 347هـ، وهي تتألف من أربعة أجزاء، والأرقام في هذه النسخة مسلسلة في كل جزأين معًا[1].

وليس لهذه النسخة خطبة، وهي تبدأ بعد البسملة بقوله: "هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال"، وفي هذه النسخة اضطراب كبير إذ كُررت بعض صفحاتها، كما وُضعت بعض الصفحات مكان صفحات أخرى، وقد بذل محمد عبد الخالق عضيمة جهودًا جبّارةً في إصلاح هذا الاضطراب عندما حقّق الكتاب[2].

وقد نال شرف تحقيق هذا الكتاب كلٌّ من: محمد عبد الخالق عضيمة، وحسن حَمَد ، وكتاب المقتضب يحتوي على أربعة أجزاء، وتتبع أهمية كتاب المقتضب من كونه[3]:

- أنفس مؤلفات المبرد وأنضجها ثمرة.
- أقدم ما وصلنا من كتب النحو بعد كتاب سيبويه.
- إنه تلخيص وتبسيط لكتاب سيبويه.
- كتاب شامل يضم الجوانب النحوية والصرفية والصوتية.

والمبرِّد لم يذكر الكوفيين في كتابه المقتضب إلا نادرًا، ومن ذلك في حديثه عن العدد وتفسير وجوهه[4]، وكنّى عنهم بـ (قوم من النحويين)[5]، أو (قوم)[6]، أو (بعض النحويين من غير البصريين)[7].

رتب كتاب المقتضب على طريقة سيبويه في كتابه، فلم يضع له المبرد مقدمة، وهو يبدأ بقوله: "هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال"[8]، وقد أسرف المبرد في عناوين

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 77/1.
(2) انظر: المرجع السابق، 77/1.
(3) انظر: تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، 2،1/488.
(4) انظر: المقتضب، المبرد، 154/2.
(5) انظر: المرجع السابق، 129/2.
(6) انظر: المرجع نفسه، 228/1.
(7) انظر: المرجع نفسه، 82/2.
(8) المرجع نفسه، 141/1.

أبوابه، فبلغت ثمانية وعشرين وثلاثمائة (328) مع وجود تداخل في كثير من أبوابه، إلا أن المبرد كان واضحًا في تراجم أبواب كتابه المقتضب، موجزًا في كتابة العناوين، فلم يصطنعها أو يطيل فيها.

حوى المقتضب في طياته مجموعة من آرائه النحوية والمعبرة عن توجهه البصري، فقد عبر أحد اللغويين المعاصرين عن هذا بقوله: إن كتاب المقتضب فيه من الآراء اللغوية والنحوية النافعة، وهو المصدر الأساسي الذي نستطيع على ضوئه معرفة التفكير النحوي عند المبرد، ويساعد في فهم كتاب سيبويه، لاسيما أنه تشابه مع كتاب سيبويه[1].

(1) انظر: مصادر التراث النحوي، محمود ياقوت، 149.

الفصل الأول

منهج المبرد في المقتضب

من المعلوم أن العلماء تميزت آراؤهم واختلفت مذاهبهم، فكان لكل واحد منهم بصمته في المنهج الذي يسلكه في كتابة مؤلفاته، والمبرد واحد من هؤلاء العلماء الذين كانت لهم مؤلفات، وقد سلك منهجًا خاصًا به في كتابته لهذه المؤلفات، وسنشير في هذا الفصل إلى المنهج الي اتبعه المبرد في صياغة كتابه المقتضب، لاسيما أنه لم يكن وقتها كتب تسبقه سوى كتاب سيبويه، فقد تأثر به، ومع هذا فقد كانت له بصمته الواضحة، وآرائه المميزة التي أبرزت شخصيته واستقلاليته في كتابه، وقد قسم هذا الفصل إلى عدة مباحث:

المبحث الأول: تنوع الاستشهاد.

المبحث الثاني: مراعاة القياس وموقفه منه.

المبحث الثالث: إسناد آرائه بالعلل.

المبحث الرابع: أسلوب المبرد في المقتضب.

المبحث الخامس: تأثره بسيبويه.

المبحث السادس: خلافاته مع النحاة.

المبحث السابع: بعض آرائه النحوية.

المبحث الأول

تنـوّع الاستشهــاد

إذا تصفحنا كتاب المقتضب فإنّنا نجده يجمع بين دفتيه شواهد متنوّعةً من القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ وأمثالٍ ولغاتٍ، وكثيرٍ من الأمثلة التي صاغها بنفسه، فقد جمع عمله بين الاستشهاد على صحة القاعدة وجواز التركيب من جانب، وتوضيح القاعدة والتطبيق عليها من جانب آخر.

يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الاستشهاد، فقد قيل إنّه: عبارة عما كان حاضرًا في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره[1]. وقيل أيضًا: هو الدليل الذي يعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، أو هو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية[2].

فالشاهد النحوي هو الدليل اللغوي الذي يؤخذ من الكلام العربي الفصيح قصد إثبات صحة قاعدة نحوية أو نفيها من المادة المحتج بها.

يقول علي أبو المكارم: "الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية، أي التي تبنى عليها هذه القواعد"[3]. أو "هي تلك الأقوال –من نثر أو شعر أو قراءة قرآنية– التي يحتج بها للقاعدة النحوية اطرادًا أو شذوذًا"[4]. ويرى محمد عيد أن الاستشهاد: هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ونثر، فالشاهد في المصطلح النحوي ما يسوقه النحاة من أدلة لغوية يستنبطونها من لغة العرب الفصحاء شعرًا كانت أو نثرًا لتكون شاهدًا على قواعدهم النحوية[5].

وعليه فإن الاستشهاد يعرف على أنه: التوظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عاليًا من الفصاحة.

ومصادر الاستشهاد النحوي كما ذكرها العلماء تندرج تحت ثلاثة أنواع، مع اشتراطهم الثبوت في كل نوع، وهذه الأنواع تمتاز بعدم الاختلاف على فصاحتها، وهي[6]:

---

(1) انظر: التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، 124.

(2) انظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 16/1.

(3) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، 219.

(4) النحو العربي شواهده ومقدماته، أحمد ماهر البقري، 41.

(5) انظر: الاستشهاد باللغة، محمد عيد، 86.

(6) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 14.

- كلام الله تعالى، وتمثل في القرآن الكريم.
- كلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وتمثل فيما روي عنه من الأحاديث.
- كلام العرب قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر.

وحسب اجتهادي واطّلاعي على الكتاب وإحصائي لشواهده، فقد استشهد المبرد باثنتي عشرة وست مائة (612) آيةٍ، وخمسة (5) أحاديثَ، وواحدٍ وخمسين وسبع مائة (751) بيتٍ من الشعر، وبعض كلام العرب منه حوالي اثنين وأربعين (42) مثلًا.

م	نوع الشواهد	العدد
1	الآيات القرآنية	اثنتي عشرة وست مائة (612)
2	الأحاديث	خمسة (5)
3	أبيات الشعر	واحدٍ وخمسين وسبع مائة (751)
4	الأمثال	اثنين وأربعين (42)

أولًا: القرآن الكريم وقراءاته

عرّف العلماء القرآن أنه: كلام الله المنزّل على نبيه محمد ﷺ المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس[1]، فالقرآن هو الكلام المنزل على محمد ﷺ؛ للبيان والإعجاز[2]، فهو أساس الإسلام وقاعدته، وهو كتاب العربية الأول والأكبر، وعليه يتوقف دين المسلمين ودنياهم، فقد عني القرّاء بضبط لهجات القرآن الكريم، وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه، وتوسعوا في شواهده؛ حتى أحصوا منها فيما قيل ثلاث مائة ألف بيت من الشعر[3].

(1) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شهبة، 21.
(2) انظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، 318/1، معاني القرآن، للفراء، 14/1.
(3) انظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم، لبيب السعيد، 28.

وقد أجمع العلماء على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة العربية، فهو كتاب الله المنزل بلسان عربي مبين، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[1]، وقد عدوه في أعلى درجات الفصاحة والبيان[2]. وألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، إليها مفزع الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم[3].

وقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم؛ لأنه من لدن حكيم خبير، وهو أعلى درجات الفصاحة عندهم، ويمثل العربية الأصلية، والأساليب العالية الرفيعة، وهو أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل[4].

ويعد القرآن الكريم الأصل الأول لمصادر الاستشهاد، وهو الدعامة التي ترتكز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى؛ ذلك أن الشعر العربي الجاهلي أو الإسلامي كان في نظر النحاة منبعًا يمد النحو بالحياة والنمو، والحركة، وعلى أساسه ملئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يصعب حصرها، ومع ذلك فإن الشعر أثر من آثار القرآن الكريم، وفضل من أفضاله على النحو واللغة، ولولا القرآن الكريم، ما جمع الشعر وما عني به الرواة[5].

ويعد القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًا من مصادر الاستشهاد عند المبرد في كتابه المقتضب، ولو نظرنا في شواهد المقتضب وهو أقدم ما وصل إلينا في النحو بعد كتاب سيبويه لوجدنا أن شواهده القرآنية فاقت شواهد سيبويه في كتابه، حيث بلغت شواهد سيبويه ستًا وتسعين وثلاث مائة (396) آية[6]، ولو تأملنا في الشواهد القرآنية عند المبرد لوجدناها أخذت حظًا وافرًا من شواهد سيبويه، وله أشكالٌ متعددةٌ في ذكر الشواهد القرآنيّة:

- يذكر الشاهد القرآني منفردًا في استدلاله على القاعدة النحوية، ومثال ذلك كثير في كتابه، وأذكر هنا مثالين فقط من باب الإشارة لا من باب الحصر، فقد ساق المبرد قوله سبحانه

---

(1) [يوسف: 2].

(2) انظر: مدمة كتاب ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، 46.

(3) انظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، 6.

(4) انظر: مصادر التراث النحوي، محمود ياقوت، 83.

(5) انظر: منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية، محمد عبد الله عطوت، (مقال منشور في مجلة التراث العربي) دمشق العددان 99، 100، السنة الخامسة والعشرين، رمضان 1426هـ، تشرين الأول 2005م.

(6) انظر: في أصول النحو، د. محمود نحلة، 34.

وتعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [2]، للدلالة على أن المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل[3].

ومثال آخر انفرد فيه الشاهد القرآنيّ قوله تعالى: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[4]، حيث استدلّ به على جواز تخفيف (أنْ) في الشكّ[5]، وقوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾[6]، استدلّ به للدلالة على وقوع (أنْ) بمعنى (أيْ).

ومثال آخر ساقه المبرد قوله سبحانه وتعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[7] (أنتم صامتون) في موضع (صمتّم)، ليبين أن الجملة الاسمية "هم يقنطون" في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[8]، في معنى جملة فعلية (يقنطوا) كما أن (أنتم صامتون) في موضع (صمتّم)[9].

- يجمع الآية القرآنيّة مع شاهدٍ شعريٍ يذكره بعدها، فعلى سبيل المثال يذكر المبرد قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[10] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[11] في الاستدلال على أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر[12]، فقد ذكر الشاهد الشعريّ بعد الآيتين، وهو قول امرئ القيس:

---

(1) [المؤمنون: 29].

(2) [هود: 41].

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 246/1.

(4) [القيامة:25].

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 187/1.

(6) [ص: 6].

(7) [الأعراف: 193].

(8) [الروم: 36].

(9) انظر: المقتضب، للمبرد، 178/3.

(10) [المزمل: 8].

(11) [نوح: 17].

(12) انظر: المقتضب، للمبرد، 211/1.

... ... وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ[1]

ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [3]، ثم يأتي بعد ذلك بقول الشاعر:

أُقاتِلُ حتى لا أَرى لِي مُقاتِلًا وَأَنْجُو إِذا غُمَّ الجَبانُ مِنَ الكَرْبِ[4]

وقول لشاعر آخر:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي فَلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابَا[5]

وذلك للدلالة على أن المصدر مفعول أحدثه الفاعل، والزمان والمكان مفعول فيهما[6].

- يجمع الآية القرآنيّة مع شاهد شعريّ يذكره قبلها، فمثلًا في الحديث عن نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة بعد فاء السببية[7]، يأتي بقول الشاعر:

يا ناقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحَا[8]

---

(1) هذا عجز بيت، صدره: فَصِرْنا إِلى الحُسْنى وَرَقَّ كَلامُنا ... ...
رضت: ذللت، فهو أقام الإذلال مقام الرضى، تقول: روّضت الخيل، أي: ذللته، والبيت لامرئ القيس، انظر: خزانة الأدب، 28/1.

(2) [الحج: 59].

(3) [هود: 41].

(4) البيت لمالك بن أبي كعب، انظر: الأشباه والنظائر، السبكي، 119/1.

(5) فلا عيًّا: أي لا أعيا، البيت لجرير، انظر: ديوانه، 62.

(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 212/1.

(7) انظر: المرجع السابق، 13/2.

(8) عنقًا: ضرب من السير منبسط، البيت لأبي نجم العجلي، انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، 272/1.

ثم يستشهد بعد استشهاده بالشعر بقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[2].

وهنا نستطيع القول بإن المبرد استعان بلغة القرآن الكريم؛ بل أعطاها الأولوية في توضيح أحكامه وقواعده، وقد زخر تراثه بهذه الشواهد القرآنية الوارفة الظلال، ولا ندري ما الذي قاد الدكتور محمد عيد إلى القول: إن كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدًا عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم[3]، وضرب شاهدًا على ذلك كتابي سيبويه والمبرد، والذي يدحض هذا الرأي الذي كثر وراج في أبحاث كثير من الباحثين المعاصرين العودة إلى كتاب المقتضب، وهو أهم كتاب نحوي بعد كتاب سيبويه، فقد بلغت الآيات القرآنية فيه اثنتي عشرة وست مائة (612) آيةٍ. ولو سلمنا بما قاله الدكتور محمد عيد فالسبب بسيط؛ ذلك أن الشاهد القرآني الواحد يكفي لإثبات أي حكم أو تبيين أي قاعدة، أما الشاهد الشعري فإنه يحتاج إلى شاهد شعري آخر يعززه، ويكون رديفًا له، وهذا يتضح جليًا في الشواهد الشعرية التي احتج بها كثير من النحاة[4].

موقفه من القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في الحروف أو في كيفيتها، من تخفيف أو تثقيل، وغيرهما[5]، والقراءات القرآنية هي جملة من العلوم التي تفرعت عن القرآن الكريم، وكان اختلاف لهجات العرب من أسباب نشوئها واختلافها، وقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك في أن القراءات القرآنية من آثار الأحرف السبعة[6]. ومعلوم أن القراءات القرآنيّة هي نتاجٌ لنزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، وذلك أن لهجات العرب متعددة فنزل عليهم القرآن على سبعة أحرف يقرأ كل قوم بالحرف الذي يناسبه؛ ليتدبروا معانيه، ويكثروا من تلاوته، فنزل بهذه اللهجات للتيسير والتسهيل، وإن كان معظمه بلغة قريش، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يختارون من القراءات التي سمعوا ما وافق لغتهم، ومن هنا كانت القراءات مرجعها الرواية

---

(1) [طه: 61].

(2) [طه: 81].

(3) انظر: الرواية والاستشهاد، محمد عيد، 121، الشواهد القرآنية في النحو، علي المعموري، 83.

(4) انظر: الشواهد القرآنية في النحو، علي المعموري، 86.

(5) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 318/1.

(6) انظر: من قضايا القرآن، إسماعيل الطحان، 60.

والنقل عن الرسول ﷺ، وليس لأحد أن يقرأ بلغته كما يشاء[1]. والذي يهمنا هنا أن البصريين الذين لم يتوقفوا عن إخضاع نصوص القرآن الكريم لأصولهم وأقيستهم، كان يسيرًا عليهم أن يحتجوا للقراءات ويجروها على مقاييس العربية، فكانوا يستشهدون بالقراءات ويقبلونها إذا جاءت موافقة للقياس أو تأيدت بالسماع من كلام العرب المنظوم أو المنثور[2].

والمتأمل في كتاب المقتضب للمبرد، يرى أن المبرد قد استشهد بالقراءات القرآنية، فمثلًا يقول في مجيء الأبنية المتحركة من الثلاثة جمعٌ على (فُعْل)[3]: سَقْف سُقْف وإن شئت حركت، كما قال الله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾[4]، وقالوا: رَهْن رُهُن، وكان أبو عمرو يقرؤها: ﴿فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[5]، ويقول: لا أعرف الرِّهان إلا في الخيل، وقد قرأ غيره: ﴿فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾[6]، فجاء بقراءة أبي عمرو مع أنه خالف قراءة الجمهور.

ومثال آخر على اعتماده القراءات القرآنية في التأكيد على صحة توجهه في المسائل النحوية، يقول في إدغام المتماثلين: فمثل الإدغام قراءة بعض الناس:﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَيّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [7]، وترك الإدغام ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[8] وقد قُرِئ بهما جميعا[9]. والأمثلة على استشهاده بالقراءات القرآنيّة كثيرةٌ لا يتسع المقام لذكرها جميعًا.

رده بعض القراءات:

رد المبرد القراءات الضعيفة، فعلى الرغم من كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، وكذلك القراءات الأخرى؛ إلا أنّه لم يتوان في ردّ بعض القراءات التي ضعفها، وتخطئة ما جاء منها مخالفًا لقواعد اللغة العربية، والسبب في ذلك الشك في الرواية، أو التمسك بالأصل النحوي، ولربما لم يكن لدى المبرد علم بالقراءات المتواترة من غيرها، فمثلًا يقول: "فأمّا قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنّه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم

---

(1) انظر: اتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، 5، أثر القراءات القرآنية، عبد العال مكرم، 24.

(2) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النايلة، 137.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 200/2.

(4) [الزخرف: 33].

(5) معاني القرآن للفراء، 32/3.

(6) [البقرة: 283].

(7) [الأنفال: 42].

(8) معاني القراءات للأزهري، 440.

(9) انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 276/2، والمقتضب، للمبرد، 317/1.

بالعربية، وله في القرآن حروف، وقد وُقِف عليها"[1]، ومثال آخر حيث نجده في باب العدد وتفسير وجوهه يقول: "وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة فقال: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾[2] وهذا خطأٌ في الكلام غير جائز"[3].

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف

يعرّف العلماء الحديث على أنّه: كل ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، ويضاف إلى ذلك أقوال الصحابة التي أقرها النبي ﷺ ويسمى عند الفقهاء بالسنة[4]. وقد كثر الجدل حول الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات قواعد النحو، وزاد الأخذ والرد بين العلماء القدماء والمحدثين. فمنهم من يجيز، ومنهم من يمنع، ومنهم من يتوسط بين الإجازة والمنع. وقبل الخوض في مناقشة هذه الآراء، ينبغي الإشارة إلى ثلاثة أمور:

أولًا: الاتفاق على أن الرسول ﷺ هو أفصح العرب، وأنه لم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغةٍ غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، بل إنهم قالوا: إن قريشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة[5].

ثانيًا: إن ما قيل من أن الحديث قد ظل قرابة القرن من الزمان لم يدون وكان يتداول بالرواية الشفهية وحدها، قول تدحضه حقائق التاريخ؛ لأن قسمًا كبيرًا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، ولأن كثيرًا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، وقد سار الحفظ والرواية جنبًا إلى جنب مع الكتابة والتدوين، لا يفصل بينهما فاصل من الزمن، ولا ينفي وجود أحدهما وجود الأخرى[6].

ثالثًا: إن موقف كثير من أصحاب المعاجم في الحديث كان مختلفًا عن موقف النحاة؛ إذ امتلأت المعاجم اللغوية بالأحاديث النبوية. وإذا نظرنا في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، والصحاح للجوهري، والتهذيب للأزهري، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس،

---

(1) المرجع السابق، 261/1.

(2) [الكهف: 25].

(3) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 310/2، والمقتضب، المبرد، 169/2.

(4) انظر: مقدمة صحيح البخاري، تحقيق البغا، 1/1.

(5) انظر: الصاحبي، أحمد بن فارس، 28/1.

(6) انظر: مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الأسد، 144.

والمخصص لابن سيدة، وأساس البلاغة للزمخشري، شعرنا بهذا الاختلاف الواضح، وهم يقولون: إن اللغة أخت النحو.

بعد الإشارة لهذه الأمور الثلاثة، نأتي إلى آراء النحاة في الاستشهاد بالأحاديث، فهم ينقسمون إلى ثلاث طوائف:

الأولى: المانعون للاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، وأول من تعرض لهذه القضية هو أبو الحسن ابن الضائع في شرحه لكتاب الجمل للزجاجي، إذ قال: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب[1]. ولقد أثير هذا الموضوع مرة أخرى على يد أبي حيان، عندما تعرض لشرح التسهيل لابن مالك، ووقف من اتجاه ابن مالك في الاستشهاد بالحديث موقفا متشددًا، يقول: وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم فى هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[2]، وحجتهم أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب، كما أن أئمة النحاة لم يحتجوا بشيء منه[3].

الثانية: وهي التي أجازت الاستشهاد بالحديث، ولعل من أبرزهم ابن خروف، فقد كان يستشهد بالحديث كثيرًا، وتوسع فيه ابن مالك بحيث صار مذهبًا يعرف به، وتبعه في ذلك الرضي وابن هشام، وكان حجّتهم أن الإجماع منعقد على أن النبيّ ﷺ أفصح العرب لسانًا، وأن الأصل رواية الحديث كما سمع وعدم التبديل فيه[4].

---

(1) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 18، خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، 23/1.

(2) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 17. خزانة الأدب، 24/1.

(3) انظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 23/1.

(4) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 18، خزانة الأدب، 23/1.

الثالثة: وهي التي توسّطت الطائفتين، وعلى رأسها الإمام أبو إسحاق الشاطبي، وقد رأى الحديث قسمين: قسمًا اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمًا اعتنى ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص، وهذا يصحّ الاستشهاد به[1].

وبعد عرض الآراء الثلاثة في الاستشهاد بالحديث، نجد أن المبرد قد سار في استشهاده بالأحاديث النبويّة مسلك العلماء قبله بعدم الاستشهاد بالأحاديث، فلو أردنا أن نقارن ما استشهد به من الأحاديث بشواهده من الآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية، فإنّها تكاد لا تذكر، فقد استشهد بخمسة أحاديث فقط، ولم ينسب منها إلى النبي ﷺ إلا حديثًا واحدًا، وهو قوله: "لَيْسَ فِي الخَضْرواتِ صَدَقَة"[2]، مستشهدًا بهذا الحديث على أنّ (أحمر) إذا جعل اسمًا، جمعته بالواو والنون، فقلت: (الأحمرون) و(الأصفرون)، وقلت في المؤنث: (حمروات) و(صفروات)، و(الخضروات) في هذا الموضع ما أكل رطبًا، ولم يصلح أن يدّخر فيؤكل يابسًا[3].

والحديث الآخر قوله: (العين وكاء السه)[4]، مستشهدًا به على أنّ (است) فعل متحرك العين، ويدلل على ذلك (استاه)، فإن قال قائل لعلها (فَعْل) أو (فُعْل) فإن الدليل (سَهْ)، فترد الهاء التي هي لام، وتحذف العين ويفتح السين، وهذا الحديث نفسه ينسبه إلى سيدنا علي رضي الله عنه[5].

والحديث الثالث في باب لام المدعو المستغاث، به ولام المدعو إليه، فإذا دعوت شيئًا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول: يا للناس، ويا لله، وفي الحديث لما طعن العلج أو العبد عمرَ –رحمه الله– صاح: يا لله للمسلمين[6]، فإن دعوت إلى شيء، فاللام معه مكسورة، تقول: يا للعجب، ومعناه: يا قوم تعالوا إلى العجب، فالتقدير: يا قوم للعجب أدعو، أما قولهم، يا للعجب ويا للماء، فإنما كسروا اللام كما كسروا مع كل ظاهر، نحو قولك: للماء

---

(1) انظر: الأقتراح، للسيوطي، 17.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 215/2، وروي هذا الحديث في سنن البيهقي الكبرى، 129/4، وسنن الدار قطني، 94/2، والجامع الصغير، للسيوطي، 137/2.

(3) انظر: المرجع السابق، 215/2.

(4) سنن البيهقي الكبرى، 118/1، والمعجم الكبير، الطبراني، 372/1.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 171/1.

(6) انظر: النهاية في غريب الأثر، 462/3، والمقتضب، المبرد، 254/4.

أدعو، ولزيد الدار، ولعبد الله الثوب. وأما المفتوحة التي للمستغاث، فإنما فتحت على الأصل؛ ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا[1].

والحديث الرابع في المقتضب يستدل به على اسم الفعل (حيّهل) ويذكر أنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا، وفيه أقاويل: أجودها: (حيّهل بعمر)[2] فإذا وقفت قلت: حيّهلا، فجهلت الألف لبيان الحركة، وجائز أن تجعله نكرة فتقول: حيّهلا يا فتى، وتقديره في العربية: بادر بذكره، وإنما (حيّ) في معنى (هلمّ)[3].

والحديث الخامس قوله: "أول حي آلف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جهينة، وقد آلفت معه بنو سليم بعده"[4].

ولعل السبب في ندرة استشهاده بالأحاديث هو ومن قبله من العلماء، ومن جاء بعده كذلك إلى عهد ابن مالك، هو ما ذهب إليه السيوطي؛ أن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداول الأعاجم تلك الأحاديث قبل أن تدوّن، فزادوا ونقّصوا، وقدّموا وأخرّوا؛ لهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا بأكثر من وجه[5]، ولست أميل إلى ما قاله السيوطي؛ لأنه لطالما كان قائل الحديث من الفترة التي سمح بأخذ اللغة منها، ومن تلك المنطقة التي أخذت منها اللغة، فما الذي يمنع أخذ الحديث منها حتى وإن كان رُوي الحديث بالمعنى؛ لأن من قاله يستشهد بكلامه. وأبو حيان يقول: إن أحدًا من العلماء المتقدمين سواءً البصريين أو الكوفيين لم يستشهد بالحديث النبوي[6]، ومع هذا وحسب اطلاعي فلم يصدر عن أحدٍ من العلماء الأوائل أنهم أجازوا أو منعوا الاستشهاد بالحديث، بل التزم جميعهم السكوت، وقد أجاز ابن مالك الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وتبعه في ذلك ابن هشام[7].

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 254/4.

(2) مسند أحمد، 148/6.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 205/3، وتكملة الحديث: "إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر"، وقد ورد في مسند أحمد، 148/6.

(4) المقتضب، للمبرد، 182/2.

(5) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 42.

(6) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 42.

(7) انظر: أصول النحو العربي، د. محمود نحلة، 49.

ثالثًا: كلام العرب

اجتهد العلماء الأوائل في جمع كلام العرب من شعرٍ ونثرٍ وأمثالٍ، واستخرجوا منه الشواهد التي استعانوا بها على وضع قواعد اللغة العربية، واستنبطوا أحكامها، فكانت ثروةً كبيرةً دَوَّنوها في كتبهم ومعاجمهم ودواوين شعرهم، فمن المعلوم أن البادية العربية هي التي تحتضن النموذج اللغوي الأصيل، وهي التي اعتمد عليها علماء اللغة في نقل السليقة العربية والقاعدة التي يحتكم إليها في تصحيح الخطأ واللحن.

ولذلك نجد علماء اللغة يذهبون ويرتحلون إلى البادية، ويمكثون الفترات الطويلة؛ حتى يأخذوا اللغة من منبتها الرئيس، والذين نقلت عنهم اللغة من بين قبائل العرب هم: قريش وقيس وتميم وأسد، فهؤلاء عنهم أخذت أكثر اللغة ومعظمها، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[1]، ويرى ابن جني أن علة الامتناع عن الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر؛ ما عَرَض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ويقول: "لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها"[2]، وقد اختلف في تحديد عصر الاحتجاج فقيل: إنّه أخذ عن أهل الوبر والمدر، منذ العصر الجاهلي وحتى عام 150هـ، وأخذ من بعد هذا العام حتى عام 400هـ من البادية فقط. ومع هذا فإن الأصمعي ختم الاحتجاج بشعر ابن هرمة[3]. ولا يفوتنا ذكر ما لقيه علماء البصرة الأولون من عناء طويل عند قيامهم باستقراء كلام العرب في الحواضر والبوادي بالسماع منهم كلامهم ومروياتهم بغية الحصول على ما يرمون من الشواهد. وقد حوى كتاب سيبويه شواهد غزيرة اطمأن إليها النحاة من بعده، حتى عدّوه ذخيرة لغوية لا تنضب لما تهيأ لها من أسباب الفصاحة وشدة تحرز صاحبها[4].

ولا شك أن المبرد تأثر بمنهج سيبويه، فاستقى كثيرًا من شواهده، وخاصة كلام العرب شعره ونثره، فاستعان بها في تثبيت قواعده النحوية؛ بل بنى عليها آراء نحوية تفرد بها، واحتج

---

(1) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 46.

(2) الخصائص، لابن جني، 7/2.

(3) انظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، 19.

(4) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 44، ارتقاء السيادة، الشاوي، 47، في أصول النحو، للأفغاني، 59.

بها، واعتمد كلام العرب كثيرًا وعول عليه، فاستعان به على تثبيت قواعده النحويّة والصرفيّة، وتضمن كلام العرب ما يأتي:

1- الشعر

إذا أمعنا النظر في الشواهد النحويّة نجد أن الغالب فيها هو الاستشهاد بالشعر، ويبدو أن السبب في ذلك هو مكانة الشعر في نفوسهم، ثم هو أسهل في الحفظ، وكان علماء القرآن إذا أشكل عليهم شيء من القرآن استشهدوا بالشعر[1].

وقال ابن فارس: "الشعر حجة فيما أَشكَل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين"[2].

وقد بلغت شواهد المبرد في المقتضب واحدًا وخمسين وسبع مائة (751) بيتٍ من الشعر، وأكثر من استشهد بشعرهم من شعراء الجاهلية الأعشى وامرؤ القيس والنابغة الذبياني، ومن شعراء الإسلام الفرزدق وجرير ورؤبة وذو الرمة والعجاج وأبو النجم والحطيئة وحسان، ومن الشواعر الخنساء وليلى الأخيلية[3].

وأغلب شواهد المبرِّد مما استشهد به سيبويه، فقد بلغت ثمانين وثلاث مائة (380) شاهدٍ، فضلًا عما استقاه من شيوخه، ولا سيما المازني، وعلماء اللغة الآخرين، كالأصمعي وأبي زيد، وبعض الأعراب في زمانه كعُمارة بن عقيل، ولم يستشهد بشعراء عصره كالبحتري على الرغم من علاقته الطيبة به، إذ كانت بينه وبين البحتري صداقة وثيقة العُرى، وأُلفة سقطت بها الكُلفة، حتى كتب إليه البحتري يدعوه إلى مجلس أُنسٍ[4].

والنتيجة التي نخرج بها أنَّ المبرِّد -رحمه الله- كغيره من البصريين في موقفهم من كلام العرب، لا يأخذون إلا ممن عاش في كبد الصحراء، ولم يخالطوا أهل الحواضر، كقبيلة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[5].

---

(1) انظر: الإعجاز البياني للقرآن، عائشة عبد الرحمن، 269.

(2) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، 230.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 50/1.

(4) انظر: مقدمة المقتضب: 24/1 ، و31/1، و185/4، والمبرِّد سيرته ومؤلفاته، 97.

(5) انظر: الاقتراح، السيوطي، 44 ، وفي أصول النحو، الأفغاني، 59.

والمبرِّد –رحمه الله– حذا حذو أسلافه من علماء اللغة ، والدارس لتراثه يجد ذِكرَ هذه القبائل[1]. وقد يروى له سماعاً عن عُمارة بن عقيل وآخرين[2].

ومن الأمثلة على استشهاد المبرِّد بالشعر –وهي كثيرة– نذكر مثالًا فقط، قوله: "أمّا (مِنْ) الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: (ما جاءني من أحد)، و(ما كلمت من أحد)، ومثل ذلك قول الشاعر:

جَزَيْتُـكِ ضِـعْفَ الـوُدِّ لَمّـا اسْـتَتَبْتِهِ وَمَا إِنْ جَزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلي[3]

فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دلّلت على أنه للنكرات دون المعارف"[4].

2- النثر

أما الاستشهاد بالنثر، فهناك من يرى أن النحويين عندما وضعوا قواعدهم غلبوا الشعر على النثر، وطبقوا على النثر القواعد التي وضعوها اعتمادًا على الشواهد الشعريّة، ومع هذا نجد المبرّد في كتابه المقتضب أكثر من استشهاده بالنثر، فلا تكاد تخلو صفحةٌ من صفحاته إلا ويذكر فيها ما سمعه من منثور العرب، أو ما يستدل به من لفظه، فمما جاء من لفظه، ما ذكره في دخول الزوائد الأربعة على الفعل المضارع، وهي الهمزة والتاء والياء والنون، وذكر الأمثلة التالية: (أفعل أنا، وتفعل أنت وهي، ونفعل نحن، ويفعل هو)، ومن الأمثلة على استشهاده بكلام العرب، ما استشهد به على صيغة المبالغة، حيث قال: ومن كلام العرب: (أما العَسَل فَأَنت شرَّابٌ)[5]، وكذلك: (إنّه لمنحار بوائكها)[6] والبوائك هي النوق السمان.

واستشهد أيضاً على صيغة المبالغة التي على (فعول) بقولهم: (إنّهُ ضروبٌ رؤوسَ الدّارعين)[7] وعلى صيغة (مفعال) بقول بعض العرب: (أنَّهُ لَمنحارٌ بوائكها) [8].

---

(1) انظر: الكامل، المبرد، 28/1، 57، 59، 65، 105، 198، و82/2، 101، و11/3، 185، 245.
(2) انظر: المرجع السابق، 34/1، 127، 165، 168، 253، و161/3، 224.
(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوانه، 34/1.
(4) انظر: المقتضب، المبرد، 137/4.
(5) انظر: المرجع السابق، 112/2.
(6) انظر: المرجع نفسه، 113/2.
(7) انظر: المقتضب، المبرد، 114/4.
(8) انظر: المرجع السابق، 114/4.

3- الأمثال

استشهد المبرّد بالأمثال العربية، فبلغت أمثال المبرّد في كتابه المقتضب اثنين وأربعين (42) مثلًا، فمن الأمثال التي ساقها في كتابه استشهاده على أنّ (لو) لا تقع إلا على فعل، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها، كان على فعل مضمر، ومثل ذلك قول العرب: "لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي"[1] إنما أراد: لو لطمتني ذات سوار[2]، استشهد به على أنَّ: لولا أصلها (لو) و (لا) جعلتا شيئًا واحدًا، وأُوقعتا على هذا المعنى، فإن حذفت (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله، وذلك قولك: لو جاءني زيدٌ لأعطيتُكَ، ولو كان زيدٌ لَحَرَمَكَ، فلولا في الأصل لا تقع إلا على اسم، ولو لا تقع إلا على فعل، فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر، وذلك كقوله ﷻ ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[3]، واستشهدَ بالمثل (أحقُ الخيلِ بالركضِ المُعارُ) في باب (ما يُحكى من الأسماء وما يعرب)، فمن الحكاية أن تُسمّي رجلًا، أو امرأةً بشيءٍ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض، نحو تسميتهم: تأبّطَ شرًا، وذرّى حبًا ، وبَرَقَ نَحْرُهُ ، فما كان من ذلك فإعرابه في كلّ موضع أن يسلم على هيئةٍ واحدةٍ لأنّهُ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعض، نحو: رأيت تأبطَ شرًا، وجاءني تأبطَ شرًا.

ومن الأمثال التي استشهد بها (في بيتِهِ يُؤتى الحكم)[4] استشهد به على جواز عود الضمير على متأخر لفظًا متقدم رتبةً، وهناك أمثال كثيرة أُخرى استدل بها على مسائل نحوية مختلفة[5].

4- لهجات العرب

وهناك لغتان رئيستان عظيمتان من لغات العرب، إحداها قرشيّة غربيّة أو كما تسمى (حجازيّة) والأخرى نجديّة شرقيّة أو كما تسمى (تميميّة)[6]، وقد حظيت هاتان اللغتان بمكانةٍ عظيمةٍ عند المبرّد، وقد أقام لهما وزنًا، فاعتمدهما في استدلالاته وشواهده، ومن ذلك ما ذكره

---

(1) وهو مثل يقوله الكريم إذا لطمه اللئيم، انظر: جمهرة الأمثال، أبي هلال العسكري، 193/2، وذكره ابن سلام في كتابه الأمثال، في باب الكريم يظلمه الدنيء والخسيس وما يؤمر به من دفعه عنه، انظر: الأمثال، ابن سلام، 268/1.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 77/3.

(3) [الإسراء: 100].

(4) انظر: المقتضب، المبرد، 102/4 ، ومجمع الأمثال، الميداني، 72/2.

(5) انظر: المقتضب، المبرد، 145/2 و 15/3، 25، 74.

(6) انظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي صالح، 59.

من لحاق الواو بعد هاء الضمير إذا كان الحرف الذي قبلها مكسورًا، "فأمّا أهل الحجاز خاصة، فعلى الأمر الأول فيها، يقصد إلحاق واو زائدة للهاء عند الوصل على الأصل، فهم يقرأون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الْأَرْضَ﴾[1]"[2]، أما أهل تميم فيقرؤونها بالياء، وذلك لمجاورة الكسرة هاء الضمير.

ومن ذلك حديثه عن (ما)، فذكر أن أهل الحجاز أعملوها عمل ليسَ فقالوا: ما زيدٌ قائماً، فتقع مبتدأةً، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلمّا خلُصت في معنى (ليس)، ودلّت على ما تدلّ عليه، ولم يكن بين نفيَيْهِما فصل البتة حتى صارت كُلٌّ واحدةٍ تُغني عن الأخرى – أجروها مُجراها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا هَـذَا بَشَراً﴾[3] و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـاتِهِمْ﴾[4]، أمّا بنو تميم فيقولون: ما زيدٌ منطلق، يدعونها حرفًا على حالها بمنزلة (إنّما) إذا قلت: إنّما زيدٌ منطلقٌ[5].

وقد فاضل المبرِّد بين اللغتين، ورجح كفة (ما) التميمية؛ لأنّها موافقة للقياس، يتضح هذا في قوله: فأمّا قول بني تميم فعلى أنّهم أدخلوا (ما) على المبتدأ، وقد عمل في خبره، كما يعمل الفعل في فاعله، فكأنّ قولهم: ما زيدٌ عاقل، بمنزلة: ما قام زيدٌ؛ لأنَّهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضُهُ في بعض، فلم يُغيّر؛ لأنَّه لا يدخل عامل على عامل[6]. والحروف تعمل إذا كانت مختصة، أي تدخل على الاسم، ولا تباشر الفعل، أو تباشر الفعل ولا تقرب الاسم، ولكن هذه القاعدة لا تطرد في كلام العرب كما رأينا في (ما) الحجازية، ومع هذا فلغة القرآن تعضدها وتساندها، ولا يخفى على أحدٍ أنَّ القرآن هو كتاب العربية الأوّل[7].

وقد يذكر قومًا ولا يسميهم، ويعلل لهم ما قالوا، ومن ذلك ذكره مما حذف استخفافًا؛ لأن ما ظهر دليل عليه، قولهم (ولم يذكر القبيلة) في كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة؛ مثل: بني الحارث، بني الهجيم، بني العنبر، هو بلعنبر، وبلهجيم، فيحذفون النون لقربها من اللام، لأنهم

---

(1) [القصص: 81]، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 61/1.

(2) المقتضب، المبرد، 313/1.

(3) [يوسف: 31].

(4) [المجادلة: 2].

(5) انظر: المقتضب، المبرد، 188/4.

(6) انظر: المقتضب، المبرد، 189/4، وأبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية:محمد عبد الخالق عضيمة،51.

(7) انظر: أصول النحو العربي، الحلواني، 154 ، وتأريخ اللغات السامية، أ. ولفسون، 206.

يكرهون التضعيف، فإن كان مثل: بني النجار، والنمر والتيم، لم يحذفوا؛ لئلا يجمعوا عليه علتين: الإدغام والحذف[1].

ومع هذا قد يخطِّئ بعض اللغات، ومن ذلك قوله: "ومن العرب مَنْ يقول في تصغير (فَرَزْدق): (فريزق)، وليس ذلك بالقياس، إنما هو شبيه بالغلط"[2]، ويقصد بشبيه الغلط أنها خالفت القياس، فهي لغةٌ لا يُنْطَق بها إلا عند بعض القبائل. ومثالٌ آخر ذكره المبرد خَطَّأ فيه بعض اللغات، قوله: "وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء (بكُم – بهُم)، إذا كانت مهموسة مثلها وكانت علامة إضمار كالهاء. وذلك غلط منهم فاحش"[3]، وهذه ظاهرة لغوية يسميها اللغويون (الوَكْم)، وتُعزى إلى ربيعة، وقوم من كلب، وناس من بكر بن وائل[4]. وتعليل هذه الظاهرة يخضع لقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة، إذ تأثرت ضمة الكاف بما قبلها من كسرة أو ياء، فقلبت كسرة؛ لتنسجم مع ما قبلها. وعلق الدكتور رمضان عبد التواب بقولِهِ: "لم يقف المبرِّد على سرّ هذه الظاهرة"[5].

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 386/1.

(2) المرجع السابق ، 247/2.

(3) المرجع نفسه، 404/1.

(4) انظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، 133.

(5) المرجع السابق، 133.

المبحث الثاني

مراعاة القياس وموقفه منه

يعتبر القياس من أدلة النحو الأساسيّة، وقد عرفّه ابن الأنباري فقال: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1]، وهو معظم أدلة النحو والمعمول به في غالب مسائل النحو، لهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[2]، ويقول الكسائي:

إِنَّمـــــا النَّحْـــــوُ قِيـــــاسٌ يُتَّبَـــــع ... ...[3]

وقال الدكتور علي أبو المكارم: إنَّهُ "عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة فيعطي الملحق حكم ما ألحق به"[4]. وذكر الدكتور محمد خير الحلواني أنَّهُ "حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف"[5]. وهذه التعريفات متقاربة ولا بدَّ لعملية المقايسة بين الأشياء من أربعة أطراف، هي: المقيس والمقيس عليه والجامع بينهما والحكم[6].

فلا يمكن أن ينكر القياس أصلًا من أصول النحو؛ لأن النحو كله قياس، فما هو إلا كلام قيل من العرب، فسمع فقيس عليه. فمثلًا عندما يقول العربيّ: (قرأ زيد) فإنه يجوز أن نسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح القراءة منه، ولا يمكن حصر تلك الأسماء بالنقل فهذا محال. فلا بد أن يوضع وضعًا قياسيًا لا نقليًا، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعًا نقليًا لا قياسيًا[7].

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري، 45.

(2) لمع الأدلة، ابن الأنباري، 95.

(3) هذا صدر بيت، وعجزه ... ... وَبِهِ كُلُّ أَمْرٍ يُنْتَفَع

انظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، 78.

(4) أصول التفكير النحوي، أبو المكارم، 13.

(5) أصول النحو العربي، الحلواني، 91.

(6) ينظر لمع الأدلة، الأنباري، 93، وكتاب الاقتراح،السيوطي، 71، وأصول التفكير النحوي،أبو المكارم، 13.

(7) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 74.

وللقياس أربعة أركان، وهي[1]:

1. الأصل (وهو المقيس عليه)، أو المحمول عليه، وهو الواقعة التي ثبت حكمها بالنص أو بالإجماع.
2. الفرع (وهو المقيس)، أو المحمول، وهو الواقعة التي يراد معرفة حكمها.
3. الحكم، وهو ما يثبت للفرع.
4. العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

فمثلًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، تقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل)، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله (أي: نائب الفاعل)، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع[2].

وقد وُضِع بعض الشروط لهذه الأركان الأربعة[3]:

- ففي الأصل (المقيس عليه): يشترط ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح (استحوذ).
- وفي الفرع (المقيس): يشترط فيه أن يكون من كلام العرب.
- وفي الحكم: يشترط أن يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، واختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه.
- وفي العلة: يشترط أن تكون العلة مشتركة بين الأصل والفرع.

وقد انقسم العلماء في موقفهم من القياس إلى فريقين: فريق رفضهُ وحاول الاقتصار على السماع، والالتزام به والجمود عليه، ولم يكتب لهذا الفريق البقاء لمخالفتِهِ طبائع الأشياء السارية في ركاب التجدد، إذ إنَّهُ من غير المعقول أن يكون كلامُنا كلُّهُ بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب، وقد مثّل هذا الفريق الأصمعي، وقد قال عنه ابن جني: "إنَّهُ ليسَ ممن ينشط للمقاييس وتوفره على ما يروى ويحفظ"[4]. وفريق اعتمد القياس، وأخذ به، ورأى أن المصير إليه ضرورة تمليها علينا أبنية اللغة المتجددة، وقد مثّل هذا الفريق الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد

---

(1) انظر: أصول النحو العربي، محمود نحلة، 99.

(2) انظر: لمع الأدلة، الأنباري، 93.

(3) انظر: الإقتراح، للسيوطي، 75.

(4) الخصائص، ابن جني، 361/1.

وصفه ابن جني بأنَّهُ: "سيّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[1]. ولا بد من الإشارة إلى أنَّ القياس لا بدَّ له مستند من السماع، إذ كيف يُقاس على ما لم يُسمع[2]. ومن هنا اختلف العلماء في مقدار النصوص التي تخول القياس عليها إلى مدرستين كبيرتين، هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة[3].

وقد وجدنا المبرّد يهتم بالقياس، وتدلّ أقواله فيه على أنه أوجب في المقيس عليه أن يكون كثيرًا، وأنه لا يؤخذ بالقليل، ولا يقاس على الشاذّ، وهذا واضح في قوله: "القياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة"[4]، وهذا يرد به على رأي الدكتور محمود حسني محمود الذي ذهب إلى أن المبرد اقترب من الكوفيين بقياسه على الشاذّ في بعض الأحيان[5]، ويؤكد بطلان هذا القول أيضاً قول المبرِّد: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك"[6].

ومما يدلل على قياسه على الكثير من كلام العرب، قوله: "واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول: هذه أربعةَ عشرَك، وخمسةَ عشرَك، فتدعه مفتوحًا على قولك: هذه أربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ "[7]. وكذلك أيضًا ما جاء في ذوات الياء والواو التي ياءتهن وواوتهن لامات، وذلك قولك في رَمْية: رَمَيات، وفي غَزْوة: غَزَوات، وفي قَشْوة: قَشَوات، كما تقول في (فَعَلة)؛ نحو: حَصاة وقَناة، حَصَيات وقَنَوات؛ لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لالتبس بفَعال من غير المعتل. فجرى هنا مجرى غَزَوا ورَمَيا؛ لأنك لو ألحقت ألف (غَزا) وألف (رَمى) ألف التثنية للزمك الحذف لالتقاء الساكنين، فالتبس الاثنان بالواحد، فكنت تقول للاثنين: غَزا ورَمَى. فلما كان هذا على ما ذكرت لك لم يحذف[8].

---

(1) الخصائص، ابن جني، 361/1.

(2) انظر: الاقتراح، السيوطي، 21.

(3) انظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، السامرائي، 46 ، والقياس في النحو، الزبيدي، 47.

(4) الكامل، للمبرد، 50/1.

(5) انظر: المدرسة البغدادية في تأريخ النحو العربي، لمحمود حسني محمود، 111.

(6) انظر: والمقتضب، المبرد، 107، الأشباه والنظائر، السيوطي، 49/3، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدجني، 206.

(7) المقتضب، للمبرد، 177/2.

(8) انظر: المرجع السابق، 191/2.

كان المبرّد –رحمه الله– في كتابه المقتضب يراعي القياس، ويلتزم به التزامًا كبيرًا؛ ما دفعه إلى تخطئة بعض الروايات وبعض الأقوال، ومن ذلك مثلًا: قوله: "ومن العرب مَنْ يقول في تصغير (فَرَزْدق): (فريزق)، وليس ذلك بالقياس، إنما هو شبيه بالغلط"[1]، ويقصد بشبيه الغلط أنها لغةٌ لا يُنْطَق بها إلا نادرًا عند بعض القبائل.

ومن الملاحظ في كتابه كثرة استخدامه للفظ (أقيس) فقد تردد هذا اللفظ كثيرًا في كتابه، فمنه قوله: "أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب، فأن تقول في بَيْضة: بَيْضات، وفي جَوْزة: جَوْزات، وفي لَوْزة: لَوْزات"[2].

والشواهد على استعمال القياس كثيرة في كتابه.

ولا بد من الإشارة إلى مسألةٍ مهمةٍ وهي تعارض القياس مع السماع، فقد كان المبرّد عند تعارض القياس مع السماع المطّرد، يأخذ بالسماع ويترك القياس، ومثال ذلك ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾[3] وأغيلت المرأة، وكذلك لححت عينه، فالقياس (استحاذ، وأغالت، ولحَّت)[4]، وأوجبوا أن يتبع فيها السماع لا القياس؛ لأنهم عرفوا أن الغاية من سنّ القانون اللغوي إنّما تستهدف تعليم الناس لغة العرب، والسماع عند النحويين أولى أن يتبع، ويترك القياس إذا تعارضا ، ومن الأمثلة الأخرى للمبرّد على ذلك قولُهُ: "هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ"[5].

وقد ذكر أنَّ هذا قول بعض العرب، وحملهم عليه قرب العامل، وأوَّله ابن جني على معنى هذا جُحرُ ضب خربٌ جحره، كما تقول: مررت بزيدٍ قائم أبوه[6].

والمبرّد بذلك يقول كما قال النحويون عند تعارض السماع والقياس أن يؤخذ بالسماع ويترك القياس، ولكنه قد يرجح القياس على السماع من ذلك تفضيلُهُ (ما) التميمية على الحجازية؛ لأنّها موافقة للقياس لأن (ما) حرف غير مختص بالأسماء[7]. ومثل ذلك تحقير دانق: دُوينق، وطابق: طويبق، وخاتم: خويتم، والسماع في هذا خواتيم ودوانيق وطوابيق، قال

---

(1) المقتضب، المبرد، 247/2.

(2) المرجع السابق، 191/2، 350/3، 218/4...إلخ.

(3) [المجادلة: 19]

(4) انظر: المقتضب، المبرد، 96/2.

(5) انظر: المرجع السابق، 73/4، وأصول النحو العربي، الحلواني، 106.

(6) انظر: المقتضب، المبرد، 73/4، والخصائص، ابن جني، 192/1.

(7) انظر: المقتضب، المبرد، 189/4 وأبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية، عضيمة، 51.

المبرِّد: "ولا تلتفت إلى قولهم خواتيم ودوانيق وطوابيق، لأنَّ الجمع على الحقيقة إنَّما هو دوانق وخواتم وطوابق، كما تقول في تابل: توابل، وفي فارس: فوارس". وعلل هذا أنَّ الياء في دوانيق زائدة للمد في تكسيره، وكذلك طوابيق، وأمَّا خواتيم فإنّه على قياس من قال: خاتام[1].

و الجدير بالذكر أن المبرِّد إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، فقد أخذ برواية الرفع وفضلها على رواية النصب؛ لأن الرواية الأولى وفْقَ القياس، والثانية على خلاف القياس كما في قول طَرَفَة بن العبد:

أَلا أيُّهَـــذا الزّاجِـــرِي أَحْضُـــرُ الـــوَغى وَأَنْ أَشْـهَدَ اللَّـذّاتِ هَـل أَنْـتَ مُخْلِـدِي[2]

وبعض النحويين يُجيز النصب على إضمار (أَنْ)[3].

(1) المقتضب، المبرد، 257/2.

(2) البيت لطرفة بن العبد، انظر: ديوانه، 6.

(3) انظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، 125.

المبحث الثالث

إسناد آرائه بالعلل

كان المبرِّد إذا طرح رأيه علّل له، فمثلًا يقول: " ولا يجوز في مثل (ذهب) أن تسكن، ولا في مثل (جمل)، لا يسكن ذلك اسمًا ولا فعلًا، لخفة الفتحة، وثقل الكسرة والضمة، ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٍ، وتبدل في النصب من التنوين ألفًا تقول: زيدًا؛ لأن الفتحة لا علاج فيها، ولذلك تقول: هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بقاضٍ يا فتى، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة، وتقول: رأيت قاضيًا"[1]، فهو يعلل سبب عدم ظهور الحركة (الضم والكسر) وظهورها في النصب، ويرى أن الداعي وراء ذلك خفة اللفظ على اللسان، ولعل هذه العلة (الخفة) أكثر العلل انتشارًا في كتاب المقتضب، ولعلها أكثرها انتشارًا في كتب النحاة؛ لأن طبيعة اللسان يميل إلى الخفة والبعد عن الثقل.

وممّا يحذف استخفافًا عندهُ قولهم في جمع (صحراء) صحارٍ، وأصلُهُ صحاري، وجوَّز الإثبات، لأنَّ الألف إذا وقعت رابعة فيما عدّته خمسة أحرف تثبت في التصغير والتكسير، ومثل هذا الحذف قولهم: لم أُبَلْ، ولم يَك، ولا أَدْر إلا أنَّهُ لا يطرد في بابهِ[2]. وكذلك علل اختيار بني تميم بناء ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأعلام المؤنثة التي آخرها (راء)، مع أنَّ لغتهم في هذه الأسماء حملها على الممنوع من الصرف، فيقولون: هذه حذامُ، ومررتُ بحذامَ ورأيتُ حذامَ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً، وعلل إبقاء ما كان آخره راءً من هذه الأسماء مبنيًا على الكسر: (ليميلوا الألف؛ لأنَّ إجناحها أخفُ عليهم، ولا سبيل إلى كسرها)[3].

ويقول المبرد في موضع آخر: "والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن ينقص منها شيء؛ إلا ما كانت لامه ياءً أو واوًا؛ لأنها تعتل، أو تكون من المضاعف، فتحذف للاستثقال، أو يكون خفيًّا، فيحذف لخفائه"[4]، وهنا يذكر المبرد علة جديدة وهي (الثقل)، ومثاله: ما حذفت

---

(1) المقتضب، المبرد، 255/1.

(2) انظر: المرجع السابق، 231/2 و 167/3 وأصول التفكير النحوي، أبو المكارم، 176.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 49/3.

(4) المرجع السابق، 170/3.

منه الياء أو الواو، نحو: (يد)، وأصله: (يَدْيٌ)، والمحذوف ياء، يدلك على ذلك قولهم: يديت إليه يدًا، وتقول في الجمع: أيدي[1].

ومن العلل التي ذكرها المبرد في كتابه المقتضب، أمن اللبس، وهذا واضح في حديثه عما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء من الأسماء، فإنه يجب في عينه الانقلاب، كما في دار وباب وساق، فإنها لا تجري على أصلها لأمن اللبس بينها وبين الفعل، إذ الأسماء يدخلها الخفض والتنوين، ولا تدخل الأفعال[2]. وقد سمَّى المبرد بابًا بذلك قال: "هذا باب ما يحذف استخفافًا لأن اللبس فيه مأمون"[3].

ومن المسائل الأخرى لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك فهي مكسورة مع الأسماء الظاهرة، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة، وأصلها عندَهُ الفتح كما يقع مع المضمر، نحو: المالُ لك، والمال لنا، والدراهم لكم ولهم، فإذا قلت: المالُ لِزيد كسرتها، لئلا تلتبس بلام الابتداء ولم تكن الحركة فيها إعرابًا، وموضع الالتباس أنَّك لو قلت: إن زيدًا لهذا ، وإنَّ عمرًا لذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيَّهما أردت: إنَّ زيدًا في ملك ذاك، أو إنَّ زيدًا ذاك؟ وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت: إنَّ هذا لزيد لم يدر أهو زيدٌ أم هو لهُ؟[4].

وقد ذكر أنَّ ما كان على أربعة أحرف من الأسماء سواء كانت أحرفها أصلية أم فيها مزيد فإن جمعها على مثال تصغيرها، فإن خرج من ذلك شيء فلعلّة موجبة. وفسّر المراد بأن جمعها على مثال تصغيرها أنك إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثًا وكسرْت ما بعدهُ، فإن عوضت في التصغير عوضت في الجمع وإن تركته محذوفًا في أحدهما فكذلك هو في الآخر؛ لأنَّك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثًا وكسرت ما بعده[5]. وقد أدرك أنَّهُ يُعترض عليه بنحو (ضارب) فإن جمعه وتصغيره ليس كما ذكر من حيث الزيادة والحذف، فلا يقال في جمعه (ضوارب). وعلّل ذلك بأنهم اجتنبوا ذلك لأمن اللبس بين المذكر والمؤنث؛ لأنَّ جمع (ضاربة) ضوارب. وأمَّا قول الفرزدق:

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 170/3.

(2) انظر: المرجع السابق، 249/1.

(3) المرجع نفسه، 383/1.

(4) انظر: المرجع نفسه، 255/1، ومغني اللبيب، ابن هشام، 209/1، والجنى الدائي في حروف المعاني، المرادي، 96.

(5) انظر: المقتضب، المبرد، 258/1، والكتاب، سيبويه، 419/3، وشرح ابن الناظم، ابن مالك، 778.

وَإذا الرِّجـــــالُ رَأَوْا يَزِيـــــدَ رَأَيْـــــتَهُمْ خُضُــعَ الرِّقــابِ نَــواكِسَ الأَبْصــارِ[1]

فهو عنده ضرورة مستطرفة[2].

ومن العلل التي ذكرها المبرد في كتابه، مراعاة النظير أو الحمل عليه، ولكن النحويين لم يُسرفوا في التمسك بهذا الأصل؛ بل ذكروا أنَّه مما يؤنس به، فإذا تأكد النحوي أنَّ السماع صحيح القياس سليمُهُ، لا يبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن، لأنَّ إيجاد النظير وإنْ كان مما يؤنس به فليس في واجب النظر إيجادهُ، أمَّا إذا لم يكن السماع صحيحًا، ولم يعضّدهُ القياس، فلا بد من التماس النظير ليصح الحكم[3].

ولهذا حمل المبرِّد النظير على النظير، من ذلك تشبيه (ما) بليس، و (ليسَ) فعل و(ما) حرف والمعنى واحد[4].

وكذلك (لا) التي للنفي، ويعني بها (لا) النافية للجنس، فإنها لا تقع على معرفة؛ لأنّها لا تدلّ على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع، فلو قلت: هل من زيد، كان خَلْفًا فلما كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنَّ) وأخواتها، فأعملت عمل (إنَّ)، فأمّا ترك التنوين فإنما هو لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عَشَرَ[5]. فـ(لا) والاسم الذي بعدها المذكور بمنزلة قولك: يا ابن أُمَّ جُعل اسمًا واحدًا كما جُعل خمسةَ عشر[6].

ومن مسائل مُراعاة النظير أو الحمل عليه قولهُ: إنَّ زيدًا منطلقٌ، ولعلَّ زيدًا أخوك، مُشَبَّهٌ بالفعل في اللفظ[7].

فـ(إنَّ) وأخواتها محمولة على الفعل في العمل.

---

(1) البيت للفرزدق، ديوانه، 304/1.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 219/2، والكامل، المبرد، 58/2.

(3) انظر: أصول النحو العربي، الحلواني، 123، وأصول النحو في الخصائص، محمد إبراهيم محمد حسين، 289.

(4) انظر: المقتضب، المبرد، 33/3، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 166/1.

(5) انظر: المقتضب، المبرد، 357/4، وأسرار العربية، الأنباري، 247.

(6) انظر: المقتضب، المبرد، 358/4، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 290/1.

(7) انظر: المقتضب، المبرد، 33/3.

ومن العلل أيضًا علة الاستغناء والعوض، وقد عُني المبرّد بهذه العلة في عدّة مسائل، منها قولهُ: وأمَّا ما كان من المعتل متحركًا، نحو: باب ودار وقاع وتاج، فإنَّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه: أفعال نحو: باب وأبواب وتاج وأتواج، وجار وأجوار، وقاع وأقواع. فأمَّا دار فإنَّهم استغنوا بقولهم: أُدْوُر عن أن يقولوا أفعال، لأنّها لأدنى العدد، والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع ، ألا تراهم قالوا: ذراع وأذْرُع، وكُراع وأكرُع، وشِمال وأشْمُل، ولِسان وألسُن، ومن ذكّر اللسان قال: ألْسِنَة، ومن أنّثها قال: ألسُن، وكذلك نار وأنوُر[1].

قال الشاعر:

فَلَمّـا فَقَـدْتُ الصَّـوْتَ مِـنْهُم وأُطفِئَـتْ مَصـابِيحَ شُـبَّتْ بِالعِشـاءِ وَأَنْـوُرُ[2]

ومن المسائل الأخرى جمع (فُعال) في أدنى العدد كجمع (فَعِل)، وكذلك كُلُّ ما كان على أربعة أحرف وثالثهُ حرف لين تقول: غراب وأغربة، وذُباب وأذِبّة، فإذا أردت الكثير قلت: غِربان وعِقبان، فأمّا (غلام) فيستغنى أن يُقال فيه: أغلِمه بقولهم: غِلْمَة[3]. هذا فضلًا عن مسائل أخرى تناولها المبرّد في هذا الصدد[4].

أمّا العوض فقد ذكره المبرّد في مواضع متفرقة من تراثِهِ النحوي، من ذلك تصغير سفرجل: سفيرج، وفي الجمع: سفاريج، فتُجعل هذه الياء عوضًا ممّا حُذف، ودليلًا على أنّهُ حُذف من الاسم شيء[5]. ومنه ما كان على (فَعْلَةَ) من الأسماء فإذا جُمعَ بالألف والتاء حرك أوسطه لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة، وتكون فرقًا بين الاسم والنعت، وذلك قولك في طلّحة: طَلَحات، وفي جفنة: جفنات، وفي صَحْفة: صَحفات، وكذلك جميع هذا الباب، قال الشاعر:

لَنـا الجَفَنـاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِـي الضُّـحى وَأَسْـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمـا[6]

وقال الآخر:

نَضَّـــرَ اللـــهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُوهـــا بِسَجِسْـــتانَ طَلْحَـــةَ الطَّلْحـــاتِ[7]

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 204/2، والصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، 251.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، شرح الديوان، 121 وفي شرح الديوان مهموز (أَنْوُر).

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 212/2.

(4) انظر: المرجع السابق، 159/2 ، 201 ، 290.

(5) انظر: المرجع نفسه، 267/1.

(6) البيت لحسان بن ثابت، ديوانه، 296، والمقتضب، للمبرد، 2/،188 والنكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري، 999/2.

(7) البيت لعبيد الله بن قيس، ديوانه، 20، والمقتضب للمبرد، 188/2.

ومن العِوض الذي اتضح عند المبرِّد جليًا الحروف التي تنصبُ بعدها الأفعال فليست هي الناصبة وإنَّما نصبت بأن بعدها مضمرة، وهذا مذهب البصريين. فالفعل منتصب بأن، وهذه الحروف الفاء والواو وأو وحتى واللام المكسورة عِوض من أن المضمرة[1].

وليست هذه العلل الوحيدة التي ذكرها المبرد، فهناك علل أخرى ذكرها المبرد، وإنما اكتفيت بذكر هذه العلل؛ من باب التمثيل على أن المبرد كان يعلل أحيانًا لآرائه النحوية.

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 6/2، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، 14/2.

المبحث الرابع
أسلوب المبرد في المقتضب

اتصف أسلوب المبرد في المقتضب بمزايا عدة، منها:

1. استخدم المبرّد لفظ (فاعلم) ولفظ (يا فتى) كثيرًا بعد ذكره للأمثلة التي يعرضها على قواعده، فعلى سبيل المثال، نجده يقول: "... فإنّ نظير قولك: مسلمون في جمع مسلم أن تقول في مسلمة: مسلمات، فاعلم ... فإذا أردت رفعه قلت: مسلمات فاعلم"[1]، ومثال (يا فتى) "... وكان الأخفش يقول: (أشياء) (أفعلاء) يا فتى"[2]، وأحيانا كان يبدأ قوله بعبارة (اعلم)، فعلى سبيل المثال يقول: "واعلم أن الشاعر إذا احتاج الوزن ..."[3]، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لسردها.
2. كثر في أسلوبه الإحالات، فكان يستخدم ألفاظًا تدل على ذلك مثل: (سنذكرها)[4]، (سنأتي على تفسير ذلك)[5] (فإنا أخرنا ذكرها)[6]، (سنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها)[7]، ولو تأملنا في كتابه لوجدنا مثل هذه الإحالات كثيرة ومتعددة[8].
3. كان يكرر الحديث عن المسألة الواحدة في مواضع عدة، ويرجع ذلك إلى طبيعة التلقين عند العلماء القدماء، كانوا يتحدثون من بنات أفكارهم ومن حفظهم.

---

(1) المقتضب، المبرد، 144/1.
(2) المرجع السابق، 168/1.
(3) المرجع نفسه، 176/1.
(4) انظر: المرجع نفسه ، 143/1.
(5) انظر: المرجع نفسه ، 141/1.
(6) انظر: المرجع نفسه ، 145/1.
(7) انظر: المرجع نفسه، 147/1.
(8) انظر: المرجع نفسه، 164/1، 173، 174، 180، 185، 190، 200، 230، 277، 316، 333، 355، 46/2، 111، 196، 274، 29/3، 73، 101، 170، 300.

4. تخلل أسلوبه صورة من صور الحوار في عرض مادته، فمثلًا قوله: "ألا ترى أنك تقول: جئت قبلك... وتقول: جئت في أول الناس... فإن قال قائل: فالمضاف والنكرة مخاطبان... قيل له: قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه..."[1].

5. كان يصدر الأحكام على آرائه النحوية في بعض المسائل، ويستعمل بعض الألفاظ منها: (حسن، أكره هذا الوجه، خطأ، خطأ فاحش، غلط، غلط شديد)، نذكر بعض الأمثلة ومنها، قوله: "وكلا القولين حسن جميل"[2] في باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة، وقوله: "وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبعده" في موضوع نصب (أحضر)[3]، ومثال آخر، قوله: "واعلم أن قومًا يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم، ... وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، ... وهذا كله خطأ فاحش"[4].

ولو تأملنا أسلوب المبرد في كتابه المقتضب، لوجدناه يتقاطع مع أسلوب كثيرٍ من العلماء الأوائل؛ وذلك أنهم كانوا يلقون على تلاميذهم معلوماتهم مستوحاةً من بنات أفكارهم، فلم يكن هناك تحضير مسبق، ولم يكن لهم كتاب مُعَدّ، يلقون على تلاميذهم منه؛ لذلك نجد تداخل المعلومات، وتكرارها واضح في كتبهم، ويحيلون موضوعات لجلسات أخرى فينسون ذكرها.

ولأنهم كانوا يلقون على تلاميذهم هذه المعلومات؛ نجد صيغة (فاعلم)، (يا فتى)، تكررت كثيرًا في كتبهم.

وكانت طبيعة العلم في الفترة الأولى، أن الشيخ يقرأ على تلاميذه، ثم التلاميذ يعرضون ما سمعوا وكتبوا على شيخهم، ولعله لم يتسن للمبرد إعادة تحقيق المادة العلمية ومراجعة ما كتبه تلاميذه؛ فلم يعمل على إعادة ترتيب أبواب كتابه وموضوعاته. وهذا واضح في عدم وجود مقدمة لكتابه.

---

(1) المقتضب، المبرد، 205/4.

(2) المرجع السابق، 254/1.

(3) المرجع نفسه، 83/2.

(4) المرجع نفسه، 173/2.

المبحث الخامس

تأثره بسيبويه

إن تأليف سيبويه لكتابه كان له أثر كبير في وضع بدايات علم النحو، فقد كان تأليفه سابقة ليست بالهينة، إذ أنه لم يسبق أحد أن جمع النحو في كتاب واحد؛ فكان لهذا الكتاب الأثر الواضح في منهج من جاء بعده من النحاة، كما له تأثير واضح على مؤلفاتهم النحوية، فقد استقوا منه كثيرًا من الشواهد والموضوعات، فقد كان يعد المرجعية الأولى للنحاة.

وقد ألف المبرد كتابه المقتضب، فاعتبر ثاني أقدم كتاب وصل إلينا من كتب النحو والصرف وأضخمها، ولا شك أن هناك تشابهًا وتأثرًا بكتاب سيبويه، ولو قمنا بالربط بين الكتابين لوجدنا أن هناك نصوصًا كثيرة تشابهت، وأن كثيرًا من المسائل اتفق فيها المبرد مع سيبويه، كما أن المبرد أورد في كتابه ثمانين وثلاث مائة (380) شاهدٍ نحويٍ ذكرها سيبويه في كتابه[1].

والمتأمل في كتاب المقتضب للمبرد يرى أن كثيرًا من المسائل المشتركة بينه وبين كتاب سيبويه، وقد ذكرها المبرد كما ذكرها سيبويه على الرغم من عدم تصريح المبرد بذلك[2].

وعلى الرغم من تأليف المبرد كتابًا أسماه (مسائل الغلط)، وهو أوسع كتاب ألفه في الرد على بعض المسائل التي ذكرها سيبويه، فإن هذا لا يعني أن مذهبه مخالف لمذهب سيبويه، أو أنه معارض له[3]. ولا ننكر تفرد المبرد ببعض المسائل واختلافه مع سيبويه، وهذا ناتج عن الاستقرار الذي أوجده سيبويه في النحو بعد تأليفه الكتاب، كما أن المبرد ألف كتابه في القرن الثالث الهجري، أما سيبويه فقد ألفه في القرن الثاني الهجري، وهذه الفترة كفيلة بأن تتضح بعض المسائل التي كانت غير واضحة في الكتاب.

ولو وُقِف على بعض المسائل التي أوردها المبرد في كتابه، وقوبلت بما ذكره سيبويه، لوجد توافقٌ واضحٌ بين الكتابين، ومن صور تأثره بسيبويه:

1. أنه يعرض رأي سيبويه ورأي غيره من النحاة، ثم يوافق رأي سيبويه مبديًا أسباب هذا التوافق، ومثال ذلك: ما عرضه في الوزن الصرفي لـ(أشياء) على وزن (لفعاء) أن أصلها

(1) انظر: مقدمة المقتضب، المبرد، 8.

(2) انظر: أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، عضيمة، 97.

(3) انظر: مقدمة الانتصار، ابن ولاد، 6.

على (شيئاء) ووزنها (فعلاء)، فحدث القلب، لا ما قاله الأخفش أنها على وزن (أفعلاء)، وقد ذكر المبرد هذين الرأيين ورجح رأي سيبويه[1].

2. أننا نجده أحيانًا، يعلل رأي سيبويه شارحًا لوجهة نظره، ومثال ذلك: ما ذكره المبرد من جواز إبدال إحدى الياءات همزة، فتقول: حيائي، وهو رأي سيبويه، ويعلل ذلك بقوله: كراهية اجتماع الياءات[2].

3. يذكر رأي سيبويه ورأي غيره، ثم يخالف رأي سيبويه بموافقته رأي غيره، ومثال ذلك: ما خالف سيبويه في أن (حاشا) يجوز أن تأتي فعلًا، كما يجوز أن تأتي حرفًا، وهو بهذا يتفق مع رأي الجرمي والمازني والأخفش وغيرهم، حيث إن سيبويه يقول في (حاشا) أنها حرف، ولا تأتي فعلًا[3].

4. يذكر رأي سيبويه، ثم ينقد هذا الرأي ويخالفه، ومثال ذلك: نقد المبرِّد كلام سيبويهِ؛ لأنَّهُ رأى من ترضى عربيته يقول لصاحب البر: (برَّار) حتى صار لكثرة استِعمالِهِ لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر وغيره، وسيبويه لا يجيز ذلك[4].

5. يذكر رأي سيبويه دون الإشارة إليه، ومثال ذلك: ما ذكره المبرد أن أداة التعريف هي اللام وأن الألف هي الزائدة، وهذا رأي سيبويه عرضه المبرد دون ذكر أن هذا الرأي لسيبويه؛ لأنه ثبت عن المبرد في مواضع أخرى غير هذا الكلام[5].

ومع هذا فإن المبرد كانت له آثاره الواضحة، وآراؤه النحوية المبثوثة والمتناثرة في مصنّفاته، تدل دلالة واضحة على أن المبرد كان ذا علمٍ ودراية بعلوم العربية.

ويكفي أن نقول في كتاب المقتضب: أنه أنفس كتاب ألفه المبرد، وأنضج ثمراته، وهو الأفضل من بين كتبه كلها، فيه أورد آراءه واتجاهاته.

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 168/1.

(2) انظر: المرجع السابق، 284/1.

(3) انظر: المرجع نفسه، 391/4.

(4) انظر: المرجع نفسه، 161/3.

(5) انظر: المرجع نفسه، 221/1.

المبحث السادس
خلافاته مع النّحـاة

لقد خلق الله –سبحانه وتعالى– الخلق ومايز بين عقولهم، وكان لهذا التمايز في العقول أثر واضح في اختلاف آرائهم؛ إذ من الطبيعي أن تتعدد وجهات النظر في الأمر الواحد، وكذلك الأمر بين علماء النحو، فقد نشأ الخلاف بينهم منذ اللحظة الأولى التي تأسس فيها علم النحو، لكنه بدأ بسيطًا، ثم أخذ بالتطور والنمو والتوسع، وهذا ناتج من التطور الذي حصل في هذا العلم.

فقد كان القرن الثاني والثالث الهجريين مليئين بالخلافات النحوية، لاسيما في هذه الفترة، حيث نشأت مدرستان عظيمتان: هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وأصبح لكل مدرسة منهجها الذي تسير عليه، فبلغ الخلاف أوجه في تلك الفترة وتوسع إلى أبعد الحدود.

ولم يكن الخلاف النحوي مقتصرًا بين هاتين المدرستين فحسب؛ بل كان موجودًا بين أصحاب المدرسة الواحدة، فلو نظرنا إلى المبرد لوجدناه قد اختلف مع أساتذته من النحاة الأوائل، كما اختلف مع قرنائه الذين عايشوا حقبته الزمنية. فمثلًا خالف سيبويه –مع أنه أستاذه ومتأثر به– في القياس على كلام العرب، قولهم: ثوّاب لصاحب الثياب، وعطّار لصاحب العطر، وبزّاز لصاحب البزّ، ورجل قتَّال، أي يكثر منه، وكذلك خيّاط، وأصل هذا تكرير الفعل، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: بَزَّاز وعَطَّار. فإن كان ذا شيء، أي صاحب شيء بُني على فاعل، كما بُني الأول على (فعّال) فقلت: رجل فارس، أي: صاحب فرس، ورجل دارع، ونابل، وناشب، أي: هذا آلته.

وسيبويه منع قياس برَّار لصاحب البر، وكذلك فكّاه لصاحب الفاكهة، وشعّار لصاحب الشعير، ودقّاق لصاحب الدقيق[1].

ونقد المبرّد كلام سيبويهِ؛ لأنَّهُ رأى من ترضى عربيته يقول لصاحب البر: (برَّار) حتى صار لكثرة استِعمالِهِ لا يحتاج فيه إلى حجة من شعر وغيره[2].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، 382/3.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 161/3.

وسنتناول في هذا المبحث خلاف المبرد مع سيبويه وغيره من النحاة بشيءٍ من التفصيل، ولم تقتصر خلافات المبرد مع سيبويه فقط، فقد خالف عددًا من أسلافه –ممن هم من نفس المدرسة– في مسائل عدة، ومخالفة المبرد لمن سبقه أمر طبيعي؛ لأن الرؤية في بعض المسائل تتضح جيلًا بعد جيل، كما أن للعالم النحوي رؤيته ومنهجه الذي يسير عليه، وإن كان موافقًا لغيره في المذهب، ونذكر من العلماء الذين خالفهم المبرد –إضافة لسيبويه– الخليل ويونس والأخفش والجرمي.

أولًا: خلافه مع الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)

وهنا نعرض بعض المسائل التي خالف فيها المبرد رأيه رأي الخليل، منها:

1. همزة الوصل

خالف المبرد الخليل في (الهمزة) –همزة الوصل– التي تلحق (ال) التعريف في أوائل الأسماء، فالخليل يرى أنها كلمة واحدة بمنزلة (قد) تنفصل بنفسها، وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال، فالذي يقول: جاءني رجل فقد ذكر نكرة، أمَّا إذا دخلت الألف واللام فقد صار معرفةً معهوداً[1].

والمبرِّد بهذه المخالفة يتفق مع سيبويهِ في ما ذكره، بل هو يطرح رأي سيبويه دون التطرق لذلك، في أن أداة التعريف هي (اللام)[2]، وأن الألف زائدة للوصل؛ لأنه نُسِب للمبرد قوله: أن أداة التعريف (الهمزة) وحدها، وأن اللام هي الزائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[3].

2. (لن) ناصبة بنفسها

ذهب الخليل إلى أن (لن) ليست هي الناصبة للفعل المضارع، وإنما هي مركبة من (لا) و(أن)، وحدث الحذف فيهما لكثرة الاستعمال[4]، فحذفت الألف من (لا) والهمزة من (أن)، وجعلتا حرفًا واحدًا.

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 221/1 و 92/2.

(2) انظر: المرجع السابق،: 221/1.

(3) انظر: التصريح، 148/1، والمقتضب، المبرد، 221/1.

(4) انظر: المقتضب، المبرد، 7/2–8، والكتاب، سيبويه، 5/3.

وهذا يعني أن النفي فيها يكون اعتبارًا بـ (لا) وأن النصب يكون اعتبارًا بـ (أن) [1]، وقال الخليل: لا ينتصب فعلٌ البتة إلّا بأن مضمرة أو مظهرة[2].

أما المبرد فيرى في (لن) ليس كما يراه الخليل، يقول: لو كان هذا كما قال الخليل لفسد الكلام؛ لأن زيدًا كان ينتصب بما في صلة (أن)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)[3].

ويرى غيره أنه ليس في (لن) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين، ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحدًا من الحرفين زائدًا، ولو كانت على ما يقول الخليل، لما قلت: أما زيدًا فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدًا فلا الضرب له[4].

3. إعراب اسم (لا) النافية للجنس المثنى والجمع

ذهب المبرد إلى أن الأسماء المثناة والمجموعة جمع مذكرٍ سالمٍ، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا؛ ولهذا عدها معربة. وقد خالف المبرد رأي الخليل، إذ يعتبر أن اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مثنىً أو مجموعًا جمع مذكرٍ سالمٍ فهو مبني، وتبقى النون فيهما، نحو قولك: لا غلامين لك، فـ (غلامين) مع (لا) اسمًا واحدًا، كما تثبت مع الألف واللام، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه، نحو قولك هذان أحمران، وهذان المسلمان، فالتنوين لا يثبت في واحدٍ من الموضعين[5].

وعلل المبرد رأيه بأنه لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، كذلك الأمر مع الأسماء المثناة والمجموعة لا تكون مع (لا) اسمًا واحدًا.

وقد علق ابن يعيش على رأي سيبويه بقوله: "وهنا إشارة إلى عدم النظير، ولو قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير"[6].

---

(1) انظر: الشاهد وأصول النحو، خديجة الحديثي، 450.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 6/2.

(3) انظر: المرجع السابق، 7/2.

(4) انظر: المرجع نفسه، 8/2.

(5) انظر: الكتاب، سيبويه، 281/2، والمقتضب، المبرد، 366/4.

(6) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 106/2، والمقتضب، المبرد، 366/4.

ثانيًا: خلافه مع سيبويه (180هـ)

لو نظرنا إلى العلاقة بين المبرد وسيبويه؛ لوجدنا أن المبرد كان متأثرًا كثيرًا به، فقد أعظم كتابه، وحرص على روايته وضبطه.

فقد أشار الدكتور أحمد مختار عمر إلى أن المبرد سار على خطى سيبويه في بحثه لعلوم العربية الثلاثة: النحو والصرف والأصوات اللغوية، وعلى الرغم من أن سيبويه والمبرد يُنسبان إلى مدرسة واحدة، فنحن نجد أن اختلاف المنهج والخط الفكري واضح جدًا بين الأستاذين ويشمل اختلافات جوهرية[1].

ويرى الأستاذ محمد عاشور، أن السبب الذي يرجع إليه الخلاف بين المبرد وسيبويه، هو بعض الردود التي ردّ فيها الكوفيون على سيبويه فلم يجد لها مخرجًا، أو أن المبرد تأثر ببعض آراء المتأخرين من البصريين فاقتنع بها[2]، أو أن المبرد لكونه عايش نهاية القرن الثالث ربما وصلت إليه بعض الشواهد النحوية التي لم تصل لسيبويه.

لم يكن المبرد – رحمه الله – أوّلَ من فتح الخلاف مع سيبويهِ –رحمه الله– بل سبقه إلى ذلك الأخفش فقد خالفَ أُستاذَهُ في مسائل كثيرة، دفع هذا إلى أن يأخذ الكوفيون هذه المسائل الخلافية ويتوسعون فيها [3].

ومن اهتمام المبرد الشديد بكتاب سيبويه أنه قد ألّف كتابًا سماه (مسائل الغلط) وهو أوسع الكتب التي غُلِّط فيها سيبويه؛ لأنه تضمّن المسائل النحوية التي أخذت على سيبويه من أكابر النحويين البصريين: الأخفش والجرمي والمازني والمبرد[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ أكثر المسائل التي اشتهر بها المبرد في خلافِهِ مع سيبويه، قد تراجع عنها، فقد سبقت تأليفه لكتابه (المقتضب)[5]. واعتذر منها قائلًا: "هذا شيءٌ كُنّا رأيناهُ في أيام الحداثة فأمَّا الآن فلا"[6].

---

(1) انظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، 130.

(2) انظر: اختلاف المبرد مع سيبويه، بحث في مجلة المجمع العلمي العربي دمشق المجلد الأربعون، الجزء الأول، 1965م، 31.

(3) انظر: الخلاف بين سيبويه والأخفش، حسن محمد، 18.

(4) انظر: مقدمة الانتصار، لابن ولاّد، 6.

(5) انظر: أبو العباس المبرد وأثرهُ في علوم العربية، 93.

(6) انظر: الخصائص، ابن جني، 206/1 وينظر مقدمة المقتضب، 90.

فقد ذكر الباحث حسن أسعد، أن المبرد خالف سيبويه في اثنتين وثلاثين ومائة (132) مسألةٍ، لكنه تراجع عنها ولم يتبق إلا أربع وثلاثون (34) مسألةً، وهذا أمر عادي يقع بين العلماء، حتى أنه يقع بين الأستاذ وتلميذه، وهذا قليل إذا ما قورن بينه وبين خلاف الأخفش مع سيبويه، فقد بلغت مسائل الخلاف بينهما خمسًا وعشرين ومائة (125) مسألةٍ، مع أن الأخفش تلميذ سيبويه[1].

وهنا نذكر بعض المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

1. جواز مجيء (حاشا) فعلًا

أجاز المبرد في (حاشا) مجيئها فعلًا، فقد قال: وما كان حرفًا سوى (إلّا) فحاشا وخلا، وما كان فعلًا فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف[2]. فالمبرد يجيز في حاشا أن تكون فعلًا، كما يجيز فيها أن تكون حرفًا.

أما سيبويه فهو يرى في حاشا أنها حرفٌ يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، فهو يرى حرفيتها لامتناع دخول (ما) المصدرية عليها، ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا[3].

واستدل المبرد على صحة قوله بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[4]، فهو يرى صحة توجهه من جانبين[5]:

الأول: دخول (حاشا) على حرف الجر وهو اللام، ولو كانت (حاشا) حرفًا لما جاز فيها أن تدخل على حرف الجر اللام.

الثاني: أن (حاشا) حذفت منها الألف الثانية، فنقصت كما تنقص الأسماء، والحذف لا يكون في الحرف فـ(حاش لله)، مثل قولك: مه ومهلًا.

---

(1) انظر: الخلاف بين سيبويه والأخفش، حسن أسعد، 1.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 391/4.

(3) انظر: الكتاب، سيبويه، 349/2.

(4) [يوسف: 31].

(5) انظر: المقتضب، المبرد، 392/4.

ويرى ابن هشام أن (حاشا) لو كانت فعلًا لما جاز أن يجر ما بعدها[1]. ومن قال أن المبرد لم يعدها حرفًا؟ فقد أجاز المبرد أن تأتي حرفًا وأن تأتي فعلًا، فإذا كان ما بعدها منصوبًا فهو لأن (حاشا) فعلًا، وإذا كان ما بعدها مجرورًا، فهو لأن (حاشا) حرفًا.

وقد وافق المبرد في ذلك أستاذيه الجرمي والمازني[2]، وهو كذلك ما ذهبَ إليه الأخفش وأبو زيد الأنصاري والفراء والسجستاني والزجاج[3].

2. جواز وصف (اللَّهُمَّ)

يرى سيبويه أن (فاطر) في قوله تعالى: ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ**﴾[4]، ليست صفةً لـ (اللهم) وإنما هو نداء آخر، كأنه قال: (اللهم يا فاطر السماوات والأرض)، يقول: "وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار حرف الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: يا هناه"[5].

أما المبرد فقد أجاز وصف (اللهم)، فانتصب لفظ (فاطر) على أنها صفه لقوله (اللهم)[6]؛ لأن الميم في (اللهم) عوض عن (يا) النداء المحذوفة، ولما جاز وصف (يا الله) قبل حذف (يا) النداء، جاز مع (اللهم) [7].

ويرى السيوطي أن رأي المبرد مرجوح لما نقله عن أبي حيان قوله: "أنه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا"[8].

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، 220/2.

(2) انظر: أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو، 69.

(3) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 85/2، وينظر الشواهد القرآنية، 108.

(4) [الزمر: 46].

(5) الكتاب، سيبويه، 196/2-197.

(6) انظر: المقتضب، المبرد، 239/4.

(7) انظر: المرجع السابق، 239/4.

(8) همع الهوامع، السيوطي، 179/1، والشواهد القرآنية، علي المعموري،183.

3. الفعل (دَخَلَ) متعدٍ بنفسِهِ

يرى المبرد أن الفعل (دَخَل) فعل متعدٍ يصل إلى مفعوله بنفسه، وليس فعلًا لازمًا كما يقول سيبويه أنه فعل لازم، وأن الاسم الذي بعده إذا انتصب إنما ينتصب على الظرفية تشبيهًا للمختص، فقد قال: وقد قالَ بعضهم ذهبت الشام يشبهُهُ بالمبهم إذا كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنَّه ليسَ في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت[1].

فالمبرد يرى أنّ الفعل (دخل) يشبه في التعدي قولك: عمرت الدار، وهدمت الدار، وضربت زيدًا، وكذلك تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت[2]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ**﴾[3]. فهو يرى أن (البيت) مفعول، تقول: البيت دخلت، فإن قلت: قد أقول دخلت فيه، قيل: هذا كقولك عبد الله نصحت له، ونصحته، وخشَّنْتُ صدرَهُ، وخشَّنتُ بصدره، فإن شئت عدّيتهُ بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل، كما نقول: نبَّأتُ زيدًا ونبَّأتُ عن زيدٍ، فيكون نبَّأتُ زيداً كأعلمتُ زيدًا ، ونبَّأتُ عن زيد كخبَّرتُ عن زيد[4].

وعلى أيّ حال فالمبرد احتج بالقرآن الكريم، وساق الآية القرآنية الكريمة المذكورة آنفًا، ومع هذا فهو محجوج بالقرآن الكريم نفسه، فقد قال عز وجل:﴿**ادْخُلُواْ فِى السِّلْمِ كَآفَّةً** ﴾[5].

وذهبَ أبو حيان إلى أنَّهُ إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي وصل إليه الفعل بـ(في) كقولنا: دخلتُ في الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَـادْخُلِى فِـى عِبَـادِى**﴾[6]، وإذا كان المدخول فيه ظرفًا حقيقيًا وصل إليه الفعل في الغالبِ بغيرها[7] كقوله سبحانه وتعالى:﴿**وَادْخُلِى جَنَّتِى**﴾[8].

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة وصل الفعل (دخل) فيها إلى مفعوله بلا خافض.

---

(1) انظر: الكتاب، لسيبويه، 35/1.
(2) انظر: المقتضب، المبرد، 337/4.
(3) الفتح: 27.
(4) انظر: المرجع السابق، 238/4.
(5) [البقرة: 208].
(6) [الفجر: 29].
(7) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان، 272/8، والشواهد القرآنية، علي المعموري، 110.
(8) [الفجر:30].

فضلًا عن كثرة استعماله بحذف الخافض في كلام العرب، وحذف حرف الجر مع الفعل (دخل) مطرد تخفيفًا واتساعًا[1].

4. ناصب المستثنى

ذهب سيبويه إلى أن ناصب المستثنى هو ما قبل إلا، حيث قال: باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا؛ لأنَّهُ مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل رحمه الله[2]. وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبلهُ من الكلام، فناصب المستثنى عند سيبويه هو ما قبل (إلا)[3].

أما المبرد فيرى أنَّ الناصب في المستثنى هو الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل، فهو يقول: فإن كان الفعلُ مشغولًا بغيره فكان موجبًا ، لم يكن في المستثنى إلا النصبُ ، نحو: جاءني إخوتك إلا زيدًا، كما قال تعالى: ﴿ **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ**﴾[4]، ونصبُ هذا على معنى الفعل، و(إلا) دليل على ذلك[5].

وعلى أيّ حال فإنَّ العامل عند البصريين هو الفعل، وذلك لأنَّ الفعل وإن كان فعلًا لازمًا في الأصل إلا أنَّهُ قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر، إلا أنَّ (إلا) لا تعمل، وإن كانت مُعدِّية كما يعمل حرف الجر؛ لأنَّ (إلا) يدخل على الاسم والفعل المضارع[6].

وهناك خلافات بينهُ وبين سيبويه غير ما ذكرناهُ[7].

---

(1) انظر: الشواهد القرآنية، علي المعموري، 1.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، 329/2.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 390/4.

(4) [البقرة: 249].

(5) انظر: الكامل، المبرد، 89/2، والمقتضب، المبرد، 389/4.

(6) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري،262/1.

(7) انظر: المقتضب، المبرد، 182/1 و 19/2 ، 147 و 161/3-162 و 48/4-49 ، 260.

ثالثًا: خلافه مع يونس بن حبيب (182هـ)

خالف المبرد يونس في مسألة النسب فيما كان على وزن (فَعْل) و(فِعْل)، فهو يجري هذا الوزن في النسب مجرى غير المعتل، فيسكن ما قبل آخره، فيقع عليه الإعراب كما يقع على غير المعتل، مثل قولك: هذا ظبي، ودلو، ونحي، وجرو. فإذا نسبت إليه قلت: ظبيي ونحيي، وكذلك إذا لحقت شيئا منه الهاء؛ لأن ياء النسب تعاقب هاء التأنيث، فكل ما نسبت إليه، فالهاء ملغاة منه، تقول في النسب إلى طلحة: طلحيّ، وإلى حمدة: حمديّ[1].

وقد رفض قول يونس في النسب إلى ظبية: ظبويّ، وعده غير صحيح[2].

رابعًا: خلافُهُ مع أبي الحسن الأخفش (215هـ)

خالف المبرد الأخفش في وزن (أشياء)، فقد وافق المبرد قول الخليل في وزن (أشياء)، أن أصلها (شيئاء) على وزن (فعلاء)، فكرهوا مجيء همزتين بينهما ألف فقلبوا، فصارت اللام التي هي همزة في أوله، فصار وزنها (لفعاء)[3].

أما الأخفش فيرى في (أشياء) أنها على وزن (أفعلاء)، جمع عليها (فعْل)، كما جمع (سَمْح) على (سُمحاء)، وكلاهما جمع لـ(فعيل)؛ كما تقول: في نصيب أنصباء، فسمح وشيء على وزن (فَعْل) فخرج إلى وزن (فعيل) [4].

وقد خالف الأخفش كذلك في (ما) المصدرية على اعتبارها أنَّها (حرف) لا (اسم) في نحو: أعجبني ما صنعت. وضعّف مذهب الأخفش ورماهُ بالتخليط؛ لأنَّ الأخفش يرى أنَّ (ما) هنا موصولة، وهي اسم أي يراها بمنزلة الذي[5].

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 137/3.

(2) انظر: المرجع السابق، 137/3.

(3) انظر: المرجع نفسه، 168/2.

(4) انظر: المرجع نفسه، 168/2.

(5) انظر: المرجع نفسه، 200/3، والكتاب، سيبويه، 11/3.

والحقيقة أنَّ هناك رأيًا آخر للأخفش فقد ذكر عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ** ﴾[1]، فقال: "ليسَ هذا في معنى (فاصدعْ بالذي تؤمر به)، لو كان هذا المعنى، لم يكن كلامًا حتى يجيء بـ(به)، ولكن (اصدعْ بالأمر)، جعل (ما تؤمر) اسمًا واحدًا"[2].

وقال مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ** ﴾[3]، وهو موافق لسيبويه في هذا.

وخالف الأخفش في رأيه في الضميرين (لولاي ، ولولاك) ، فالأخفش يزعم أن الضمير مرفوع ، ولكن وافق ضمير الخفض كما وافق الخفض النصب[4].

إذ نظَّرَهُ بنيابة المرفوع عن المجرور في قولهم: ما أنا كأنت[5]. وهذا هو رأي الفراء أيضًا[6].

وقد أشار سيبويه إلى هذا الرأي ووصفَهُ بالرداءة، فقال: "وزَعَمَ ناسٌ أنَّ الياء في لولاي، وعساني في موضع رفع، جعلوا لولايَ موافقةً للجر، وهي موافِقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف وهذا وجهٌ رديء لما ذكرتُ لك، ولأنَّك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد، وأنت تَجد لَهُ نظائر[7].

أمَّا المبرد فلم يُجَوِّز وقوعها إلا على ضمائر الرفع المنفصلة، وقد استند في هذا على القرآن الكريم، ولم يلتفت إلى المروي من نظم العرب الذي احتج به النحويون، فالضمير بعد (لولا) لم يقع في كتاب الله العزيز إلّا منفصلًا، قال تعالى﴿ **لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾[8]، ويرى أنّ (لولاي ولولاك) لحن وإن أجازه البصريون[9].

---

(1) [الحجر: 94].

(2) انظر: معاني القرآن، للأخفش، 40/1.

(3) [آل عمران: 188].

(4) انظر: المقتضب، المبرد، 73/3، والكامل، المبرد، 345/3، والتدريب في تقريب التمثيل، أبو حيان، 659، وشرح اللمحة البدرية، ابن هشام، 204/2.

(5) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 788/2.

(6) انظر: معاني القرآن، الفراء، 85/2.

(7) انظر: الكتاب، سيبويه، 376/2.

(8) [سبأ: 31].

(9) انظر: المقتضب، المبررد، 73/3، والكامل، المبرد، 345/3، والإنصاف في مسائل الخلاف، بالأنباري، 687/2.

خامسًا: خلافه مع الجرمي (225هـ)

خالف المبرد رأي الجرمي في اعتبار ألف التثنية حرف الإعراب، فقد وافق رأي الجرمي رأي سيبويه في اعتبار أن ألف التثنية حرف الإعراب، ولكن المبرد لا يجيز هذا الرأي، وإنما وافق رأي الأخفش في اعتبار أن ألف التثنية دليل على الإعراب، معللًا ذلك بقوله: "إن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب (هو) –ضمير الغائب– غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف[1].

سادسًا: موقفه من الكوفيين

يعد المبرد علمًا من أعلام مدرسة البصرة، وافق رجالها في كثير من أقوالهم، ودافع عنها واحتج بها، ولم يصرح باسم الكوفيين إلا في موضع واحد عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة، ولم يرتضِ قولهم أيضًا[2]. وكان يكني عنهم بقوم من النحويين[3]، أو قالَ قومٌ[4]، أو زعم بعض النحويين[5]، ثُمَّ يأخذ في ردِّ أقوالهم وتضعيفها.

ولم يكن المبرد متأثرًا بالكوفيين، وإن وافقهم في بعض المسائل، فالأمرُ لا يعدو أن يكون توافقًا في بعض الآراء مع اختلاف المنهج.

ونذكر هنا بعض المسائل النحوية التي اختلف فيهما المبرد مع الكوفيين، من باب التمثيل لا الحصر:

1. الاختلاف في إعراب الأسماء الستة

ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الأسماء الستة وهي (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفُوكَ، وذو مالٍ) معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنَّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب[6].

---

(1) المقتضب، المبرد، 152/2.

(2) انظر: مقدمة المقتضب، 115 وأبو العباس المبرد، عضيمة، 115.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 303/1.

(4) انظر: المرجع السابق، 228/1 ، 278 ، 291 ، 394 و 270/2 ، 337.

(5) انظر: المرجع نفسه، 131/2.

(6) انظر: الإنصاف، الأنباري، 17/1.

والقول الذي اختاره المبرد ولم يجوز غيرَهُ قول أبي الحسن الأخفش ذلك أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرُها، كما كان في الدال من زيد، ونحوها، ولكنّها دليلٌ على الإعراب، لأنَّهُ لا يكون حرف إعراب ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف[1].

2. قول الكوفيين أن فعل الأمر مجزوم

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر مجزوم، معللين لذلك بعدة أمور منها[2]:

أولًا: ثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة، فيكون باللام نحو (لتفعل) كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب؛ استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف، فصارت (افعل)، كما قالوا: (أيش)، والأصل: (أي شيء).

ثانيًا: قيل إنه معرب مجزوم؛ لأن فعل النهي مجمعون على أنه معرب مجزوم، وفعل الأمر هو ضد النهي، فهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملون الشيء على نظيره.

ثالثًا: أنك تقول في المعتل: (اغزُ – ارمِ – اخشَ) فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: (لم يغزُ – لم يرمِ – لم يخشَ) بحذف حرف العلة.

ويعدُّ المبرد رأي الكوفيين خطأً فاحشًا، لأنَّ الإعراب لا يكون في الأفعال إلا فيما كان مضارعاً للأسماء[3]. ويوضح المبرد هذا بأن فعل الأمر مبني على السكون على أصل ما يستحقُّهُ، فالفعل إذا لم يكن في أوائلهِ الزوائد الأربع (الياء والتاء والهمزة والنون)، لا يكون إلا على طريقة واحدة. وفعل الأمر ليس في أوَّلِهِ الزوائد الأربع، فهو مبني على السكون، فلو قلنا: اضربْ وقُمْ ليس فيه شيء من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه كما في قوله تعالى: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**﴾[4]، وروي أن الرسول ﷺ

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 154/2.

(2) انظر: الإنصاف، للأنباري، 427/2.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، 131/2.

(4) [يونس: 58]

قرأها فلتفرحوا[1]. فهذا مجزوم باللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بُدَّ من إدخالِ اللام كقولنا: لِيقُمْ زيد[2].

وللمبرد خلافات أخرى مع الكوفيين غير ما ذكرناهُ[3].

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 131/2، وهي قراءة عامر ينظر كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، 327.
(2) انظر: المرجع السابق، 131/2.
(3) انظر: المرجع نفسه، 278/1، 302، و153/2، 188، 269.

المبحث السابع
بعض آرائه النحوية

يعد المبرد علمًا من أعلام النحو، فقد كان إمام المذهب البصري في عصره، يواجه المدرسة الكوفية بآرائه القوية، وقد أثنى عليه العلماء معترفين له بطول باعه في العلم والأدب، وقال عنه ابنُ جنّي: "رجلٌ يُعَدُّ جبلًا في العلم"[1]، ووصفه الخطيب البغدادي بقوله: "شيخ أهل النحو وحافظ علم العربية"[2].

والحق أن المبرد كان له دور بارز في تثبيت قواعد النحو، وكانت له آراءه الواضحة التي تنم عن علمه ودرايته بعلوم العربية، ولا أدل على ذلك آراءه المتناثرة في مصنفاته التي قام على تأليفها، ولاسيما كتابه المقتضب –الذي يعد أفضل ما ألفه المبرد– حمل فيه من الآراء النحوية التي تميز بها عمن سبقه من العلماء، وقد تفرد ببعض الآراء النحوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ثبوت قدم هذا العالم الجليل في التفكير النحوي، أبرزت استقلالية شخصيته[3].

وهنا سنعرض بعض الآراء التي جاء بها المبرد، وقد تميز بها:

1. أجاز نصب المصادر الواقعة في القسم على نزع الخافض

أجاز المبرد أن يكون المصدر الواقع في القسم منصوبًا على نزع الخافض، وقد ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن المصادر وما يجري مجراها التي تقع في القسم تكون منصوبةً بأفعالها المتروكة، أي المحذوفة[4]، وقد ذكر المبرد هذا الرأي في كتابه، فقال: "إنَّ المصادر وما يجري مجراها التي تقع في القسم تكون منصوبةً بأفعالها كقولنا: عَمْرَكَ الله لا تقم، وقِعْدَك الله لا تقم، ويجوز أن نقول: قعيدَكَ اللهَ ويمينَ الله وعهدَهُ"[5].

كما أجاز المبرد انتصابه بتقدير: عمّرتك الله تعميرًا ثمَّ وضع عمرك موضع التعمير[6]، قال الشاعر:

---

(1) سر صناعة الإعراب، ابن جني، 146/1.
(2) تاريخ بغداد، أبو بكر البغدادي، 380/3.
(3) انظر: جهود المبرد، بشرى لازم، 13.
(4) انظر: الكتاب، سيبويه، 322/1.
(5) المقتضب، المبرد، 326/2.
(6) المقتضب، المبرد، 328/2 و 327/2.

عَمَّرْتُـــكِ اللـــهَ إِلّا مـــا ذَكَـــرْتِ لَنـــا هَـــلْ كُنْـــتِ جارَتَنـــا أَيـــامَ ذي سَـــلَمِ[1]

يريد: ذكرتك الله. وقال الآخر:

أَيُّهـــا المُـــنْكِحُ الثُّرَيَّـــا سَـــهِيلًا عَمْـــرَكَ اللـــهُ كَيْـــفَ يَلْتَقِيـــانِ[2]

لكنه أجاز أيضًا أن ينتصب على نزع الخافض، قال: "وإن شئت كان على قولك: بيمين الله وما أشبهه، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ، فعمل"[3].

وذكر ابن الشجري أن إعراب عمرك الله يكون على نزع الخافض أيضًا كإعراب يمين الله لأنَّهُ ذكرهُ معه والتقدير: اقسم بعمرك الله[4].

2. أجاز في صلة (الذي) أن تكون جملة إنشائية

أجاز المبرد أن تأتي جملة صلة الموصول إنشائية، وهذا ما فهم في معرض حديثه عن قولِهِ تعالى: ﴿ **وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ** ﴾[5]. وتقول على هذا جاءني الذي كأنَّ زيدًا أخوه، ورأيتُ الذي ليته عندنا، وكذلك كل شيء يكون جملة[6]، فجعل صلة (الذي) جملة إنشائية مصدرة بـ (ليت)، والنحاة يمنعون ذلك، فمن الشروط التي أثبتها النحاة للجملة التي تقع صلة الموصول أن تكون خبرية وأن لا تكون إنشائية[7]. ويؤولون ما ورد منه كقول الشاعر:

وَمـــاذا عَســـى الواشُـــونَ أَنْ يَتَحَـــدَّثُوا سِـوى أَنْ يَقُولُـوا إِنَّنِـي لَـكَ عاشِـقُ[8]

---

(1) البيت للأحوص بن محمد، أمالي ابن الشجري، 109/2.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، 564.

(3) المرجع السابق، 327/2.

(4) انظر: الأمالي، ابن الشجري، 349/1 والمقتضب، المبرد، 327/2.

(5) [القصص: 76].

(6) انظر: المقتضب، المبرد، 194/3.

(7) انظر: شرح الكافية، ابن مالك، 35/2 ، وشرح شذور الذهب، ابن هشام، 141.

(8) البيت لابن عنين، ديوانه، 263.

بأن (ذا) زائدة وليست موصولة[1].

3. مجيء (أفعل) التفضيل بمعنى (فعيل)

يرى المبرد أن (أفعل) يقع على وجهين[2]:

الوجه الأول: أن يكون نعتًا قائمًا في المنعوت، نحو: أحمر، وأصفر، وأعور.

الوجه الثاني: أن يكون للتفضيل، نحو: هذا أفضل من زيد، وأكبر من عبد الله، فإن أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول: من كذا وكذا، أو بالألف واللام، نحو هذا الأصغر أو الأكبر.

أما القول في الأذان: الله أكبرُ، فتأويله كبير، ومثله قوله عز وجل: ﴿ **وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[3] ففيه قَولان:

أحدهما: وهو المرضي عند المبرد، هو عليه هيِّنٌ؛ لأنَّ الله جلَّ وعزَّ لا يكون عليه شيءٌ أهون من شيء آخر، ونظير ذلك قول الشاعر:

لَعَمْرُك ما أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلى أيِّنا تَعْدُو المَنِيّةُ أَوَّلُ[4]

أي: إنّي لَوَجِلٌ.

والقول الثاني في الآية: وهو أهون عليه عندكم؛ لأنَّ إعادة الشيء عند الناس أهون من ابتدائِهِ حتى يجعل شيئًا من لا شيء[5].

4. جواز تقديم التمييز على عاملِهِ إن كان فعلًا:

---

(1) انظر: شرح الكافية، ابن مالك، 37/2 والمقتضب، المبرد، 194/3.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 245/3.

(3) [الروم: 27].

(4) البيت لمعن بن أوس، ديوانه، 57، وأمالي ابن الشجري، 74/2.

(5) انظر: الكامل، المبرد، 307/2 والمقتضب، المبرد، 245/3.

يقول المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا، جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فيجوز أن نقول في تفقَّأت شحمًا ، شحمًا تفقأت، وفي تصببتُ عرقًا، عرقًا تصببتُ[1]،

ولا يجيز سيبويه ذلك؛ لأنَّهُ يراهُ كقولنا: عشرون درهمًا، وهذا أفرهُهم عبدًا[2].

والمبرد لا يرى أنَّ (عشرين درهمًا) بمنزلة (تفقأت شحمًا)؛ لأن العامل في (الشحم) الفعل، أما العامل في (الدرهم) ما لم يؤخذ من الفعل، وهذا مثل قولنا: هذا زيدٌ قائمًا لا يجوز القول فيه: قائمًا هذا زيدٌ، لأنَّ العاملَ غير فعل، ويجوز أن نقولَ: راكبًا جاءَ زيدٌ؛ لأنَّ العاملَ فعل، ولذلك أجاز المبرد تقديم التمييز أسوةً بالحال إذا كان العاملُ فعلًا، وهذا رأي شيخه أبي عثمان المازني، واستدل المبردُ على ذلك[3] بقول الشاعر:

أَتَهْجُـــرُ لَيْلـــى لِلْفِـــراقِ حَبِيبَهـــا وَمـــا كـــانَ نَفْسًـــا بِـــالفِراقِ تَطِيـــبُ[4]

وفي استدلاله هذا إجازة للقياس على ما ورد في الشعر العربي في هذه المسألة، وغيرهُ يرى أن هذا ضرورة لا يقاس عليها، والمبردُ في هذه المسألة يتابع أستاذهُ أبا عثمان المازني، وهو موافق لمذهب الكوفيين[5].

5. الجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيدًا

أجاز المبرد –رحمه الله– الجمع بين المميز والفاعل واستدل بقول الشاعر:

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زادِ أَبِيـــكَ فِينـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زادُ أبيـــكَ زادًا[6]

---

(1) انظر: المقتضب، المبرد، 36/3، وأسرار النحو، ابن كمال باشا، 144، والغرة المخفية، ابن الخباز، 278/1.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، 204/1، وذكر هذا الرأي المبرد في كتابه المقتضب، 36/3.

(3) انظر: المقتضب: 36/3، والخصائص، ابن جني، 384/2.

(4) ينسب للمخبل السعدي ولأعشى همدان وللمجنون، انظر: أمالي ابن الشجري، 50/1.

(5) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، 828/2.

(6) البيت لجرير، ديوانه، 126.

ومنع سيبويه الجمع بين فاعل نعم وتمييزه[1]. وقال ابن يعيش: واحتج في ذلك بأنَّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر. وأيضًا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنَّك رفعت اسم الجنس بأنَّه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك أذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأنَّ النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك. وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد[2].

ورجَّحَ ابن يعيش مذهب سيبويه وعدَّهُ الأظهر. أمَّا بيت جرير فإنَّهُ أنشدهُ شاهدًا على ما ادعى من جواز ذلك، فإنَّهُ رفع الزاد المعرف بالألف واللام بأنَّهُ فاعل (نعم)، وزادَ أبيكَ هو المخصوص بالمدح وزادًا تمييز وتفسير.

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، 301/2.

(2) انظر: المقتضب، المبرد، 148/2، وشرح المفصل، ابن يعيش، 132/7.

الفصل الثانـي
الشاذّ والضرورة

المبحث الأول
الشاذّ لغةً واصطلاحًا

أولاً: المعنى اللغوي للشاذّ

إذا طالعت معاجم اللغة تجد أن كلمة (شاذّ) اسم فاعل من الفعل الثلاثي المضعف (شَذّ)، وهو من مادة (شَذَذَ) التي في أصلها اللغوي تأتي بمعنى التفرد، والندور، وقد جاء في لسان العرب: شَذّ يشُذّ ويشِذّ شُذوذًا: انفرد عن الجمهور ونَدر، فهو شَاذٌّ، وأَشَذَّه غيره[1]. وشَذّ (يشُذّ) بالضم على الشذوذ والندرة، و(يشِذّ) بالكسر على القياس، وهذا الذي ذكره أئمة الصرف[2].

وأَشَذّ: جاء بقول شاذّ، وأَشَذّ ولده عن رفاق السوء: نَحّاه وأبعده عنهم[3] قال أبو الفتح ابن جني:

فَأَشَـــــــذَّنِي لمُـرُورِهم فكَـــــــأَنَّني غُصْـــــنٌ لأوّل عَاضِـدٍ[4] أو عَاصِف

والمصدر (شُذوذٌ) إذا كان فعلًا لازمًا، و(شَذٌّ) إذا استعمل متعديًا[5]، إلا أنّ الاستعمال اللازم (شُذوذٌ) أكثر.

وتجمع كلمة (شاذ) على (شُذّان) بضم الشين، مثل (شاب) (شُبّان)، وترد (شَذّان) بفتح الشين على وزن (فَعْلان) بمعنى المتفرق من الحصى[6]، قال امرؤ القيس:

تُطـــــاير شَذَّان الحَصى بِمَـــناسِم صِلاب العُجى، مَلْثومـــها غَيرُ أَمعرا

فشَذّان الحصى ما تطاير وتهافت وتفرق منه، كما ترد أيضًا (شِذّان) بكسر السين بمعنى السِّدْر[7].

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور، 494/3، مقاييس اللغة، لابن فارس، 180/3.

(2) انظر: تاج العروس، للزَّبيدي، 423/9.

(3) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة. لأحمد عمر، 1179/2.

(4) عاضد: قاطع.

(5) انظر: تاج العروس، للزَّبيدي، 423/9.

(6) انظر: لسان العرب، لابن منظور، 494/3، تاج العروس، للزَّبِيدي، 423/9.

(7) انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 334.

وتجمع كلمة (شَاذّ) أيضًا على (شُذّاذ)، قوم شُذّاذ: إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حَيّهم، وجاؤوا شُذَّاذًا أي قِلالًا[1].

وعليه فالناظر في معاجم اللغة يرى أن معاني (الشاذّ) تدور حول التفرد والمخالفة والندور والبعد.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي للشاذّ

لا يبعد المعنى الاصطلاحي لكلمة (الشاذّ) عن المعنى اللغوي كثيرًا، فقد عُرّف بأنه: "الخروج عن القياس، وعدم الانسياق مع المألوف من القواعد"[2].

ورغم أن الشذوذ من الأحكام الشائعة التي وردت في مجال تقويم القواعد النحوية، إلا أن العلماء الأوائل لم يبينوا المقصود بهذا المصطلح بالتحديد، فلم يخصوه بتعريف جامع مانع، يجمع خصائصه، ويمنع اشتراك غيره معه، فكل ما ذكروه عنه أنه مقابل للمطرد، وكأنهم كانوا يكتفون بما عندهم من مفاهيم معروفة شائعة عنه وعن غيره من المصطلحات[3].

ولعل أول من تطرق لهذا المفهوم – حسب اطلاعي– هو أبو عمرو بن العلاء، فقد ذكر ذلك الزُّبَيْدِي في ترجمته لأبي عمرو عن ابن نوفل أنه قال: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو ابن العلاء: أخبرني عما وضَعْتَ مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ قال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[4].

وبهذا يتضح أن أبا عمرو من أوائل من انتبهوا إلى ما يخرج عن حدود اللغة الفصحى، وإلى تلك اللغات العربية التي يقل الحديث بها فلم يؤخذ منها؛ لأنها على خلاف اللغات السائدة عند العرب، تلك التي شكلت اللغة المشتركة التي اعتمدت بعد ذلك على أنها اللغة الفصحى، فتعامل مع هذه المخالفة على أنها نوع من الشذوذ عن اللغة الفصحى.

---

(1) انظر: لسان العرب، لابن منظور، 494/3.

(2) انظر: معجم المصطلحات، اللبدي، 113.

(3) انظر: القياس في النحو العربي، سعيد الزبيدي، 37.

(4) طبقات النحويين واللغويين، للزُّبَيدي، 39/1.

وقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي مفهوم الشذوذ في كتابه العين، فذكره بمعنى التفرد والتفرق[1].

وأما سيبويه فقد تردد مصطلح الشذوذ في كتابه، كثيرًا، دون أن يحدد تعريفًا علميًا لهذا المصطلح، فقد أورد الشذوذ عنوانًا لأبوابٍ من كتابه فمثلًا يقول: "وهذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد"[2]، وقوله أيضًا: "باب ما كان شاذًّا مما حفظوا على ألسنتهم وليس بمطرد"[3]، إلى غير ذلك من العناوين التي عَنْوَن بها. كما كان يطلقها في أثناء الشرح والتوضيح، فمثلًا يقول: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة في النسب، فقالوا: (حنيفي، وسليقي)، ولكنه شاذٌ قليل"[4]، ومثله الكثير في كتابه.

ولو تأملنا مفهوم الشذوذ عند سيبويه في كتابه لوجدناه يدور حول معنى (عدم الاطراد، وخلاف القياس).

ثم تتابع العلماء بعده في الأخذ عنه، والنسج على منواله، حيث أطلقوا لفظ (الشاذّ) على الشواهد المخالفة لقواعدهم المطردة التي يقاس عليها، فقالوا في الشاذّ: "ما خرج على القاعدة وخالف القياس"[5]. إلى أن جاء ابن جني، فقد استطاع أن يضع تعريفًا محدِّدًا لمفهوم الشاذّ فعرّفه على أنّه: "ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا، حملًا لهذا الموضوع على حكم غيره"[6].

وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الألفاظ التي تحمل معنى الشذوذ، والتي عبر عنها العلماء في كتبهم، وهذا ناتج عن أن العلماء في بداية وضعهم لعلم النحو لم يكونوا ملتزمين بمصطلحات ثابتة، فكل واحد يعبر عنها بأسلوبه.

فقد أطلق العلماء لفظ (القليل) بمعنى الشاذّ، كما ذكرنا في مثال سيبويه حين عبّر بقوله: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذٌ قليل"[7]، وأمثلة سيبويه على ذلك متعددة،

---

(1) انظر: العين، للفراهيدي، 215/6.
(2) الكتاب، لسيبويه، 424/4.
(3) المرجع السابق، 481/4.
(4) المرجع نفسه، 339/3.
(5) معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد عمر، 1179/2.
(6) الخصائص، لابن جني، 97/1.
(7) الكتاب، لسيبويه، 339/3.

وألفاظ أخرى عند سيبويه وغيره من العلماء الذين جاؤوا بعده، مثل: لفظ (عيب)[1] ولفظ (منكر) ولفظ (نادر)[2] ولفظ (رديء)[3] ولفظ (فاسد) ولفظ (المعدول)[4] ولفظ (ليس بمطرد) ولفظ (ضعيف)، إلى غير ذلك من الألفاظ التي أراد بها العلماء معنى الشذوذ.

وهناك من العلماء من فرق بين لفظ (شاذ) و(نادر) و(قليل) و(ضعيف).

يرى ابن هشام، أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى الثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر[5]، وهنا نرى ابن هشام قد فرق بين هذه الألفاظ على أساس العدد، فوضع نسبًا محددة لكل لفظ. لكن هناك من العلماء من اعتبر الفرق بين هذه الألفاظ على أساس القياس وعدمه، فاعتبر القليل أنه: ما وافق القياس لكنه قلّ في اللغة. والنادر: ما قل وجوده في اللغة سواء وافق القياس أم لا. والشاذ: ما خالف القياس سواء كثر وجوده في اللغة أم قل. والضعيف: ما في ثبوته كلام، أي هل ثبت في لغة العرب أم لا؟[6]

ولا أميل إلى ما ذهب إليه العلماء الذين خاضوا كثيرًا في التفصيل بين هذه الألفاظ؛ لأنه لم يكن لدى العلماء الأوائل ضوابط يلتزمون بها في تعبيرهم عن مصطلحات النحو

---

(1) جمع الفراء بين لفظي (القليل) و(العيب) في سياق واحد، وعبر بهما عما جاء مخالفًا للقياس، وذلك في قوله: "وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلًا فجعله عيبًا". انظر: معاني القرآن، للفراء، 469/1.

(2) استعملوا لفظ (المنكر) و(النادر) للمعنى نفسه، يقصدون بهما معنى الشذوذ، وذلك في قولهم: "ندر بمعنى سقط وشذّ، ومنه نوادر الكلام، وهي ما شذ وخرج من الجمهور". انظر: لسان العرب، لابن منظور، (شذذ)، والقاموس المحيط، للفيروزبادي، (شذذ).

(3) قال الأخفش الأوسط في قوله تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا) [الأنعام: 23]، على الصفة، وقال بعضهم (رَبَّنا) على (يا ربنا) أما (والله) فجره على القسم، ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت: الله ربنا، ومنهم من يجره بغير الواو لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء. معاني القرآن، الأخفش، 270/2.

(4) قال سيبويه: "ومن المعدول الذي على غير قياس قولهم في هُذيل هُذليّ" . انظر: الكتاب، سيبويه، 235/3.

(5) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، 50/1.

(6) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، 190/3.

والصرف، فكان كل عالم يستعمل الألفاظ بطريقته، ويعبر بها عن مراده، فقد يستعمل لفظ القليل مكان الشاذّ، ولفظ الضعيف مكان النادر إلى غير ذلك.

ومن ناحية أخرى لم يتفق العلماء على هذه المصطلحات، فمن العلماء من قاس على الشاذ في نظر عالم آخر، فمثلًا في النسب إلى (تغلِب) (تغلِبي) بالكسر هذا هو الشائع، أما (تغلَبي) بالفتح فيراه الخليل وسيبويه شاذًّا مقصورًا على السماع ولا يقاس عليه، أما المبرد وابن السراج فهو عندهم مطرد يقاس عليه[1]، ناهيك عن الخلاف الكبير بين البصريين والكوفيين في القياس على الشواهد، فالبصريون يعتمدون على الكثرة في القياس، أما الكوفيون فلا يهتمون لكثرة أو قلة، فهم يجعلون ما خالف الأصول أصلًا يبوبون عليه، وكانوا إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا. فقد جعلوا ما يراه البصريون شاذًّا أو قليلًا، أصلًا من الأصول يقاس عليه.

ويبدو أن الشذوذ خروج عما شاع عن العرب، فكأنه باب يدخل تحته كل ما قلَّ أو ضعف من القول، لكنه ليس خطأً لغويًا أو نحويًا يبعد بالنص اللغوي عن ميدان الفصاحة، والذي اتضح انها مقارعة بين قلة وكثرة، فالغلبة للكثير والأغلب، الشذوذ استعمال خالف القاعدة، والبقاء والتمكن للقواعد على حساب النصوص المستعملة.

فلو لم يكن في الشذوذ صحة لما حفظ دون القياس عليه، وإن عدم القياس عليه ما هو إلا لوجود الأكثر شهرة والأوسع استعمالًا.

ومما لا يخفى أن مصطلح الشاذ قد أشكل على بعض المشتغلين بالبحث النحوي، الأمر الذي جعلهم يشككون في الأخذ عن بعض اللهجات بدعوى الشذوذ، ولم يفطنوا أن هناك مرجعية يعود إليها المصطلح تمكننا من تناوله من خلالها.

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، 339/3.

المبحث الثاني
أقسام الشاذّ

ينقسم الشاذّ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له ، ومنه ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال[1].

أولًا: ما شذ عن القياس ولم يشذ في الاستعمال، وذلك نحو: استحوذ[2] واستصوب، فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل: استقام واستعاذ، ومثله أيضًا استنوق الجمل، واستتيست الشاة[3]، ويرى ابن جني أنه "لا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره"[4]، فالمسموع من هذا الضرب قوي في نفسه يصح الاستدلال به، وما جاء من هذا النوع موافقًا للقياس ولو بقلة، فالصحيح إجازة استعماله ولو كان قليلًا، كما جوزوا استعمال المسموع منه، وعليه فالوجهان يجوز الأخذ بهما، والشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس مما استغنت فيه العرب بغيره.

ثانيًا: ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذّ عن القياس، وذلك نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: وَدَع يَدَع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا وله ماض، ولكنهم لم يستعملوا (وَدَع)[5] واستغنوا عنه بـ(ترك)، فصار قول القائل الذي قال : ودعه شاذًّا، وكذلك قولهم " مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر استعمالًا باقل[6]، وفي هذا يقول ابن جني: "تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"[7]، وإذا تأملنا حكم ابن جني على هذا الضرب في قوله: أن يجرى في نظيره على القياس الواجب فيه، نجد أنه حكم نظري لا يسلم إلى اتجاه عملي، وذلك أنه لو لم يسمع (وَزَن) و(وَعَد) لا ينبغي استعمالهما؛ لأنهما في هذه الحالة سيكونان من المطرد قياسًا لا استعمالًا، فيفضي بهما

---

(1) انظر: الأصول، لابن السراج، 57/1، والخصائص، لابن جني، 98/1.

(2) ﴿**ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ**﴾ [المجادلة: 19].

(3) انظر: الأصول، لابن السراج، 57/1، والخصائص، لابن جني، 99/1.

(4) الخصائص، لابن جني، 100/1.

(5) هناك قراءة منسوبة إلى عروة بن الزبير يقرأ في قوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضحى: 3] بالتخفيف (وَدَعَكَ). انظر: المحتسب، لابن جني، 364/2.

(6) انظر: الأصول، لابن السراج، 57/1، والخصائص، لابن جني، 98/1.

(7) الخصائص، لابن جني، 100/1.

الحال إلى ما كان مع (وَدَع، وَذَر)، فكما امتنع استعمال (ودع) لعدم الاطراد في السماع، فكذلك ينبغي أن يمتنع استعمال (وَزَن، وَعَد) لو لم يسمعا[1].

والذي يبدو من هذا الحكم هو السير على المسموع من لغة العرب، وإن جاء القياس بخلافه، فالنص الوارد بالسماع أولى من نظيره المقيس، لذلك نجد السيوطي يقول: "كما لا يقاس على الشاذ نطقًا لا يقاس على الشاذ تركًا"[2].

ثالثًا: ما شذّ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه، نحو: ما حكي من إدخال الألف واللام على (اليجدع)، وكذلك تتميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية[3].

وهذا الضرب من الشذوذ يعد أضعف الأنواع؛ لخروجه عن القياس والاستعمال، وقد ثبت أن لغة التتميم في (مفعول) فيما عينه واو، هي لغة تميم، فتقول على لغتهم: (ثوب مصوون)، وابن جني وغيره من العلماء قد قرروا أن الناطق على قياس لغة من اللغات ليس مخطئًا، يقول: اللغات كلها حجة، ليس لك أن ترد إحداهما بالأخرى، إلا أن تقل إحداهما جدًا، أو تكثر الأخرى جدًا، فإنك تأخذ بالأوسع رواية والأقوى قياسًا، فلو استعمل إنسان اللغة القليلة فليس مخطئًا لكلام العرب، لكنه مخطئ لأجود اللغتين[4].

---

(1) انظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، 456/3.

(2) الإقتراح، السيوطي، 73.

(3) الأصول، لابن السراج، 57/1، الخصائص، لابن جني، 99/1.

(4) انظر: الخصائص، ابن جني، 400/1.

المبحث الثالث

أسباب الشذوذ

ينبغي الإشارة إلى بعض الأسباب التي أوجدت الشذوذ في اللغة، نذكر منها:

1. عدم التمييز بين اللغة واللهجة

من المعلوم أن العلماء استقوا قواعدهم النحوية من الشواهد التي نقلوها عن العرب، ومن استعمالات العرب للألفاظ، وقد بذلوا في ذلك الجهد الكبير، وقد نقل علماء اللغة والنحو بعض الشواهد عن اللهجات؛ بقصد توظيفها لصالح قواعدهم النحوية، لكنهم لم يدرسوا اللهجة في ذاتها، حيث لم يسلط الضوء على تلك اللهجة والتعرف على قواعدها معرفة تامة، بل كانت دراسة عرضية لما يصادفهم من نصوص وردت في أدلة نحوية. وعندما أدرك النحاة أن استعمال صيغة ما وشذوذها عن القاعدة قد يكون عائدًا إلى انتمائها إلى لهجة من اللهجات؛ توافرت لديهم وسيلة يسيرة لتفسير ما يخرج عن تلك القواعد التي يستخلصونها بأنفسهم[1].

ولعله لم يكن لدى العلماء الأوائل الوقت الكافي في تلك الحقبة التي جمعوا فيها اللغة من دراسة كل لغة على حدة، والتعرف على خصائصها، قبل تقعيدهم للقواعد، إضافة إلى محدودية الإمكانات وتباعد القبائل، وانتشارها في أنحاء الجزيرة العربية[2].

وبالتالي فإن العلاقة بين اللغة واللهجة لم تكن واضحة في أذهان اللغويين العرب، فقد خلط بعضهم بينهما، وعد اللهجات العربية لغات مختلفة، وكلها حجة. كما نظروا إلى أن لغة قريش هي أفصح اللغات؛ وهذا دفعهم لإطلاق بعض الأوصاف على اللغات الأخرى، مثل: (لغة فصيحة، أو قبيحة، أو رديئة، أو ضعيفة، أو شاذة)[3].

2. الحدود المكانية والزمانية التي جمعت فيها اللغة

لا شك أن اختلاف العلماء في تحديد الفترة الزمانية والمكانية لجمع اللغة؛ كان له دور بارز في اختلافهم على الحكم على الشواهد اللغوية، كما أنه نتج عنه اختلاف في المعايير التي تبنى عليها القواعد النحوية، فانتشار اللغة في مناطق واسعة من الجزيرة العربية، وتعلم جماعات كثيرة بها؛ جعل الاحتفاظ بمعيار نحوي واحد مستحيلًا، فلا يلبث أن يفترق المعيار الواحد إلى

---

(1) انظر: القياس في اللغة العربية، محمد عبد العزيز، 36.

(2) انظر: مسائل الخلاف النحوية، عبد الرحمن السبيهين، 36.

(3) انظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، 73.

معايير عدة إثر تشعب اللغة إلى لهجات، وسلوك كل لهجة منهجًا خاصًا يميزها عن غيرها؛ جعل لكل لهجة معيارها الخاص بها، وهذا له أثره الواضح في مجيء قواعد قاصرة مضطربة تم انتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض، فمن المعروف أن النحاة قد اعتمدوا على لغات بعينها في ضبط اللغة[1]. فمن القبائل التي أخذت عنهم اللغة: قيس وتميم وأسد، فهؤلاء أخذت عنهم أكثر اللغة ومعظمها، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل[2]. كما أنهم اختلفوا في تحديد الفترة الزمنية التي استقوا منها اللغة، فقيل: إنه أخذ عن أهل الوبر والمدر منذ العصر الجاهلي وحتى عام 150هـ، وأخذ من بعد هذا العام حتى عام 400هـ من البادية فقط[3].

ومع هذا فقد وجدوا بعض المخالفات لدى بعض أفراد هذه القبائل، فصنفوها بحسب قلتها وكثرتها في الكلام، فقالوا عن بعضها إنه (قليل، أو ضعيف، أو نزر، أو شاذ)[4].

3. الاختلاف في تحديد كمية ما يقاس عليه

أسس البصريون قواعدهم النحوية التي استنبطوها واستخلصوها من مروياتهم الشعرية والنثرية على الكثرة الغالبة من النظائر المسموعة عن العرب، وبنوها على المطرد الشائع في الاستعمال، فكلما وجدوا قدرًا كافيًا من الأمثلة تتصل بظاهرة من الظواهر اللغوية، وضعوا لها قاعدة عامة، أما القليل أو النادر أو الشاذّ، فإنه لا يستحق أن توضع له قاعدة[5]. إلا أن القدر الذي يسمونه بالكثير لم يكن محددًا بشيء من الدقة؛ بل كان أمرًا نسبيًا بينهم، وهو السبب الجوهري في اختلاف آرائهم، وتباين رؤاهم في الظاهرة الواحدة، فقد يصرح بعضهم قياسه مسألة ما معتقدًا أن ما روي من أمثلتها عن العرب يكفي لوضع قاعدة عامة لها، في حين يرى البعض أن هذا غير كافٍ، فيحصره في دائرة المسموع الذي لا يقاس عليه[6].

واللافت للنظر أن بعض البصريين لم يلتزموا بما وضعه أوائل نحاة البصرة من ضوابط القياس؛ بل خرجوا عليها، وأجازوا القياس على بعض الشواهد القليلة والأمثلة النادرة[7].

---

(1) انظر: الدراسات اللغوية، محمد آل ياسين، 33.

(2) انظر: الإقتراح، السيوطي، 46.

(3) انظر: في أصول النحو، الأفغاني، 19.

(4) انظر: الدراسات اللغوية، محمد آل ياسين، 33.

(5) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس،21.

(6) انظر: اللغة والنحو، عباس حسن، 66.

(7) انظر: همع الهوامع، السيوطي، 55/2.

ولو انتقلنا إلى الكوفيين لوجدناهم أقل صرامة في تحديد معايير القياس، فلم يعيروا للكثرة بالغ الاهتمام، بل اعتدوا في قياسهم بالقليل والنادر وما عده غيرهم شاذًا، ولذا قيل فيهم: إنهم إذا سمعوا بيتًا فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول جعلوه أصلًا وبوبوا عليه[1]، وإنهم إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا[2]. فقد توسع الكوفيون في الرواية والنقل، كما توسعوا أيضًا في القياس، فأباحوا النسج على القليل والنادر، حتى أنهم يكتفون بالشاهد الواحد إذا لم يرد للظاهرة اللغوية سواه، ويؤسسون عليه قاعدة عامة.

4. تسرب بقايا الأدب الشعبي

فسر بعض الباحثين وجود الشاذ في اللغة، على أن هذه الشواهد الشاذة قد تسربت إلينا من بقايا أدب شعبي كان عند العرب القدماء، فيرى أن للعرب نوعين من الأدب: الأدب الذي وصل إلينا، وأدب آخر شعبي يعرض فكاهتهم ودعابتهم وقصصهم وأمورهم العادية، ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة، وهذا النوع من الأدب لم يصل إلينا، وإنما اندثر وباد، حيث أهمله الرواة؛ لأنه في نظرهم لا يستحق العناية، إلا أن هناك بعض الأبيات التي حفظت، وهي التي تمثل الشواهد الشاذة التي بين أيدينا[3].

(1) انظر: الإقتراح، السيوطي، 202.

(2) انظر: همع الهوامع، السيوطي، 45/1.

(3) انظر: فصول في فقه اللغة، رمضان عبد التواب، 86.

المبحث الرابع
الشاذّ عند المبرد

لم يبتعد المبرد كثيرًا في مفهومه عن الشاذّ عما ذهب إليه العلماء الأوائل في معنى الشذوذ، فقد سايرهم في مجاراة سيبويه في ذلك المعنى، فاعتبر الشاذّ ما خالف القياس المطرد عنده، وهذا واضح في قوله: "السماع الصحيح والقياس المطرد، لا تعترض عليه الرواية الشاذة"[1] وقوله: "القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة"[2].

وبهذا يتضح أن المبرد كان يأخذ أصوله النحوية مما اطرد من كلام العرب، ثم يقيس عليها، فإذا وقع من كلام العرب ما خالف أصوله عَدَّه رواية شاذة أو ضعيفة، وكان المبرد يحاول الابتعاد عن الروايات الشاذة، وقد اتجه الشذوذ عنده إلى اتجاهين[3]:

1. اتجاه فرضي أوجده المبرد نفسه في تحليله للأمثلة التي ناقشها وخرج بآراء مميزة قامت في أصولها على الافتراض.
2. اتجاه واقعي قامت أصوله على ما سمعه من أقوال العرب، وقد خالف فيه النحاة الذين سبقوه، وانفرد بآراء نحوية تنطبق على ما جاء به العلماء من تعريفات الشذوذ.

والمبرد كغيره من العلماء والنحويين تميز ببعض المصطلحات التي تحمل معنى الشذوذ، فمن المصطلحات المساوية لمصطلح الشذوذ عنده:

_ ممتنع[4].

_ استنكر[5].

_ قبيح[6].

_ غلط[7].

---

(1) الكامل، للمبرد، 33/1.

(2) المرجع السابق، 50/1.

(3) انظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني، 207.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 210/1.

(5) انظر: المرجع السابق، 228/1.

(6) انظر: المرجع نفسه، 228/1.

(7) انظر: المرجع نفسه، 261/1.

_ قليل[1].

_ ليس من كلامهم[2].

_ استوحشوا[3].

_ أكره هذا الوجه[4].

_ لحن[5].

_ خطأ فاحش[6].

_ ليس بالوجه[7].

(1) انظر: المقتضب، للمبرد ، 288/1.

(2) انظر: المرجع السابق ، 295/1.

(3) انظر: المرجع نفسه، 349/2.

(4) انظر: المرجع نفسه، 83/2.

(5) انظر: المرجع نفسه، 132/2.

(6) انظر: المرجع نفسه، 173/2.

(7) انظر: المرجع نفسه، 308/2.

المبحث الخامس
الضرورة لغةً واصطلاحًا

أولاً: المعنى اللغوي للضرورة

إذا طالعت معاجم اللغة تجد أن كلمة (ضرورة) هي اسم للمصدر (اضطرار)، وهو من مادة (ضرر) التي تعني في أصلها اللغوي الحاجة والضيق[1].

وقد جاء في لسان العرب: الاضطرار الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر[2]، قال تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[3]أي ألجئ إلى أكل الميتة من شدة الحاجة. فالاضطرار: اللجوء إلى الشيء لوجود أمر يدفع إليه.

والضرورة والضّرَّة كلاهما اسم للمصدر (اضطرار) تقول: حملتني الضرورة على كذا[4]. والضرورة: تعني الحاجة، تقول: رجل ذو ضرورة، أي: حاجة.

والاضطرار هو مصدر الفعل (اضطرّ) وبناؤه (افتعل)، فأبدلت التاء طاءً؛ لأن التاء لم يحسن لفظها مع الضاد[5]؛ للتخفيف والتسهيل في النطق.

وجاء في الشعر لفظ الضارورة[6]، يقول الشاعر:

أَثِيبِي أَخــا ضــــارُورَةٍ أَصْفَقَ العِدى عَلَــــيْهِ، وَقَلَّتْ فِي الصَــدِيقِ أَواصِرُه

وهي لفظة بمعنى الضرورة أي الحاجة.

والضرورة: اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع، وهي خلاف الجواز[7].

وخلاصة الأمر فإن المفهوم اللغوي للضرورة يدور حول معنى الحاجة والضيق.

---

(1) انظر: تاج العروس، للزَّبيدي، 387/12.

(2) انظر: لسان العرب، لابن منظور، 483/4، القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 428/1.

(3) [البقرة: 173].

(4) انظر: العين، للفراهيدي، 7/7، تاج العروس، للزَّبيدي، 387/12.

(5) انظر: العين، للفراهيدي، 7/7.

(6) انظر: لسان العرب، لابن منظور، 483/4.

(7) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد عمر، 1358/2.

ثانياً: الضرورة اصطلاحًا

بعد عرضنا لمفهوم الضرورة في اللغة، فإن المعنى الاصطلاحي لهذا المفهوم لا يبعد كثيرًا عن المفهوم اللغوي لها.

فالضرورة في الشعر: تعني الحاجة الداعية إلى استعمال ما لا يستعمل في النثر، كتنوين الممنوع من الصرف، وهي رخصة منحت للشعراء؛ كي يخرجوا بها عن قواعد اللغة عندما تعرض لهم كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها[1].

وجاء في المعجم الوسيط تعريف الضرورة في الشعر: الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر[2].

وهنا نلاحظ أن العلماء حصروا مفهوم الضرورة في الشعر؛ لأنهم تعاملوا مع ما خالف القواعد النحوية بشكل عام على أنه شاذ، وإذا اختص هذا الشاذ بالشعر سمَّوه ضرورة، وسنعرض لآراء العلماء في تعريفهم لمفهوم الضرورة.

يرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنه يجوز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم، فهم أمراء الكلام، يصرفونه أنَّى شاؤوا، فلهم أن يطلقوا المعنى ويقيدونه، وأن يصرفوا اللفظ ويعقدونه، وأن يمدوا المقصور ويقصروا الممدود، وأن يجمعوا بين لغاته، فهو يرى أن الشعراء يحتج بهم ولا يحتج عليهم[3].

بما أن الخليل سمح للشعراء أن يتصرفوا بكلامهم كيفما شاؤوا، وأن يجمعوا بين اللغات، فهو ضمنًا لم ير أن مخالفات الشعراء للقواعد النحوية والصرفية من (الضرورات)؛ بل هو أمر مألوف أن يرد في الشعر مثل ذلك. ومسألة أخرى يجب الالتفات إليها، أنه جعل كلام الشعراء أصلًا يحتج به، ولا يحتج عليه، وكأنه يريد أن يقول لنا: لا يجوز لكم أن تلحنوا الشعراء، أو تخطئوهم.

وبالتالي هذا دفع سيبويه لأن يقول قولته المشهورة: "وليس شيء يُضطَرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[4]. وهنا ثمة اختلاف بين رأي سيبويه والخليل، وهو أن سيبويه أقر بالضرورة لكنه جعل لها وجهًا، أما الخليل فلم يسمح لنا أن نلحن الشعراء؛ حيث جعلهم أصلًا. في حين

(1) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد عمر، 1358/2.
(2) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، 538/1.
(3) انظر: منهاج البلغاء، لحازم القرطاجني، 143.
(4) الكتاب، لسيبويه، 32/1.

اتفق الاثنان على أنه يجوز للشاعر أن يستعمل اللغة التي يشاء، والتي عبر عنها سيبويه بقوله: "وهم يحاولون به وجهًا". ونرى سيبويه قد أفرد أبوابًا في كتابه لما ورد من ضرورة في الشعر، فمثلًا يقول: "باب ما يحتمل الشعر"[1] و"هذا باب ما رخمت الشعراء من غير النداء اضطرارًا"[2] إلى غير ذلك من الأبواب. ناهيك عما ورد في ثنايا حديثه عند توضيحه بعض المسائل.

ويرى ابن جني وكثير من النحويين أن الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره؛ بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر[3].

وقد تساهل أبو الحسن الأخفش في السماح للشعراء بالوقوع في الضرورة حتى وصل به الأمر لأن يبيح لهم ذلك في كلامهم، وهذا واضح في قوله: إنه يجوز للشاعر في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره في كلامه؛ لأن لسانه اعتاد الضرائر[4].

والحقيقة أن الشعراء كغيرهم من الناس، فما لا يسمح لغيرهم في النثر لا يسمح لهم، أما الشعر فلأن الوزن هو الضابط لكلامهم؛ سمح لهم أن تكون الزيادة والنقص وما إلى ذلك من مسائل الضرورات، وذلك ليستقيم الوزن، وهذا ما أكده السيرافي حين قال: "اعلم أن الشعر كما كان كلامًا موزونًا، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان"[5].

ويرى ابن عصفور أن الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى[6].

ويقول أبو حيان: "لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظٍ أو ضرورةٍ إلا يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك في تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[7].

---

(1) الكتاب، لسيبويه، 26/1.

(2) المرجع السابق، 269/2.

(3) انظر: الخصائص، لابن جني، 306/3.

(4) انظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، لإبراهيم الحندود، 517.

(5) ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي.

(6) انظر: الاقتراح، للسيوطي، 34/1.

(7) همع الهوامع، للسيوطي، 332/5.

وهنا عدَّد ابن السراج بعض المسائل التي ترد فيها الضرورات الشعرية، فقال: "ضرورات الشعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، أو إبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل"[1]. ولسنا بصدد عرض المسائل التي يرد فيها الضرورات، فهو كلام طويل بين العلماء، لكن ما نعرج عليه في قول ابن السراج، أنه جعل – كما جعل غيره من العلماء – ضابط الوزن السبب الرئيس في اللجوء إلى تلك الضرورات، سامحًا للتأويل أن يقوم بدوره في توجيه تلك الضرورات.

ولكن يطل علينا ابن فارس برأيه، حيث ينكر على الشعراء ذلك، ويعد وقوعهم في الضرورة غلطًا وخطأ، ثم هو ينكر على من يوجه أقوالهم، ويعمل على تأويلها، يقول: "إن ناسًا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطؤوا في اليسير من ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحلون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرنا أبوابًا، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبًا"[2].

وعلى الرغم من قول ابن فارس هذا إلا أنه لم ينكر الضرورة على الإطلاق، فقد قسم ما قاله العلماء من ضرورة إلى ثلاثة أقسام، وهي[3]:

1. ما يباح للشعراء دون غيرهم، كقصر الممدود، والتقديم والتأخير، والاختلاس والاستعارة. أما اللحن في الإعراب أو إزالة كلمة عن نهج الصواب فليس لهم ذلك.
2. ما يعد من خصائص العربية، ومظهرًا من مظاهر الافتنان فيها، ويسميه ابن فارس بأسماء مختلفة، كالبسط والقبض والإضمار، ولعله في هذا ينظر إلى اللهجات المختلفة.
3. ما يعد خطأ وغلطًا عنده، كقول الشاعر:

أَلَـــمْ يَأْتِـــيكَ والأَنْبـــــاءُ تَنْمِي بِمـــا لاقَت لَبُـــونُ بَنِي زِيـــادِ[4]

وما أبته العربية وأصولها فمردود.

---

(1) الأصول في النحو، لابن السراج، 435/3.
(2) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، 71.
(3) المرجع السابق، 71.
(4) البيت لقيس بن زهير، الأغاني، 131/17.
لبون: الناقة ينزل فيها اللبن فترضع صغارها.

المبحث السادس

الضرورة عند المبرد

النحويون عامتهم يلجؤون إلى الضرورة عندما يرون الشاهد النحوي لا ينطبق مع أقيستهم، فهي وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفًا للقاعدة النحوية، والضرورة قاربت أن تكون مشكلة من مشكلات الدرس النحوي، وهي نفسها وليدة ذلك الجهد المستفيض في بناء قواعد العربية[1].

والمبرد –رحمه الله– كغيره من النحويين أورد مسائل متفرقة من الضرورات الشعرية، وكذلك لم يبتعد كثيرًا في مفهومه عن الضرورة عما ذهب إليه العلماء الأوائل، فقد اعتبر الضرورة خاصة بالشعر والشعراء، وقد أفرد المبرد أبوابًا في كتابه لما ورد من ضرورة الشعر، فمثلًا يقول: "هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفًا أو مبتدأً مرفوعًا، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر"[2]، ويقول في باب آخر: "هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا"[3].

لكن المبرد وجه تلك الضرورة في بعض الأحيان، واعتبر تلك اللفظة إعادة إلى الأصل، وإن كان قد شاع لفظ غير الأصل في كلام العرب، وهذا واضح في ثنايا كتابه، فمثلًا يقول: حين جمع (ثَوْب) جمع قلة (أَثْوُب) وليس (أَثْواب) معتبرًا ذلك أن الشاعر رد اللفظة إلى أصلها؛ وذلك أن حق (فَعْل) إذا كانت من غير المعتل أن تجمع جمع قلة على (أَفْعُل)، فجعل غير المعتل أصلًا سار عليه المعتل[4]. ومثال آخر يقول في اسم المفعول من الفعل المعتل الأجوف: "فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد (مبيعًا) وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: (مبيوع)"[5]، وقوله: "ولو احتاج إليه شاعر لرده إلى الأصل وجمعه على فواعل"[6]. وهذا التوجه واضح في كتابه وكثير.

---

(1) انظر: الضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني، 89.

(2) المقتضب، للمبرد، 15/2.

(3) المرجع السابق، 66/2.

(4) انظر: المرجع نفسه، 167/1.

(5) انظر: المرجع نفسه، 239/1.

(6) المرجع نفسه، 258/1، وانظر أيضًا ص 282/1، ص 366/1، ص 387/1.

ومسألة أخرى واضحة عند المبرد، أنه اعتبر الضرورة خاصة بالشعر والشعراء، فمثلًا يقول: "فإذا اضطر الشاعر"[1]، ويقول أيضًا: "ولو احتاج إليه شاعر"[2]، والأمثلة على نسبة الاضطرار إلى الشعراء والشعر كثيرة وواضحة في كتابه.

أحيانًا يبرر الاضطرار عند الشعراء لاستقامة الوزن، فمثلًا يقول: "واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء"[3]، وهذا في حذف صلة هاء الضمير المفرد الغائب، موجهًا هذا الاضطرار لاستقامة الوزن.

ومثال آخر يبرر الاضطرار باستقامة القافية، يقول: "وليس عندي بلاحن؛ لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين"[4]، وهذا ذكره في تنوين الترنم.

وختامًا فإن المبرد لم يكن معنيًا بوضع مفهوم واضح ومحدد ودقيق للضرورة، فكل ما هنالك هو إضاءات وإشارات يطلقها في ثنايا كتابه، وربما يعود إلى أن معالم الضرورة لم تكن واضحة في ذهنه، مما أدى إلى صعوبة تحديد مفهوم واضح لها. وينبغي الإشارة إلى أن ما ذكره المبرد من مفهومه للضرورة يكاد ينسجم مع تعريف الجمهور لها، بأنها مخالفة الشاعر لمقاييس اللغة وأصول النحو سواء أكان له عنها مندوحة أم لا.

خلاصة القول:

- لا تعني الضرورة عند النحويين أنه لا توجد لفظة أخرى مكان تلك التي وردت ضرورة، وأنه لا يمكن أن يعوض عن لفظها غيرها، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا تلك اللفظة المؤدية إلى الضرورة؛ وذلك أن الشاعر غير مختار في أشعاره كلها، فكثير من أشعار العرب يقع من غير روية، وهو ما يدعو إلى عدم تمكن الشاعر من اختيار الوجه الذي لا ضرورة فيه، ولا يلزم الشاعر –وقت الإنشاد– استحضار التراكيب المختلفة ليوازن بينها ويختار منها ما خلا من الضرورة.

---

(1) انظر: المرجع نفسه،222/1، 239/1، 241/1، 277/1، 303/1، 381/1، 401/1، 199/2، 219/2، 28/3، 55/3، 213/3، 140/4، 180/4، 259/4.

(2) انظر: المرجع نفسه، 182/1، 258/1، 270/1، 281/1، 201/2، 258/2، 69/3، 354/3.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 176/1.

(4) انظر: المرجع السابق، 375/1.

- أنه قد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة، بحيث يلزم في إحداها الضرورة لكنها هي المطابقة لمقتضى الحال، وهنا يرجع الشاعر إلى الضرورة؛ لأن اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ.
- لما كان الشعر مظنة الضرورة؛ استبيح فيه ما لم يضطر إليه، كما أبيح قصر الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة مع انتفائها أحيانًا والرخصة باقية.

ولكن يبقى التساؤل هنا، هل وردت الضرورة في غير الشعر؟ حيث يظل هذا التساؤل مفتوحًا على آفاقٍ أخرى من البحث والتأمل والاستقصاء..

الفصل الثالث

شواهد الشاذّ والضرورة

المبحث الأول

صرف ما لا ينصرف

ذكر العلماء أنه يجوز للشاعر أن يصرف في الشعر ما لا ينصرف؛ لأن الأسماء أصلها الصرف. وقد حاولت في هذا المبحث جمع الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة، ووضعها في موضوعات تعلقت بعنوان هذا المبحث، وكانت على النحو الآتي:

1- تصحيح المعتل

لا بـــــارَكَ اللهُ فِي الغَـــــوانِي يُصْبِحْـــنَ إلَّا لَهُـــنّ مُطَّلَـــبُ[1]

هَلْ

الشاهد: في كلمة (الغواني) حيث ظهرت الكسرة على الياء، ومعلوم أن حرف الياء لا تظهر عليه علامة الجر والرفع، وقد جاء هنا للضرورة الشعرية، وقد قاسها المبرد على (فَواعِل) فجعل آخرها كآخر (ضَوارِب) [2].

وهذا ما يسمى بتصحيح المعتل، ويجوز في الشعر، ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجر للضرورة[3].

2- تنوين الاسم المنقوص

هنا لا بد من الإشارة إلى ما يعرف بتنوين العوض[4] ويكون على ضربين[5]:

الأول: ما عُوض من الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[6]

الثاني: ما كان آخره ياء قبلها كسرة، مما لا ينصرف نظيره من الصحيح، وقد أورد المبرد قول الشاعر:

---

(1) البيت لعبد الله ابن قيس الرقيات، ديوانه ص3.

الغواني: الحسناوات اللاتي يغتنين بجمالهن عن الزينة. مطلب: طلبات جديدة.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 280/1.

(3) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 442/3.

(4) تنوين العوض: هو تنوين يلحق الأسماء عوضًا عن المضاف إليه؛ لمناسبة بينهما و هي (التعاقب)، أي: مجيء كل واحد منهما عقب سقوط الآخر.

(5) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 1422/3.

(6) [الحاقة: 16].

قـد عَجِبَتْ مِنِّي ومِــنْ يُعَيْلِـــــيَا لَـــــمَّا رأَتْنِي خَلَـــــقًا مُقْلَوْلِـــيا[1]

الشاهد: في (يعيليا) حيث جاءت يعيليا، وهي تصغير (يعلى) خلافًا للقياس، فهي علم مصغر موازن للفعل ممنوع الصرف وهو منقوص، وقد عومل معاملة الصحيح، وفتحت ياؤه ولم ينون، وكان القياس أن يقول: (يعيلٍ) بالتنوين كما في جوارٍ وغواشٍ[2]. وكذلك الأمر في البيت التالي:

فَلَـــــوْ كـــــانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً ولَكِـــنَّ عَبْـدَ اللهِ مَـوْلَىً

هَجَوْتُه مَوَالِـــيا[3]

الشاهد: في كلمة (مواليا) حيث جاءت مواليا اسمًا منقوصًا، فالقياس أن يقول: (مولى موالٍ) لكنه عاملها معاملة الصحيح للضرورة الشعرية[4]. وأورد المبرد في شاهد آخر، قول جرير:

فَيَوْمًا يُجارِينَ الهَـــوى غَيْرَ ماضِيٍ وَيَوْمًا تُرى مِنْهُنَّ غُـــــولٌ تَغَـــــوَّلُ

الشاهد: في كلمة (ماضيٍ) حيث حركت الياء فيها للضرورة، والقياس إسكانها؛ لأنه اسم فاعل من مضى يمضي، فبعد الإعلال يصير (ماضٍ) فتحذف منه الياء ويكتفى بالتنوين[5]. وذكر المبرد شاهدًا آخر، حيث يقول الشاعر:

... ... سَـــــــماءُ الإِلَهِ فَوقَ سَبْعِ سَمائِيا[6]

---

(1) لم أعثر على قائله، وقد أورده ابن جني في خصائصه للفرزدق
خلقا مقلوليا: رث الهيئة، منكمشًا على ذاته.

(2) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 444/3، والمقتضب، للمبرد، 280/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد المرادي، 1225/3.

(3) البيت للفرزدق، خزانة الأدب، 235/1.
خلقا مقلوليا: رث الهيئة، منكمشًا على ذاته.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 281/1.

(5) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد المرادي، 349/1.

(6) هذا عجز بيت، وصدره: لَهُ ما رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ ... ...

الشاهد في كلمة (سمائيا) وقد رد المبرد هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه[1]:

الأول: أنه جمع سماء على فعائل، والذي يعرف من جمعها سماوات.

الثاني: أنه إذا جمع سماء على فعائل فحقه أن يقول سمايا؛ لأن الهمز يعرض في الجمع بدلا من الألف الزائدة في (فعال)، وتجع الواو التي هي همزة في (سماء)؛ لأن سماء إنما هو (فعال) من سموت، فتصير الواو ياء لكسرة ما قبلها كما صارت واو (غزوت) ياء في (غازٍ) فتلتقي همزة وياء فيلزم التغيير، فردها للضرورة إلى سمائيا.

الثالث: فتح آخرها وكان حق الياء المنكسر ما قبلها أن تسكن، فإذا لحقها التنوين حذفت لالتقاء الساكنين، فحرك آخرها بالفتح كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف.

3- تنوين الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف لا ينون، كذلك يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، وقد ورد في الشعر منونًا، وذكره المبرد في كتابه، مثل قول الشاعر:

فَلْتَـــــأْتِيَنْكَ قَصَـــــــائِدٌ وَلْيَرْكَبَـــنْ جَيْـــشٌ إِلَيْكَ قَـوادِمَ الأَكْـــوارِ[2]

الشاهد: في كلمة (قصائدٌ) حيث جاءت كلمة (قصائد) على صيغة منتهى الجموع، وهي تقتضي منع الصرف، وقد صرف الشاعر هذه الكلمة حين اضطر إلى إقامة الوزن[3]، ويرى النحاة أنه يجوز للشاعر في شعره صرف ما لا ينصرف؛ وذلك أن الأصل في الأسماء الصرف[4].

فابن السراج يرى أن الأصل في الأسماء الصرف، وذلك قولهم: مررت بأحمرٍ، ورأيت أحمرًا، وقال: "كل شيءٍ مما لا ينصرف مصروف في الشعر إلا (أفعل)"[5]، أما سيبويه فيجيز

البيت لأمية بن أبي الصلت، خزانة الأدب، 119/1.

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 282/1.

(2) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه، 39.

الأكوار: مفردها: كور، وهي الرحال بأدواتها.

(3) انظر: المقتضب للمبرد 281/1.

(4) انظر: الخصائص 349/2، والأصول في النحو 436/2.

(5) الأصول، لابن السراج، 436/3.

صرف الممنوع من الصرف في الشعر ضرورة، ولا يجيزه في الكلام[1]. أما ابن جني فيعتبر أن الأصول المتصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدها: إذا ما احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا يمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله[2].

أما المبرد فيقول: "فإن احتاج إلى صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه"[3].

فمن خلال آراء العلماء يتضح إجماعهم على صرف ما لا ينصرف في حالة الضرورة، ولو لم تصرف لاختل وزن البيت.

4- تنوين الترنم

لا بد من الإشارة إلى أن التنوين لا يلحق الاسم المعرف بأل، فالاسم يكتفي تعريفه بأل أو الإضافة، وفي كلتا الحالتين لا يأتي الاسم منونًا. أما في هذا البيت فقد جاءت كلمة (العتابن) معرفة بأل، وكذلك جاءت منونة، ويرى المبرد أن ترك التنوين هو الأكثر والأغلب؛ لما في هذا الاسم من الاعتلال، وأن الشاعر اضطر لذلك[4]. ويرى الأخفش أن هذا التنوين لغة الشعراء[5]، والمشهور عند النحاة أن هذا ما يعرف بتنوين الترنم[6]، وهو لغة عند تميم وقيس، أما أهل الحجاز فيدعون القوافي على حالها في الترنم[7]، ومما جاء منونًا ومعرفة، قول الشاعر:

أَقِلِّـــي اللَّـــوْمَ عَـــاذِلَ والعِتَابَنْ ... ...[8]

---

(1) انظر: الكتاب، لسيبويه، 8/1.

(2) انظر: الأصول: لابن السراج، 436/3.

(3) المقتضب، للمبرد، 281/1.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 375/1.

(5) انظر: الخصائص، لابن جني، 98/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 620/2.

(6) الترنم: هو اللاحق للروي المطلق عوضًا من مدة الإطلاق، انظر: توضيح المقاصد والمسالك، لأبي محمد المرادي، 277/1، همع الهوامع، للسيوطي، 620/2.

(7) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 41/1.

(8) هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ

البيت لجرير، ديوانه، 813. عاذل والعتابن: التعنيف.

الشاهد: في كلمة (العِتابَنْ) حيث أدخل عليها التنوين مع أنها معرفة بأل، والتنوين لا يدخل على الكلمة المعرفة؛ لأن التنوين تعريف، فلا تعرف الكلمة المعرفة، وإنما جاءت هنا اضطرارًا ليستقيم الوزن، وهو ما يعرف بتنوين القوافي[1].

5- تنوين المنادى

تجدر الإشارة إلى أن المنادى على أربعة أقسام[2]:

الأول: ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به ولو كان معربًا، وهو ما اجتمع فيه أمران: (التعريف والإفراد – ألا يكون مضافًا ولا شبيها به).

الثاني: ما يجب نصبه، وهو ثلاثة أنواع:

1. النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلًا خذ بيدي.
2. المضاف، نحو: يا عبدَ الله اعطف على الفقراء.
3. الشبيه بالمضاف، نحو: يا سائقًا سيارةً اخفض السرعة.

الثالث: ما يجوز ضمه وفتحه، وهو نوعان:

1. أن يكون علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصلًا به مضافًا إلى علم، نحو: يا زيد بن سعيد.
2. أن يكرر مضافًا، نحو: يا سعيد سعد الأوس.

الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، وهذا النوع هو ما يشبه المثال الذي بين أيدينا، قول الشاعر:

سَـــــلَامُ اللهِ يَا مَطَـــرٌ عَلَيْـــــهَا وَلَيْـسَ عَلَيْكَ يَا مَطَـــرُ السَّـــلامُ[3]

الشاهد: في كلمة (مطرٌ الأولى) حيث جاءت منونة لضرورة الشعر، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم كما هو معلوم، وحكم تنوينه الجواز للضرورة الشعرية[4].

وذكر شاهدًا آخر وهو قول الشاعر:

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 375/1.

(2) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 12/4.

(3) البيت للأحوص، ديوانه، 183.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 213/4، شرح الأشموني لألفية ابن مالك 27/3.

رَفَعَـــتْ رَأْسَـــــــهَا إِلَيَّ وَقَـــالَتْ يَا عَـــدِيًّا لَقَـــدْ وَقَـــتْكَ الأَوَاقِي[1]

الشاهد: فيقوله: (يا عديًا) حيث جاءت منونة، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم كما هو معلوم، وحكم تنوينه الجواز للضرورة الشعرية[2]. واعتبره سيبويه بمنزلة مرفوع لا ينصرف لحقه التنوين اضطرارًا[3]، وكذلك ابن السراج[4].

وهناك خلاف بين النحاة أهو بالرفع أم بالنصب، فأما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، وأما أبو عمرو وعيسى ويونس فيختارون النصب، وكذلك المبرد يختار النصب[5].

6- ما جرى مجرى المصادر ولم يتصرف

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحـــــانًا نَعُـــــوذُ بِهِ وَقَبْلَـــنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُـــــمُدُ[6]

الشاهد: كلمة (سبحانا) حيث نون الشاعر كلمة (سبحان) مع أنها مصدر لا ينصرف، وذلك للضرورة الشعرية[7].

ومعلوم أن سبحان مصدرٌ لسَبَحَ، ويلزم الإضافة ولا يتصرف[8]، وإنما ما جاء منونًا فقد جاء منفردًا في الشعر للضرورة[9].

7- إسكان ياء المنقوص في النصب

الاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وحكم هذا المنقوص أنه تظهر عليه علامة النصب[1]، ولكن بين أيدينا شواهد ذكرها المبرد في كتابه، يسكن فيها المنقوص في حالة النصب، منها قول الشاعر:

---

(1) البيت للمهلهل بن أبي ربيعة، ديوانه، 31.
(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 213/4، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، 27/3.
(3) انظر: الكتاب، لسيبويه، 202/2.
(4) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 344/1.
(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 212/4.
(6) البيت لورقة بن نوفل، خزانة الأدب، 120/1.
الجودي والجمد: اسمان لجبلين.
(7) انظر: المرجع السابق، 217/3.
(8) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، 2115.
(9) انظر: الكتاب، لسيبويه، 326/1.

رَدَّتْ عَلَـــــيْهِ أَقَاصِـــــيهِ وَلَبَّـــــدَهُ ضَـرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمِسْحـــاةِ فِي الثَّأْدِ[2]

الشاهد: في كلمة (أقاصيه) حيث أسكن الياء من (أقاصيه) في حال النصب، وذلك للضرورة[3]، ومنه أيضًا قول الشاعر:

سَـــوَّى مَـسَـــاحِيهِنَّ تَقْطـِيطَ الحُقَقْ ... ...[4]

الشاهد: في كلمة (مساحيهن) حيث أسكن الياء من (مساحيهن) في حال النصب، وذلك للضرورة[5]، وهذا في الشعر كثير كما قال المبرد.

وقال سيبويه: "سألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافًا، فقال: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عروها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضًا"[6]، وبهذا يرى سيبويه أنهم حملوا الاسم المنقوص على الاسم المقصور؛ فلم يظهروا عليه علامة النصب حين اضطروا.

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 81/1.

(2) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه، 18.

أقاصيه: ما شذ منه، لبده: سكنه. المسحاة: ما يقشر بها وجه الأرض. الثأد: الموضع الندي من التراب.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 21/4.

(4) هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ

البيت لرؤبة، ديوانه، 106.

المساحي: حوافر الأتن؛ لأنها تسحو الأرض، أي: تقشرها وتؤثر فيها لشدة وطئها.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 22/4.

(6) الكتاب، لسيبويه، 306/3.

المبحث الثاني

الفصل والوصل

قد يحتاج الشاعر ليستقيم وزن شعره أن يفصل الموصول ويصل المفصول، أو يفصل بين المتلازمات. وفي هذا المبحث قمت بجمع الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة، ووضعتها في موضوعات تعلقت بهذا العنوان، وكانت على النحو الآتي:

1- وَصْل (مَنْ) بالعلامة

أَتَـــــوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُـــــونَ أَنْتُم؟ فَقالُوا: الجِنُّ. قُلْتُ: عِمُــوا ظَــلاما[1]

الشاهد: كلمة (منون) حيث ألحق الشاعر العلامة بـ(من) في الوصل، وهذا من ضرورة الشعر، ويراه المبرد ليس حسنًا[2].

وحكمها في الوصل ألا تظهر عليها العلامة، فتكون في النصب والرفع والخفض والمؤنث والمذكر والتثنية والجمع على لفظ واحد وهو (من)[3]، وإنما تلحق هذه العلامات في حال الوقف فقط[4]، فتقول: (منو ومنا ومني) عند الوقف[5]. وزعم يونس أنه سمع أعرابيًا يقول: ضرب منٌ منًا؟ وذكر أنه لا يقبل هذا كل أحد[6]، مشبهها بـ (أيّ).

2- فصل لام التعريف

دَعْ ذا وعَجِّـــــلْ ذا وأَلْحِقْـــــنا بِذَلْ بِالشَّـــحْمِ إِنّـــا قَدْ مَلِلْـــــناه بَجَلْ[7]

---

(1) البيت لثابت بن جابر، ديوانه، 62.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 306/2.

(3) انظر: المرجع السابق، 306/2.

(4) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 420/2.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 307/2.

(6) انظر: الكتاب، لسيبويه، 411/2.

(7) البيت لغيلان بن حريث، الدرر الكامنة، 245/1.
بجل: بمعنى حسب، أي: حسبك ما عملت.

الشاهد في قوله: (بذل بالشحم)، حيث فصل لام التعريف إذا احتاج الشاعر ذلك اضطرارًا، وإعادتها متى استأنف حديثه[1].

أما سيبويه فينقل عن الخليل أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة قد، وهي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قدي، فيقول: قد فعل ولا يفعل، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد وسوف) لكانتا (الألف واللام) بناءً بني عليه الاسم لا يفارقه، لكنهما جميعًا بمنزلة (هل وقد وسوف)، تدخلان لتعريف وتخرجان[2].

وبالتالي هو يجيز فصلهما عن الاسم، ولا يعد ذلك ضرورة، على خلاف ما ذهب إليه جمهور علماء البصرة والكوفة، إلى أن اللام للتعريف وحدها، وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لما سكنت؛ لأن الابتداء بالساكن ممتنع، والدليل على ذلك أن اللام وردت وحدها تدل على معاني مختلفة، نحو: لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر وغيرها من اللامات، ولا توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تدل على معنى، ولا وجدت في شيء من كلام العرب تكون من أصل الكلمة[3]. وبالتالي فهذه اللام مختصة بالدخول على الأسماء، ولا يجوز فصلها عن الاسم إلا للضرورة الشعرية.

3- الفصل بين العدد ومميزه

عَلَى أَنَّنِي بَعْـــدَ مَا قَــدْ مَـــــضَى ثَلَاثُـــــونَ لِلْهَــجْرِ حَوْلًا كَمِيـــــلَا[4]

الشاهد: قوله: (ثلاثون للهجر حولًا) حيث فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (حولًا) وهذا قبيح، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر[5].

ومثله أيضًا قول الشاعر:

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 222/1.

(2) انظر: الكتاب، لسيبويه، 325/3.

(3) انظر: اللامات، لأبي قاسم الزجاجي، 42.

(4) البيت لعباس بن مرداس، ديوانه، 136.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 55/3، وشرح المفصل، لابن يعيش، 174/3.

فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُـــــمادَى لَيْلَةً لَا أَسْتَطِـــيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَـــادِي[1]

فالشاهد: في قوله: (خمس عشرة من جمادى ليلة) حيث فصل بين العدد وهو (خمس عشرة) وبين تمييزه (ليلة)، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[2].

واعتبر سيبويه أن الفصل بين العدد وتمييزه في غير الشعر قبيح، بينما جاز ذلك مع كم؛ لأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، بخلاف العدد فإنه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل كم[3].

4- الفصل بين الخافض والمخفوض

كَمْ بِجُـــــودٍ مُقْرِفٍ نَـــالَ العُـــلا وَشَـــرِيفٍ بُخْلُـــهُ قَدْ وَضَـــعَهُ[4]

الشاهد: في قوله: (كم بجود مقرف) حيث جر (مقرف) بـ(كم)، وفصل بينهما بالجار والمجرور (بجود)، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[5].

كَمْ فِي بَنِي سَـــعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَـــــيِّدٍ ضَـــخْمِ الدَّسِيـــعَةِ مـــاجِدٍ نَفّاعِ[6]

الشاهد: في قوله: (كم في بني سعد بن بكر سيد) حيث جر (سيد) بـ(كم)، وفصل بينهما بالجار والمجرور (في بني سعد)، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر[7].

وفي كلا البيتين فإن (كم) جاءت خبرية تدل على التكثير في محل رفع مبتدأ، ومن المعلوم أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف والجر جوازًا حسنًا من غير قبح، نحو: (كم لك غلامًا؟)، و(كم عندك جاريةً؟)[8]، ويرى البصريون أن الفصل بين كم وتمييزها

---

(1) لم أجد قائل البيت بهذا النص، لكنه جاء في ديوان جرير، 109، بالنص الآتي:
لي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُـــمادَى لَيْلَةً ما أَسْتَطِـــيعُ عَلَى الفِرَائِسِ رُقَـــادِي

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 56/3.

(3) انظر: الكتاب، لسيبويه، 158/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 250/1، وضرائر الشعر، لابن عصفور، 204/1.

(4) البيت لأنيس بن زئيم، ديوانه، 113.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 61/3.

(6) البيت للفرزدق، خزانة الأدب، 476/6. الدسيعة: العطية.

(7) انظر: المقتضب للمبرد، 61/3.

(8) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 174/3.

يكون بالنصب، ولا يجوز فيه الجر إلا في ضرورات الشعر؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب، أما الكوفيون فقد أجازوا الخفض مع الفصل[1]، وذكر سيبويه أن (مقرف) و(سيد) رويتا بالجر والرفع والنصب[2].

5- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

أجاز العلماء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر والظرف لضرورة الشعر[3]، وإليك بعض الشواهد التي ذكرها المبرد في كتابه، وقول الشاعر:

كَـــأَنَّ أَصْـــوَاتَ مِنْ إِيغَالِـــهِنَّ بِـنَا أَوَاخِـرِ المَيْسِ أَصْـوَاتُ الفَرارِيـــجِ[4]

الشاهد: في قوله: (كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا)، وهذا من ضرورات الشعر[5]، وأصل الكلام: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج.

ومثله أيضًا قول الشاعر:

لَمّـــا رَأَتْ ســـاتِيدَمَا اسْتَعْـــبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَـــــــوْمَ مَنْ لَامَـــــها[6]

الشاهد: في قوله: (لله در اليوم من لامها) حيث فصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (من) بالظرف (اليوم)، وهذا من ضرورات الشعر[1].

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 247/1.

(2) انظر: الكتاب، لسيبويه، 167/2.

(3) انظر: الكتاب، لسيبويه، 280/2، والخصائص، لابن جني، 353/1، والأصول في النحو، لابن السراج، 22/2.

(4) البيت لذي الرمة، ديوانه، 996.

الميس: شجر عظام حرجي للتزيين. الفراريج: جمع فروج، وهو الصغير من الدجاج.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 376/4.

(6) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه، 182.

ساتيدما: اسم جبل.

ومثله أيضا قول الشاعر:

كَـــما خُطَّ الكِـــتابُ بِكَفِّ يَـــوْمًا يَهُـــــودِي يُقـــارِبُ أَوْ يَـــزِيلُ[2]

الشاهد: في قوله: (بكف يومًا يهودي) حيث فصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يومًا) للضرورة الشعرية[3].

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر؛ لورود ذلك كثيرًا في أشعار العرب، ومما استدلوا به قراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ ﴾[4] بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف (قتل) والمضاف إيه (شركائهم) بالمفعول به (أولادهم) والتقدير: (قتلُ شركائِهم أولادَهم)، أما البصريون فلا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر بغير الظرف وحرف الجر[5].

6- الفصل بين أداة الشرط وفعلها في غير (إن) الشرطية

صَـــــعْدَةٌ نَابِتـــــةٌ فِي حَـــــائِرٍ أَيْنَـــمَا الرِّيـــحُ تُمَيِّلْـــها تَـــــمِلْ[6]

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِـــنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِـــــنٌ وَمَـــنْ لا نُجِـــرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَـــزَّعا[7]

فَمَـــتَى واغِـــــلٌ بَيْنَـــــهُمْ يُحَيُّـــــو هُ وَتُعْـطَفُ عَلـــيْهِ كَأْسُ السَـــاقِي[8]

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 377/4.

(2) البيت لأبي حية النميري، خزانة الأدب، 219/4.

(3) انظر: المرجع السابق، 377/4.

(4) [الأنعام: 137]، انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 229/1.

(5) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 352/2.

(6) البيت لكعب بن جعيل، خزانة الأدب، 47/3.

(7) البيت لهشام المري، خزانة الأدب، 640/3.

(8) البيت لعدي بن زيد، ديوانه، 156.

الواغل: الداخل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شرابهم.

الشاهد: في الأبيات الثلاثة هو تقدم الاسم على الفعل مع غير إن من أدوات الشرط، وذلك ضرورةً[1].

ومن المعلوم أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال[2]، لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصلح تعليق وجود شيء على وجودها. ولذلك لا يلي الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين العامل فيه[3]، ويجوز سيبويه تقدم الأسماء على الأفعال في حروف الجزاء في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء[4]، لكنه يرى أن يتقدم الفعل على الاسم أقوى[5].

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 73/2.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 121/5.

(3) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 232/2، وشرح المفصل، لابن يعيش، 121/5.

(4) انظر: الكتاب، لسيبويه، 112/3.

(5) انظر: المرجع السابق 113/3.

المبحث الثالث

الهمزة

في هذا الفصل جمعت الشواهد النحوية التي كانت للهمزة فيها دور في جعلها شاذةً أو ضرورةً، وقد حاولت قدر المستطاع أن أجمع هذه الشواهد التي اتسمت بالشذوذ والضرورة وأضعها في موضوعات على النحو الآتي:

1- قلب الياء الأصلية همزة في (مفاعل)

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾[1]

الشاهد: في كلمة (معايش) حيث قرأت بالهمز، وهي ضعيفة[2]، وقد أخذت هذه القراءة عن نافع، وقد اعتبر المبرد الهمز بأنه غلط؛ وذلك أن نافعًا لم يكن له علم بالعربية[3]، فلا يجوز همز يائها. وكذلك من قال في جمع (مصيبة): (مصائب) فهذا غلط، وإنما تجمع على (مصاوب)[4]، ويرى ابن مالك أن قلب الياء الأصلية همزة، يكون فيما سمع فيحفظ، ولا يقاس عليه[5]، كقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[6]، فإن القياس (استحاذ) لكنها سمعت هكذا، فيغلب السماع على القياس، ولا يقاس عليه[7].

فـ(معايش) فعلها (عاش)، ووزن (معايش) هو (مفاعل)، ولا تنقلب الياء فيها همزة عند الجمهور؛ لأن الياء أصلية[8]. وقيل إن الفعل هو (معيش)، فالميم أصلية والياء زائدة، ووزن (معايش) هو (فعائل) فتنقلب الياء الزائدة همزة[9]، وبهذا تصح عندهم قراءة نافع.

---

(1) [الأعراف: 10].

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 474/5.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 261/1، والخصائص، لابن جني، 146/3، ومعاني القرآن للفراء، 502/1، والنشر في القراءات العشر، 16/1.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 261/1، الخصائص، لابن جني، 146/3.

(5) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 212/4.

(6) [المجادلة: 19].

(7) انظر: الخصائص، لابن جني، 119/1.

(8) انظر: معاني القرآن، للفراء، 373/1.

(9) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، 763/4.

2- قلب الهمزة ألفًا

سَـــالَتْ هُـــذَيْلٌ رَسُـــولَ اللهِ ضَـــلَّتْ هُذَيْلٌ بِما قَالَتْ وَلَمْ تُصِـــبِ[1]

فَاحِشَةً

الشاهد: في كلمة (سالت) حيث أبدل الألف بالهمزة في (سال)، لأن أصله سألت، وليس على لغة من يقول: (سال يسال)، كـ (خاف يخاف)، وهما (يساولان)؛ لأن البيت لحسان وليست هذه من لغته[2]. واعتبر المبرد أن الشاعر جاء بالألف بدلًا من الهمزة للضرورة الشعرية[3]، ويرى سيبويه أَنَّ تميمًا وأهل الحجاز يحققون الهمزة، وأن الشاعر جاء بها ألفًا للضرورة الشعرية[4].

3- دخول همزة الاستفهام على (هل)

سَـــــائِلْ فَـــوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِـنا أَهَـلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَـمِ[5]

الشاهد: كلمة (أهل) حيث أدخل حرف الاستفهام الهمزة على هل الاستفهامية، وذلك للضرورة الشعرية[6].

وهذا مرفوض عند العلماء، فلا يجيزون ذلك؛ لذلك خَرّج العلماء اجتماع حرفي استفهام إلى أن (هل) تحمل معنى (قد) ومنهم المبرد أيضًا[7]، ويرى سيبويه أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وأن الاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام[8]، وكأنه يريد أن يقول لنا: إنّ (هل) في هذا البيت عادت لها الهمزة.

---

(1) البيت لحسان بن ثابت، انظر: ديوانه، 25.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 160/3.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 303/1.

(4) انظر: الكتاب، لسيبويه، 553/3.

(5) البيت لزيد الخيل، انظر: ديوانه، 155.

القف: ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته.

(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 182/1.

(7) انظر: أسرار البلاغة، للجرجاني، 268، وشرح المفصل، لابن يعيش، 101/5، وشرح التسهيل، لابن مالك، 112/4، والخصائص، لابن جني، 465/2.

(8) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 101/5، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، 609/2.

4- إثبات الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على وزن أفعل

... ... **فَإِنَّـــهُ أَهْـــلٌ لِأَنْ يُؤَكْـــرَمـــا**[1]

الشاهد: كلمة (يؤكرما) حيث أبقى الشاعر همزة أفعل في المضارع مع أن القياس حذفها، لكنه أبقاها على الأصل، وهذا للضرورة الشعرية[2]، ومثله أيضا قول الشاعر:

... ... **وَصـــالِيـــاتٍ كَكَـــــما يُؤَثْفَـــــيْنْ**[3]

الشاهد: في كلمة (يؤثفين) حيث إن الشاعر جاء بها على الأصل، فأبقى الهمزة في المضارع، مع أن القياس حذف الهمزة؛ لأنها من (أثفيت) على وزن (أفعل)، وعندما نأتي بالمضارع منها تحذف الهمزة، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في الضرورة[4].

ويرى المبرد أنه قد يأتي بالكلمات على أصولها ليدل على أصل الباب[5].

---

(1) لم أعثر على صدر هذا البيت، وقد نسب الأنباري في الإنصاف هذا البيت لأبي حيان الفقعسي، انظر: الإنصاف، 12/1.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 95/2، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 314/4.

(3) هذا عجز بيت، وصدره: غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمادٍ كِنْفَيْنِ ... ...
البيت لخطام المجاشعي، خزانة الأدب، 313/2.
صاليات: هي أحجار تثبت حول موقد النار ويوضع القدر عليها. يؤثفين: يثبتن لتوضع عليهن القدر.

(4) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد المرادي، 1635/3.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 96/2.

المبحث الرابع

الفعل المضارع

في هذا المبحث جمعت الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة وكان لها ارتباط بالفعل المضارع، أو كان لها انعكاس على الفعل المضارع، وجعلتها في موضوعات على النحو الآتي:

1- نصب الفعل المعطوف على الجواب المجزوم

سَـــــأَتْرُكُ مَنْـــــزِلِي لِبَنِي تَمِـــيمَ وَأَلْحَـــقُ بِالعِـــــراقِ فَأَسْـــتَرِيحـا[1]

الشاهد: قوله (فأستريحا) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة[2].

وأصل الكلام: ألحق بالعراق فأستريحُ، ولكن لما كان الروي مفتوحًا اضطر فنصب على تقدير: يكون لحاق فاستراحة[3].

ويرى النحاة أن إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها لا يجوز في الكلام؛ بل هو ضرورة من ضرورات الشعر[4]، وقد قرأ بعضهم[5]: ﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** ﴾[6] بالنصب.

ومنه أيضًا: قوله تعالى: ﴿**يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾[7]

الشاهد: في كلمة (يغفر) حيث نصب الفعل المضارع، مع أن حق الفعل الجزم؛ لأنه معطوف على مجزوم. وقد عدَّ المبرد ذلك قبيحًا مع جوازه[8]، وأجاز سيبويه القراءة بالنصب على ضعفها، واعتبر الرفع هو الوجه المقدم؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير

---

(1) البيت للمغيرة بن حبان، خزانة الأدب، 522/8.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 284/4.

(3) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 46/4.

(4) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 471/3.

(5) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، 597/2.

(6) [الأنبياء: 18]

(7) [البقرة: 284]، انظر: الحجة للقراء السبعة، 131/6.

(8) انظر: المقتضب، للمبرد، 21/2.

الجزاء[1]، وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط[2]. وقد قرأت كلمة (يغفر) بالرفع على الابتداء، والجزم على العطف.

وهناك كلام جميل لعباس حسن يقول فيه: إن كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة لها اعتبار معنوي خاص، فلا تصلح هذه الأوجه لكل أسلوب، وتباح في كل تركيب[3].

2- إعمال (إذا) عمل (إنْ) الشرطية

تَرْفَـــعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَـــعُ لِي نـــارًا إذا ما خَبَـتْ نِيرانُـــهُمْ تَـــقِدِ[4]

الشاهد: في كلمة (إذا) حيث وضعها الشاعر مكان (إن) الشرطية، وعملت عملها، وذلك للضرورة.

ويرى المبرد أن (إذا) لها معنى مختلف عن (إنْ)، فإذا تستعمل للشيء الواقع لا محالة، أما (إنْ) فتستعمل حين الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر[5]، وأن الشاعر جاء بها هنا ضرورةً[6].

ويقول سيبويه: "إنهم أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ (إنْ)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا بد لها من جواب، فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ"[7]، وقد جاء في النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعًا وثلاثين"[8]، وقد خرج

---

(1) انظر: الكتاب، لسيبويه، 90/3.

(2) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 46/4.

(3) انظر: النحو الكافي، لعباس حسن، 477/4.

(4) البيت للفرزدق، ديوانه، 216.
خندف: قبيلة عربية.

(5) لذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقًا، لأن الشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا في أمور محققة الوقوع.
انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، 440/4.

(6) انظر: المبرد، للمقتضب، 55/2.

(7) الكتاب، لسيبويه، 61/3.

(8) صحيح البخاري، 19/5.

النحاة ذلك على لغة من يحذف النون في آخر الأفعال الخمسة مطلقًا[1]، فهي لا منصوبة ولا مجزومة، واعتبروا أن هذه اللغة نادرة ولا يقاس عليها[2].

وهنا يجب الإشارة إلى أن (إذا) على ضربين[3]:

الأول: ظرف زمان مستقبل، مختصة بالجملة الفعلية، وهي على وجهين:

- أن تكون خالية من معنى الشرط، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[4].
- أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾[5]، وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل الجزم.

الثاني: حرف مفاجأة، وهي مختصة بالجملة الاسمية، ولا عمل لها.

(1) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، 441/4.
(2) انظر: المرجع السابق، 441/4.
(3) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 81/4.
(4) [الليل: 1].
(5) [البقرة: 14].

المبحث الخامس

الأعداد والجموع

خاض العلماء في موضوع الأعداد والجموع كثيرًا، حتى تضاربت آراؤهم، واختلفت مذاهبهم، وقد جمعت في هذا المبحث الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة والتي ارتبطت بهذا العنوان، وجعلتها في موضوعات على النحو الآتي:

1- الأعداد

أورد المبرد في كتابه المقتضب شواهد كثيرة في باب العدد، وقد ذكر من بين تلك الشواهد ما احتمل الضرورة الشعرية، ومنها قول الشاعر:

كَـــــأَنَّ خُصْـــيَيْهِ مِنَ التَّـــدَلْدُلِ ظَـــرْفُ جِـــرَابٍ فِـــيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

الشاهد: قوله: (ثنتا حنظل) حيث ميز المثنى كما يميز الجمع، وهذا مخالف للقياس، فالمثنى لا يميز، واعتبره المبرد مما يلجأ إليه الشاعر للضرورة الشعرية، فيرده إلى الأصل[2].

ويقول السيوطي: "لا يميز واحد واثنان دون شذوذ أو ضرورة"[3]، فالقياس في الواحد والاثنين من الأعداد أن يضافا، تقول: (واحد رجال، واثنا رجال)، إلا أنهم أسقطوا الإضافة من الواحد والاثنين؛ لأن الواحد ينبئ عن نوعه وعدده، وكذلك الاثنين[4]، فتقول: (رجل ورجلين)، ولا تقول: (واحد رجل واثنان رجل).

وعليه فإن إضافة الاثنين لا يرد إلا في ضرورة الشعر؛ لأنه كان الأصل، ويقول ابن يعيش: "التثنية جمع من حيث ضم شيء إلى شيء مثله"[5].

ويقول الشاعر:

إِذَا عَـــــاشَ الفَـــتَى مِائَتَيْنِ عَـــامًا فَقَـــدْ ذَهَبَ اللَّـــذَاذَةُ وَالفَـــــتَاءُ[1]

---

(1) ينسب هذا البيت لخطام المجاشعي، أو جندل بن المثنى، أو سلمى الهذلية، أو الشماء الهذلية، خزانة الأدب، 400/7، 404.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 153/2.

(3) همع الهوامع، للسيوطي، 346/2.

(4) انظر: علل النحو، لأبي الحسن ابن الوراق، 489/1.

(5) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 5/4.

الشاهد: في كلمة (مائتين عامًا) حيث أثبت النون في (مائتين) ضرورة، ونصب ما بعدها على التمييز وهو (عامًا)، وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها[2]؛ لأن النون تحذف لإضافة عام، وعام كان حقها أن تخفض، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه ونصب ما بعدها بها[3].

ومنه أيضا، قول الشاعر:

ثَـــــلاثُ مِئِينٍ لِلْمُـــلُوكِ وَفِيَ بِها رِدائِي وَجَـــلَّتْ عَنْ وُجُـــوهِ الأَهاتِمِ[4]

وقول الشاعر:

ثَلَاثُ مِئِينٍ قَـــدْ مَـــرَرْنَ كَوامِـــلا وَهـــا أَنَذا أَشْتَـــهِي مَـــرَّ أَرْبَعِ[5]

الشاهد: في قوله: (ثلاث مئين) حيث جاء تمييز (ثلاث) وهو (مائة) مجموعًا جمعًا سالمًا للضرورة، والأصل أن يجمع مميز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جمع تكسير[6]، وإن كان قياسًا غير مستعمل إلا نادرًا[7].

2- إضافة مائة إلى جمع

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوْا فِيْ كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِيْنَ﴾[8]

الشاهد: (ثلاثمائة سنين) حيث أضاف (مائة) إلى (سنين) ولم يفردها، وهذه قراءة حمزة والكسائي[9]، وليست هذه القراءة مختارة؛ لأن العرب إذا أضافت العدد أفردت المعدود[10]، فيقولون: (عندي ثلاثمائةِ دينار)، ولا يقولون: (ثلاثمائةِ دنانير). والمعنى في ذلك هو الجمع،

---

(1) ورد البيت في خزانة الأدب بتغيير لفظة اللذاذة بالمسرة، للربيع بن ضبع، خزانة الأدب، 379/7.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 12/4، والمقتضب، للمبرد، 166/2.

(3) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 312/1.

(4) البيت للفرزدق، ديوانه، 310/2.
جلت: كشفت. الأهاتم: بنو الأهتم.

(5) البيت لعامر بن الظرب، مجمع الأمثال، 39/1.

(6) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 13/4.

(7) انظر: المرجع السابق، 10/4.

(8) [الكهف: 25].

(9) انظر: المقتضب، للمبرد، 169/2، والسبعة في القراءات، 389/1، والحجة للقراء السبعة، 136/5.

(10) انظر: حجة القراءات، لأبي زرعة، 414.

وذلك أنك إذا قلت: (عندي مائة درهم)، فالمعنى: مائة من الدراهم، ويرى ابن مالك أن إضافة مائة إلى جمع قليل[1].

والغالب في هذه الآية أن تقرأ بالتنوين: (ثلاثمائةٍ سنين)، على البدل، ولو انتصبت (سنين) على التمييز؛ لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة، وهو ما عليه أغلب القرّاء والنحاة[2].

وقد خطّأ المبرد هذه القراءة، وأجاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجمع، إذا كان في الكلام دليل على الجمع[3].

3- جمع القلة

هنا يجب الإشارة إلى مسألةٍ، وهي أنّ أكثر الجموع موقوف على السماع إلا أن بعض الجموع غالبٌ في بعض الأوزان، فيذكر الغالب منها[4].

والغالب في الأسماء إذا جاءت على وزن (فَعْل) صحيح العين أن تجمع جمع قلةٍ على وزن (أَفْعُل)، مثل (كَلْب – أَكْلُب) و(فَلْس – أَفْلُس)، أما المعتل العين نحو (سَوْط – حَوْض – شَيْخ – بَيْت) فإنّه إذا أُريد بها جمعُ القلة، فإنها تجمع على (أَفْعَال) (أَسْواط – أَحْواض – أَشْياخ – أَبْيات)، وهذا هو الغالب؛ إذ الضمة على الواو والياء مستثقلة[5]، وقد جاء جمع ما كان معتل العين على وزن صحيح العين، ومنه قول الشاعر:

لِكُلِّ دَهْـــــرٍ قَدْ لبِســـتُ أَثْـــوُبًا ... ... [6]

الشاهد: جاءت كلمة (أَثْوُب) جمع قلة لثوب على الرغم من أنها معتلة الآخر، وهنا اعتبرها المبرد ضرورة ردّ الشاعر فيها الكلمة إلى الأصل، وهذا مما اعتبره النحاة شاذًا في

---

(1) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 394/2.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 11/4.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 169/2.

(4) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي، 420/1.

(5) انظر: الكتاب، لسيبويه، 588/3، والأصول في النحو، لابن السراج، 433/3، وشرح المفصل، لابن يعيش، 164/3.

(6) هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا
وقد نسب هذا البيت إلى معروف عبد الرحمن، الإيضاح، 62/1.

القياس والسماع، فهي قياسًا تجمع جمع قلةٍ على (أَثْواب) لا على (أثْوُب) كما في الأمثلة آنفة الذكر.

4- جمع فاعل العاقل على فواعل

وَإِذَا الرِّجـــــالُ رَأَوْا يَزِيـــــدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقَابِ نَواكِـــسَ الأَبْصارِ[1]

الشاهد: كلمة (نواكس)، حيث جمع الشاعر ناكس على نواكس، بناء على الأصل، وهو ضرورة شعرية[2].

وقد حكم أكثر النحاة أن صيغة (فاعل) بكسر العين إذا كانت وصفًا لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وأن ما جمع منها على فواعل فهو شاذ[3]؛ لأنهم جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءين[4].

(1) البيت للفرزدق، ديوانه، 304/1.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 217/2.

(3) انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، 654/4.

(4) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 300/3.

المبحث السادس

الحذف والزيادة

يحتاج الشاعر أحيانًا لاستقامة شعره حذف شيء من مبنى الكلمة أو زيادة شيء عليها، وفي هذا المبحث جمعت الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة، والتي ارتبطت بهذا العنوان وجعلتها في موضوعات على النحو الآتي:

1- حذف التنوين لالتقاء الساكنين

عَمْـــرُو الذِّي هَشَمَ الثَّرِيـــــدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَـــالُ مَكَّـــةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[1]

الشاهد: في قوله: (عمرو الذي) حيث حذف التنوين لالتقاء الساكنين وذلك للضرورة الشعرية[2].

وذكر المبرد شواهد قرآنية حذف فيها التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهي قوله تعالى: **﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ * اللّهُ الصّمَدُ﴾**"[3]

الشاهد: في (أحدُ الله)، حيث قرأت بحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وقد قرأ بها أبو عمرو بن العلاء[4].

وكذلك أيضًا قوله تعالى: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللّهِ﴾**[5].

الشاهد: في (عزيرُ ابن)، حيث قرأت بحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وهناك من وجه هذه القراءة، على أن (عزير) خبر ابتداء، كأنهم قالوا: هو عزير ابن الله[6].

التنوين: هو نون ساكنة تلحق آخر الأسماء المتصرفة، فإذا لقيه ساكن بعده حرّك بالكسر، لأن

---

(1) البيت لمطرود بن كعب الخزاعي، أمالي المرتضى، 268/2.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 311/2.

(3) [الإخلاص: 1-2]، وانظر: معاني القرآن للفراء، 432/1.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 313/2، و معاني القرآن للفراء، 432/1.

(5) [التوبة: 30]، انظر: الحجة للقراء السبعة، 181/4.

(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 315/2، ومعاني القرآن للفراء، 300/3.

الكسر الأصل في التخلص من الساكنين[1]، وهي ليست واحدةً من الثمانية أسباب التي يحذف فيها التنوين من الاسم، وهي[2]:

1. الإضافة.
2. شبه الإضافة.
3. اقتران الاسم بأن.
4. وجود علتين يقتضيان المنع من الصرف.
5. اتصال الضمير بعامله.
6. البناء.
7. كون الاسم علمًا موصوفًا بابن مضاف إلى علم.
8. الوقف في غير المنصوب، فإنه في المنصوب يقلب ألفًا.

2- حذف (ما) من (إمّا)

لَقَـــــدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُـــــكَ فَاكْذَبَنْـــها فَإِنْ جَــزَعًا وَإِنْ إِجْـــــمَالَ صَــبْرِ[3]

الشاهد: أن (إن) في قوله: (فإن جزعا وإن إجمال صبر) أصلها (إما) فحذف (ما) وأبقى (إن)، وذلك للضرورة الشعرية[4].

يقول سيبويه: " إن هذا –يقصد (إن) في البيت– على إما، وليس على (إنْ) الجزاء، ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر"[5]، لأنك تدخل الفاء، ولو كانت على (إنْ) الجزاء واستقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب[6].

---

(1) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 160/5.
(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 543/2.
(3) البيت لدريد بن الصمة، ديوانه، 67.
(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 28/3.
(5) الكتاب، لسيبويه، 266/1.
(6) انظر: علل النحو، لأبي حسن ابن الوراق، 377/1.

و(إما) تفيد الشك، فتقول: (جاءني إما زيد وإما عمرو)، والتخيير، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1]، والإباحة، فتقول: (تعلم إما الفقه وإما النحو)، وهي بمنزلة (أو)[2]، لكن الفرق بين (أو) و(إما) أنك في (أو) تبني كلامك في أوله على اليقين ثم يعترضه الشك، أما مع (إما) فكلامك من أوله مبني على الشك[3].

3- حذف (أنْ) من خبر عسى

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِـــلادِ ابْنِ قادِرٍ بِمُنْهَـــمِرِ جَوْنِ الرَّبـــابِ سَكُـــوبِ[4]

الشاهد: في قوله: (عسى الله يغني)، حيث وضع الشاعر الفعل (يغني) موضع المصدر (أن يغني)، وهذا مما يحتاج إليه الشاعر ضرورةً[5].

عَسَى الكَـــرْبُ الذِّي أَمْسَيْتُ فِيـــــهِ يَكُـــونُ وَرَاءَه فَـــــرَجٌ قَـــــرِيبُ[6]

الشاهد: كلمة (يكون)، حيث وضع الشاعر الفعل (يكون) موضع المصدر (أن يكون)، وهذا مما يحتاج إليه الشاعر ضرورةً[7].

تجريد خبر عسى من (أنْ) قليل وهذا مذهب جمهور البصريين[8]، أنه لا يتجرد خبرها من (أنْ) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ (أن)[9]، قال تعالى: ﴿فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ﴾[10]

---

(1) [الإنسان: 3].
(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 21/5.
(3) انظر: المرجع السابق، 21/5.
(4) البيت لهدبة بن الخشرم، خزانة الأدب، 328/9.
جون الرباب: سود السحاب.
(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 69/3.
(6) البيت لهدبة بن الخشرم، خزانة الأدب، 328/9.
(7) انظر: المرجع السابق، 69/3.
(8) انظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور، 153/1.
(9) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 327/1.
(10)[المائدة: 52].

وقال عز وجل: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾[1].

وهناك للعلماء أربع توجيهات في حال حذفت (أنْ) من خبر عسى[2]:

الأول: أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، وكأنك قلت: عسى أمر الله الإغناء، وإما قبل الخبر، وكأنك قلت: عسى الله صاحب الإغناء.

الثاني: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قلت: عسى الله غنيًا.

الثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة، وأن الله هو نفسه الغني.

الرابع: أن (أنْ) ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة، فكأنك قلت: عسى الله يغني، وهذا وجه ضعيف، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، ولسقطت من الكلام في السعة أحيانًا، وهي لا تسقط إلا نادرًا لضرورة الشعر، وهو الوجه المعتمد عند البصريين.

4- اقتران خبر كاد بـ(أنْ)

... ... **قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحا**[3]

الشاهد: في قوله (كاد .. أن يمصحا)، حيث اقترن خبر (كاد) بـ (أنْ)، تشبيهًا لها بعسى[4]، وهذا مما يضطر إليه الشاعر في شعره[5].

والأصل في (كاد) ألا يكون في خبرها (أنْ)، لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال[6]، كما أن المستعمل في الكلام عدم ذكر (أنْ) في خبر (كاد)، لذلك لم يأت في القرآن ولا في كلام فصيح، وإنما جاء في الشعر ضرورةً[7].

---

(1) [الإسراء: 8]

(2) انظر: المرجع السابق، 327/1.

(3) هذا عجز بيت، وصدره: رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَامَّحَى ... ...
البيت لرؤبة، ملحق ديوانه، 172.

(4) انظر: الكتاب، لسيبويه، 160/3.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 75/3.

(6) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 379/4.

(7) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 61/2، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 331/1.

5- رد الحرف المحذوف ضرورة

وَمَا النَّـــــاسُ إِلَّا كَالدِّيَـــارِ وَأَهْلُـــهَا بِـــهَا يَـــوْمَ حَلُّـــوهَا وَغَـــدْوًا بَلاقِعُ[1]

الشاهد: في كلمة (غدوا) حيث أثبت الواو اضطرارًا، وأجراه على الأصل[2]، و القياس أن يقول (غدًا) بحذف الواو.

6- حذف الواو من المحذور

التحذير: "هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه"[3]، وأسلوب التحذير يتكون من (المحَذِّر، والمحَذَّر، والمحذور أو المحَذَّر منه)، وهناك خمس صور للتحذير الاصطلاحي لا بد من الإشارة إليها، وهي[4]:

أولًا: صورة تقتصر على ذكر المحذر منه، دون تكرار ولا عطف، كتحذير الطفل من النار، فتقول له: النار، وحكمه جواز نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه.

ثانيًا: صورة تشمل على ذكر (المحذر منه)، اسما ظاهرًا أو معطوفًا عليه مثله بالواو دون غيرها، نحو: (البرد البرد) أو (البرد والمطر)، وحكمه وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا.

ثالثًا: صورة تشمل على ذكر اسم ظاهر للمحذر، بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه، سواء أكان مكررًا أم غير مكرر، معطوفًا عليه بالواو مثيلًا له أو غير معطوف، كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل: (يدك) أو (يدك يدك) أو (يدك وملابسك)، وحكمه وجوب نصب الاسم السابق الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه، والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا، فإن كان الاسم منفردًا فحكمه حكم النوع الأول.

---

(1) البيت للبيد، ديوانه، 169.

بلاقع: الديار التي ارتحل سكانها، في خالية.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 153/3، وما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله القيرواني،266/1.

(3) النحو الوافي، عباس حسن، 126/4.

(4) انظر: المرجع السابق، 127/4.

رابعًا: صورة تشمل على اسم ظاهر مختوم بكاف الخطاب للمحَذَّر، ويكون هو الذي خاف عليه ولكن عطف عليه بالواو دون غيرها المحَذَّر منه، نحو: (يدك والسكين)، وحكمه وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف، وأن يكون عامل النصب محذوفًا مع مرفوعه وجوبًا.

خامسًا: صورة تشمل على ذكر المحذر ضميرًا منصوبًا للمخاطب، وهو (إياك) وفروعه، وبعده المحذر منه اسمًا مسبوقًا بالواو، أو مجرورًا بالحرف (من)، نحو: (إياك والبخل بمالك) و(إياك من مؤاخاة الأحمق)، وحكمه وجوب ذكر المحَذَّر منه، ووجوب نصب الضمير باعتباره مفعولًا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه، أما الاسم المذكر بعد الضمير، فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبًا. وقد ترد صورة أخرى وهو عدم ذكر حرف العطف الواو أو حرف الجر من قبل المحذر منه، وذلك للضرورة الشعرية كما في الشاهد الآتي، يقول الشاعر:

إِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــــراءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[1]

الشاهد: في قوله (إياك المراءَ) حيث جاء بالمحذور من غير واو العطف أو حرف الجر، وكان الأصل أن يقول: (إياك والمراء) أو (إياك من المراء)، وذلك للضرورة الشعرية[2].

فأضمر بعد إياك فعلًا آخر، فينصب (المراء) بفعل غير الذي نصب (إياك)، كأنه لما قال: (إياك إياك) اكتفى، ثم قال: (اتق المراء)[3]، قال ابن مالك: ولا يحذف العاطف بعد (إيا) إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بـ (من)، وتقديرها مع (أن تفعل) كافٍ[4].

7- حذف نون (ليتني)

كَمُنْيَةِ جَـــابِرٍ إِذْ قَـــال لَيْـــتِي أُصَـــادِفُه ويَهْلِكَ جُـــلُّ مَـــالي[5]

(1) البيت للفضل بن عبد الرحمن، خزانة الأدب، 63/3.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد، 213/3، شرح المفصل، لابن يعيش، 390/1.

(3) انظر: الكتاب، لسيبويه، 279/1، الأصول في النحو، لابن السراج، 251/2.

(4) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 85/3.

(5) البيت لزيد الخيل، ديوانه، 87.

الشاهد: في كلمة (ليتي) حيث يرى المبرد أن حذف نون الوقاية من (ليت) الناصبة لياء المتكلم إنما هو من ضرورة الشعر[1]، وأن الضرورة أن تَرُد الأشياء إلى أصلها، والأصل الياء وحدها، وليست (ليت) بفعل، إنما هي مشبهة، وكذلك سيبويه يرى أنها من الضرورة الشعرية[2]، حيث إن نون الوقاية تلحق أواخر الأفعال المتصل بها ياء المتكلم فهي تقي الفعل من الكسر[3].

بينما يرى الفراء أنه لا يلزم مجيء نون الوقاية مع ليت؛ بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، ويعد حذفها نادرًا وليس شاذًا[4].

8- حذف الفاء من جواب (أمّا)

أَمّـــا القِـــــتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُـــــــمُو وَلَكِـــــن سَيْرًا فِي عِراضِ المَـــواكِبِ[5]

الشاهد: قوله: "لا قتال لديكمو" حيث حذف الفاء من جواب (أمّا) مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة[6].

(أمّا) حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه بمهما يك من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط[7]، فلذلك لزمته الفاء نحو: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ** ﴾[8]، والمعنى مهما يكن من شيء لا تقهر اليتيم، ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف[9]، كقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ** ﴾ [10]، والأصل: فيقال لهم أكفرتم.

9- حذف لام الأمر

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 385/1.
(2) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 108/1.
(3) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 108/1.
(4) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 112/1، النحو الوافي، لعباس حسن، 281/1.
(5) البيت للحارث بن خالد المخزومي، ديوانه، 45.
(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 69/2.
(7) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 52/4.
(8) [الضحى: 9].
(9) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، 579/2.
(10) [آل عمران: 106].

عَلَى مِثْلِ أَصْحـــــابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْـــهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[1]

مُحَـــمَّدُ تَفْدِ نَفْسَـــكَ كُـــلُّ نَفْـــسٍ إِذَا مَا خِفْـــتَ مِنْ شَـــيْءٍ تَبـــالا[2]

الشاهد في البيتين: كلمة (يبك، وتفد) حيث حذف لام الأمر، وجزم الفعلين بها مضمرة، وهذا للضرورة الشعرية[3].

وقد أجاز ابن مالك حذفها في الشعر؛ لأنه محل الاختصار والتغيير[4]، مع العلم أن الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام، وتلزمه لإفادة معنى الأمر[5]، بينما يرى الكوفيون أنه يجوز حذف حرف الجزم وبقاء عمله في كلام العرب[6].

ويقول سيبويه: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء"[7].

10- حذف همزة الاستفهام

لَعَمْـــرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـــتُ دَارِيًا بِسَبْـــعٍ رَمَيْنَ الجَـــمْرَ أَمْ بِثَمَـــانِ؟[8]

الشاهد: في قوله (بسبع .. أم بثمان) حيث حذف همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها، وهذا جائز في ضرورة الشعر[9]، والمراد (أبسبع)؛ لأنه دل عليها (أم).

---

(1) البيت لمتمم بن نويرة، ديوانه، 84.

البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر. فاخمشي: فاخدشي وجهك.

(2) البيت لحسان أو لأبي طالب أو للأعشى، انظر: خزانة الأدب، 11/9.

تبالا: التبال: سوء العاقبة، (وتبله الدهر): رماه بمصائبه.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 130/2، شرح التسهيل، لابن مالك، 59/4.

(4) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 59/4.

(5) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 291/4.

(6) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 433/2.

(7) الكتاب، لسيبويه، 9/3.

(8) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، 266.

(9) انظر: المرجع السابق، 194/3، وشرح المفصل، لابن يعيش، 104/5.

وقد قرأ ابن مُحَيْصِن[1]: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2] بحذف همزة الاستفهام، وقد جاءت (أم) متصلة، لوجود ما دل على معنى الاستفهام.

و(أم) إما أن تكون متصلة وهي التي تأتي بعد همزة التسوية، أو منفصلة تفيد الإضراب كـ (بل)[3] نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [4].

11- حذف الألف والنون من (فلان) في غير النداء

... ... فِي لَجَّـــةٍ أَمْسِـــكْ فُـــلَانًا عَنْ فُلِ[5]

الشاهد: في كلمة (فلِ) حيث حذفت الألف والنون للضرورة، والأصل أن يقول (فلان عن فلان)، وإنما حذفت تخفيفًا، واستعماله في غير النداء ضرورةً[6].

و(فلان) هو كناية عن اسم سمي به المُحَدَّث عنه، خاص غالب، وبناؤه على حرفين خاص بالنداء[7]، يقال: (يا فل) للرجل و(يا فلة) للمرأة، بمعنى (يا فلان) و(يا فلانة)، وهما الأصل، ولا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في ضرورة[8].

12- حذف حرف النداء مع ترخيم المنادى

جَـــارِيَ لَا تَسْتَنْكِـــــــرِي عَذِيـرِي ... ...[9]

---

(1) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 361/3.

(2) [البقرة: 6].

(3) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 230/3.

(4) [يونس: 37-38].

(5) هذا البيت لأبي النجم، خزانة الأدب، 389/2.

هذا عجز بيت، وصدره: تَضِلُّ مِنِّي إِبْلِي بِالهَوْجَلِ ... ...

(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 238/4، وشرح المفصل، لابن يعيش، 146/1.

(7) انظر: الكتاب، لسيبويه، 248/2.

(8) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 419/3.

(9) البيت للعجاج، ديوانه، 332/1.

هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

عذيري: ما يعذر عليه الإنسان إذا فعله.

الشاهد: في كلمة (جاريَ) حيث حذف حرف النداء قبل المنادى (جاريَ)، وهو يريد (يا جارية)، فحذف تاء التأنيث وحذف أداه النداء، وذلك ضرورة[1]، ومعلوم أن (جارية) اسم جنس، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه؛ فمن النحاة من قال: ليس هو من الضرورات التي تجوز إلا في الشعر، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز في كل حال[2]، والراجح أنه قليل.

ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به، فلا تقول: (لَزَيدٍ)، وأنت تريد: يا لَزَيدٍ، لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي[3]، وكذلك المندوب لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ لأنهم يختلطون، ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك كأنهم يترنمون فيها[4].

13- حذف حرف العلة

حَـــتَّى تَذَكَّـــرَ بَيْضـــــاتٍ وَهَيَّجَهُ يَـــوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْـــهِ الدَّجْنُ مَغْيُـــومُ[5]

الشاهد: كلمة (مغيوم) حيث جاءت اسم مفعول من دون إعلال، والقياس حذف العلة، فتقول: (مَغِيم)، وقد جاءت كذلك للضرورة الشعرية[6].

ويعتل اسم المفعول إذا كان فعله معتلًا، ويرى سيبويه والأخفش أن المحذوف هو عين الفعل[7]، فنقول مثلًا: (شاب – مَشيب) و(هاب – مَهوب).

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 259/4.
(2) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 54/4.
(3) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 366/1.
(4) انظر: الكتاب، لسيبويه، 231/2.
(5) البيت لعلقمة بن عبدة، ديوانه، 59.
الدجن: المطر الغزير.
(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 239/1.
(7) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 449/5.

أما بنو تميم فإنهم يُتِمُّون مفعولًا من الياء فيقولون: (مخيوط ومكيول)[1]، وكما في الشاهد السابق يقولون: (مغيوم)، وفي شواهد أخرى ذكرها المبرد في كتابه، مثل: (مطيوبة[2] ومغيون[3]، فقد اعتبرها المبرد من الضرورة الشعرية، أما بنو تميم فلا يعتبرونها من ضرورات الشعر فهم يقيسونها على الأصل.

في حين أنهم لا يقولونها مع الواو؛ لأن الضمة لا تثقل على الياء ثقلها على الواو[4].

14- هاء ضمير المفرد المذكر الغائب

فَإِنْ يَكُ غَـــــثًا أَوْ سَمِـــيـــنًا فَإِنَّنِي سَـــأَجْعَلُ عَيْنَيْهِي لِنَفْـــسِهِ مَقْنَعًا[5]

الشاهد: كلمة (عينيهي) حيث ألحق بهاء الصلة حرف المد الياء، على الرغم من وقوع هاء الصلة بعد حرف ساكن وهو الياء، وذلك للضرورة الشعرية[6].

ولا بد من الإشارة إلى حالات هاء الضمير كما يراها المبرد[7]:

أولًا: إنَّ هاء الضمير يجب أن تُلحق بواو زائدة عند الوصل، وذلك إذا جاءت بعد مضمومٍ أو مفتوحٍ.

ثانيًا: إذا جاء قبل الهاء كسرةٌ جاز أن تتبعها واو أو ياء، أما الواو فعلى الأصل، وأما الياء فعلى المجاورة، وأهل الحجاز يبقونها على الأصل، يقولون في قوله تعالى: ﴿**فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الأرضَ**﴾ [8] على لغة أهل الحجاز.

---

(1) انظر: الخصائص، لابن جني، 261/1.

(2) وَكَأَنَّها تُفّاحَةً مَطْيُوبَةٌ.

(3) في نحو قول الشاعر: نبئت قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد مغيون

(4) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 451/5.

(5) البيت لمالك بن خريم الهمداني، خزانة الأدب، 288/1.

(6) انظر: المرجع السابق، 175/1.

(7) انظر: المرجع نفسه، 175/1-177.

(8) [القصص: 81]، انظر: الحجة للقراء السبعة، 61/1، والمحتسب لابن جني، 66/1.

ثالثًا: إذا كان قبل الهاء واوًا أو ياءً أو ألفًا، فإنّ الحذف هو المقدّم، وإن شئت ألحقت الواو على الأصل، ومثاله على لغة أهل الحجاز ﴿فَأَلْقَى مُوْسَى عَصَاهُو﴾[1].

رابعًا: إن كان قبل الهاء حرفٌ ساكن غير المد، فأنت مخيرٌ بين الإثبات والحذف.

والشاهد السابق ذكر الشاعر كلمة (لنفسه) دون واوٍ زائدة، وجاء ذلك اضطرارًا ليستقيم الوزن، كما في الأبيات الآتية أيضًا:

أوْ مُعْـــبَرُ الظَّهْـرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِـــهِ ما حَـــــجَّ رَبُّـهُ فِي الدُّنْيا ولا اعْتَمَرا[2]

الشاهد: في كلمتي (وليته، وربه) حيث حذف الياء والواو بعد الهاء فيهما، مع أن حقهما إثبات المدّ، ولكن حذفه للضرورة[3]، وكذلك في البيت الآتي:

وَما لَـــــهُ مِنْ مَجْدٍ تَلـــــيدٍ وَما لَهُو مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبا[4]

فحذف الواو بعد الهاء في (له) الأولى، وقد يضطر الشاعر إلى ما هو أبعد من ذلك فيحذف الحركة، ومن ذلك قول الشاعر:

فَظِلْتُ لَـــدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُرِيغُـــــهُ ومِطْـــوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقـــــانِ[5]

ونقل أبو الفتح عن الأخفش أنّ تسكين الهاء في هذا النحو لغة أَسْدِ السَّراة، وبني عقيل وبني كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له)[6].

15- التثنية

(1) [الشعراء: 4]، انظر: الحجة للقراء السبعة، 209/1.

(2) لم أعثر على قائله، معبر الظهر: يصف بعيرًا ممتلئة باللحم مع كثرة وبره.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 176/1.

(4) البيت للأعشى، ديوانه، 2.

(5) هذا البيت للشاعر يعلى الأحول الأزدي، من شعراء الصعاليك، خزانة الأدب، 401/2.
مطواي: تثنية مطو، وهو الصاحب والنظير.

(6) انظر: المقتضب، للمبرد، 177/1.

فَلَـــوْ أنَّا عَلــى حَجَـــرٍ ذُبِحْـــنا جَـــرى الدَّمَـيَانِ بِالخَـــبَرِ اليَقِينِ[1]

الشاهد: في كلمة (الدميان) حيث أرجع الحرف الساقط ضرورةً عند التثنية ليستقيم الوزن[2].

ومتى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة، فإنها تردّ إليه في التثنية، وإذا لم يرجع الحرف الساقط في الإضافة، لم يرجع في التثنية[3]، مثل: (أب، وأخ) فإنك تقول في التثنية: (أبوان، وأخوان)، وذلك أنك في الإضافة تقول: (أبوك، وأخوك). أما في (دم) فإن لامها لا ترجع في الإضافة تقول (دمك)، فيجب حذفها عند التثنية فتقول (دمان).

(1) البيت للمثقب العبدي، ملحق ديوانه، 283.

(2) انظر: المرجع السابق، 366/1.

(3) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 205/3.

المبحث السابع

النداء

والنداء يعرف بـ: طلب إقبال المخاطب إليه بالحرف (يا) أو إحدى أخواتها، سواء كان الإقبال حقيقيًا، أو مجازًا يقصد به طلب الاستجابة، كنداء الله سبحانه وتعالى. وفي هذا المبحث حاولت جمع الشواهد النحوية التي اتسمت بالشذوذ أو الضرورة، ووضعتها في موضوعات ارتبطت بعنوان هذا المبحث على النحو الآتي:

نداء ما فيه أل

مِنَ أَجْلِكِ يَا الـــتِّي تَيَّمْتِ قَلْـــــبِي وَأَنْتِ بَخِيـــلَةٌ بِالـــــوُدِّ عَـــنِّي[1]

الشاهد: في قوله: (يا التي) حيث دخلت (يا) على (التي)، ودخول حرف النداء على ما فيه (أل) لا يجوز إلا في لفظ الجلالة "الله"، ودخولها هنا شاذ للضرورة، حيث شبهها بلفظ الجلالة الله، لما كانت الألف واللام لا تنفصل عن (التي)[2].

وجاء في الكتاب قول سيبويه: "وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرف، وذلك أنه إذا قال: (يا رجل) و(يا فاسق)، فمعناه كمعنى (يا أيها الفاسق) و(يا أيها الرجل)، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة"[3]، فيرى أن التعريف بالنداء يغني عن التعريف بأل.

وكذلك الأمر في قول الشاعر:

إِنِّـــي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَا دَعَـــوْتُ يَا اللَّـــهُمَّ يَا اللَّـــهُمَّا[4]

---

(1) البيت بلا نسبة، خزانة الأدب، 293/2.

(2) انظر: المقتضب للمبرد 241/4، وشرح المفصل لابن يعيش 343/1.

(3) الكتاب لسيبويه 197/2.

(4) البيت لأبي خراش، خزانة الأدب، 295/2.

الشاهد: في قوله (يا اللهم)، حيث دخل حرف النداء على المعرف بأل، وهذا لا يجوز إلا في لفظ الجلالة (الله)، وقد عوض في اللهمّ عن حرف النداء يا بالميم، وهذا من ضرورات الشعر[1].

وقد اختلف النحاة في الميم المشددة في (اللهمّ)، فاعتبرها البصريون أنها عوض عن حرف النداء، فهم لا يجمعون بين حرف النداء والميم المشددة في الكلام، فإن ورد ذلك في شعر فهو شاذ لا يقاس عليه، وقال قوم –ومنهم الفراء–: إن هذه الميم بقية كلمة وأصل العبارة (يا الله أمنا بخير)، وقد أنكر ذلك الزجاج وشنع على القائل به[2].

وقد جاء عن العرب في الأمثال قولهم: (افْتَدِ مَخْنُوقُ) و(أَصْبِحْ لَيْلُ) و(أَطْرِقْ كَرا)، يريدون ترخيم الكروان فيمن قال: (يا حارُ)، فأجاز المبرد في الأمثال ما يستجاز في الشعر، وذلك لكثرة الاستعمال لها[3]، فيما اعتبره ابن يعيش شاذًا[4].

(1) انظر: المقتضب للمبرد 241/4.

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 280/1.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 261/4.

(4) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 365/1.

المبحث الثامن

مسائل متفرقة

جمعت في هذا المبحث الشواهد النحوية المتبقية التي اتسمت بالشذوذ والضرورة، والتي لم أضع لها عنوانًا مشتركًا، وكانت في موضوعاتٍ على النحو الآتي:

1- مجيء (هذان) في موضع النصب على هيئة الرفع

قال تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1]

الشاهد: مجيء كلمة (هذان) على هيئة الرفع، والظاهر يقتضي أن تكون (هذين)، وقد قُرأت هذه الآية على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بتشديد (إن) و(هذان) بالألف، (إِنَّ هَذانِ لَساحِران)، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف[2]، وهذه القراءة لها توجيهان:

1. أنّها على لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون المثنى رفعًا، ونصبًا، وجرًا بالألف[3].
2. أن الألف في (هذا) مثل الياء في (الذي)، حين أضيف لها النون أصبحت تفيد الجمع (الذين)، وحين أضيفت النون لـ(هذا) أصبحت تفيد المثنى[4].

والراجح عندي الرأي الأول، ولا أميل للرأي الثاني.

الوجه الثاني: بتخفيف (إن) و(هذان) بالألف، (إِنْ هَذانِ لَساحِران)، وهي قراءة ابن كثير، وحفص[5]، وهذه القراءة لها أربعة توجيهات:

1. أنّ (إنْ) أهملت، و(هذان) مبتدأ، و(ساحران) الخبر، واللام للفرق بين النافية والمخففة[6].

---

(1) [طه:63].

(2) انظر: حاشية المقتضب، للمبرد، 361/2، والحجة في القراءات السبع، 242/1.

(3) انظر: معاني القرآن، للفراء، 184/2، وشرح المفصل، لابن يعيش، 357/2، وشرح ابن عقيل، 59/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 145/1.

(4) انظر: معاني القرآن، للفراء، 184/2.

(5) انظر: حاشية المقتضب، للمبرد، 361/2، والحجة في القراءات السبع، 242/1.

(6) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 357/2.

2. أنّ (إنْ) بمعنى (نعم)، و(هذان) مبتدأ، و(ساحران) الخبر، واللام زائدة للتوكيد[1].

3. أنّ (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير: (ما هذان إلا ساحران)[2].

4. أنّ (إنْ) مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأنٍ محذوف، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر (إنْ)، والتقدير: (إنه –أي الحال والشأن– هذان لساحران)[3].

والراجح عندي التوجيه الثالث.

الوجه الثالث: بتشديد (إن) و(هذين) بالياء، (إِنَّ هَذَيْنِ لَساحِران)، وهي قراءة أبي عمرو[4]، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب، لكنها أشكلت من حيث رسم المصحف، واحتج أبو عمرو بأنه بلغه عن بعض أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "إنَّ في المصحف لحنًا ستقيمه العرب"[5].

2- الإبدال

لَـــها أَشَـــارِيـــرُ مِـــنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّـــعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرانِيـــها[6]

وهنا يرى المبرد الشاهد: في كلمة (الثعالي وأرانيها)، حيث إن الشاعر لما اضطر لاستقامة القافية، وألا ينكسر الشعر أبدل الباء حرف الياء[7]، فأصلهما (الثعالب وأرانبها)، وكذلك قال سيبويه[8]، ويرى ابن السراج أن ذلك من قبيح ما جاء في ضرورة الشعر[9].

---

(1) انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، 58/2، وشرح المفصل، لابن يعيش، 357/2.

(2) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 27/1.

(3) انظر: شرح ابن عقيل، 59/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، 119/1.

(4) انظر: حاشية المقتضب، للمبرد، 361/2، والحجة في القراءات السبع، 242/1.

(5) انظر: معاني القرآن، للفراء، 183/2.

(6) البيت لأبي كاهل اليشكري، الدرر الكامنة، أبو الفضل بن حجر، 47/3.
أشاريرُ: قطع قديد من اللحم. تتمره: تجففه.

(7) انظر: المقتضب، للمبرد، 382/1.

(8) انظر: الكتاب، لسيبويه، 273/2.

(9) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 468/3.

ولا بد من الإشارة إلى أن حرف الياء هو أوسع حروف الإبدال، حيث تبدل من ثمانية عشر حرفًا، وهي: (الألف والواو والسين والباء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والدال والعين والكاف والتاء والثاء والجيم والهاء والهمزة)[1].

وقد ذكر المبرد شاهدًا آخر قلب فيه الشاعر الياء من حرف العين، يقول الشاعر:

وَمَنْهَـــــلٍ ليْـــــسَ لَه حَـــوازِقُ ولِضَـــفادِي جَمِّـــــه نَقَـــــانِق[2]

الشاهد: حيث في كلمة (ضفادي) حيث أبدل العين حرف الياء في (ضفادي)، وذلك للضروة الشعرية، فأصلها (ضفادع)[3].

3- التأنيث الحقيقي

لَقَـــــدْ وَلَدَ الأُخَيْـــطِلَ أُمُّ سَـــــوْءٍ ... ... [4]

الشاهد: في كلمة (ولد) حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي، وهذا جائز جوازًا حسنًا في الشعر للضرورة[5].

ويقول ابن السراج: "إن التأنيث الحقيقي[6] لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح"[7].

بينما يرى ابن جني، أنه لما فصل بين الفعل وفاعله جاز حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقيًا[8]، وهذا يجيزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك[9]؛ لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله، بعد الفعل بالفصل عن فاعله، وضعفت عنايته به، غير أن الاقتران أفضل من

---

(1) انظر: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، 244/1.

(2) البيت لخلف الأحمر، خزانة الأدب، 438/4.

(3) انظر: المقتضب، للمبرد، 381/1.

(4) هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... عَلَى بَابِ اسْتِها صُلْبٌ وَشَامُ
البيت لجرير، ديوانه، 283.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 146/2.

(6) التأنيث الحقيقي هو: كل مؤنث له ذكر، انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 173/1.

(7) الأصول في النحو، لابن السراج، 173/1.

(8) انظر: الخصائص، لابن جني، 416/2.

(9) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 142/1.

التجرد[1]، أما الأخفش فإنه يرى أنه إذا فصل بين الفعل وفاعله بـ (إلا) وجب حذف التأنيث إلا في ضرورة الشعر، وجوزه ابن مالك في النثر[2]، استنادًا على قراءة من قرأ: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلّا صَيْحَةً**﴾[3] برفع صيحة.

4- تنكير اسم كان وتعريف خبرها

كَـــأَنَّ سُلَافَـــــةً مِنْ بَيْـــتِ رَاسٍ يَكُـــــونُ مِزَاجَـــها عَسَـــلٌ وَمَاءُ[4]

الشاهد: في قوله: (مزاجَها عسلٌ وماء) حيث جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وهذا مما يضطر إليه الشعراء[5]، لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد[6].

ويرى ابن مالك أن الشاعر ليس مضطرًا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، و(مزاجها عسل): مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان[7]، وفسره السيوطي بأنه لما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل والمنصوب مشبهًا بالمفعول به، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع[8].

وقد روى أبو عثمان المازني هذا البيت: (يكون مزاجُها عسلًا وماءُ) برفع (المزاج) على أنه اسم يكون وهو معرفة، و(عسلًا) الخبر[9].

5- خروج سوى عن الظرفية

تَجـــانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمـــامَةِ نـاقَتِي وَمَا قَصَـــدَتْ مِنْ أَهْلِـــهِ

---

(1) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 98/2.

(2) انظر: المرجع السابق، 99/2.

(3) [يس: 29]، وتقدير قراءة الرفع، إن كانت عقوبتهم إلا صيحة، أو نحو ذلك.

(4) البيت لحسان بن ثابت، ديوانه، 71.

سلافة: أول ما يسيل من ماء العنب. بيت رأس: اسم مكان يقع في الشام.

(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 91/4.

(6) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، 83/1.

(7) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 356/1.

(8) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، 435/1.

(9) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 341/4.

(10) البيت للأعشى، ديوانه، 139.

الشاهد: في قوله (لسوائكا) حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة، وهو عند المبرد من ضرورات الشعر، حملًا على (غير)[1].

وكذلك الأمر في قول الشاعر:

وَلَا يَنْطِـــقُ الفَحْـــشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُـوا مِـــنَّا وَلَا مِنْ سِـــوائِنا[2]

الشاهد: في قوله (من سوائنا) حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة، وهو عند المبرد من ضرورات الشعر[3]، وقال سيبويه: "لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير"[4].

والكوفيون يستدلون بهذه الأبيات وغيرها على أن (سوى) تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأ وفاعلًا واسمًا لـ(إنَّ) ومجرورًا بحرف جر، أما سيبويه وشيخه الخليل ومن بعدهم المبرد، يرون أنها بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب إلا في ضرورة الشعر[5].

وخلاصة الأمر أن للنحاة في (سوى) ثلاثة آراء[6]:

الأول: أن (سوى) ظرف مكان، وأنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسمًا غير ظرف؛ فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر؛ وهذا رأي الخليل وسيبويه والمبرد وجمهرة البصريين.

الثاني: أن (سوى) تستعمل ظرفًا منصوبًا على الظرفية، وتستعمل اسمًا غير ظرف، إلا أن استعمالها ظرفًا أكثر من استعمالها غير ظرف؛ وهو مذهب الرماني والعكبري.

الثالث: أن (سوى) تستعمل ظرفًا وتستعمل اسمًا غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصًا بالشعر، وهذا رأي الكوفيين وتبعهم ابن مالك. واستدلوا بالآتي:

---

(1) انظر: المقتضب، للمبرد، 349/4.

(2) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، ديوانه، 3/1.

(3) انظر: المرجع السابق، 350/4.

(4) الكتاب، لسيبويه، 407/1.

(5) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 239/1.

(6) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، 239/2.

1. أجمع أهل اللغة على أن قول القائل: (قاموا سواك) ووقوله: (قاموا غيرك) بمعنى واحد.
2. لم يقل واحد من أهل اللغة: إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وإنما تأولها البصريون بمعنى (بدلك)، ثم جعلوا بدلك بمعنى (مكانك).
3. وقوع العدد الكثير من الشواهد الشعرية والنثرية التي تخالف ملازمتها للنصب على الظرفية، إضافة للشواهد السابقة على وقوعها مجرورة بحرف الجر، قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود"[1]، وهناك شواهد على وقوعها مجرورة بالإضافة ومرفوعة بالابتداء ومرفوعة على الفاعلية واسمًا لـ(إن) لا يتسع المقام لذكرها، تؤكد كثرة ورودها على غير الظرفية.

6- جعل الكاف بمنزلة (مثل)

تستعمل الكاف المفردة في الكلام على ضربين: (جارة وغير جارة)، والجارة على ضربين: (حرف واسم)، فأما الحرف فما لم يقع مواقع الأسماء، وأما الكاف التي في تأويل الاسم، فالتي تقع مواقع الأسماء[2]، ومثلها ما ذكره المبرد في الشاهد الآتي، وهي تقع بمعنى (مثل):

... ... **وَصـــــالِياتٍ كَكَـــــما يُـــؤَثْفَيــنْ**[3]

الشاهد: في كلمة (ككما) حيث جعل الكاف الثانية اسم بمعنى مثل، وأدخل عليها كاف التشبيه الأولى وهي حرف، وذلك ضرورة[4]، وذلك أن الحروف لا تدخل على بعضها، وإنما تدخل حروف الجر على الأسماء[5]، فجرت الكاف الأولى التي هي حرف، الكاف الثانية التي هي اسم.

---

(1)

(2) انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، 291/1.

(3) هذا عجز بيت، وصدره: غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمادٍ كِنْفَيْنِ ... ...

البيت لخطام المجاشعي، خزانة الأدب، 313/2.

صاليات: وهي حجارة تثبت حول موقد النار ويوضع القدر عليها. يؤثفين: يثبتن لتوضع عليهن القدر.

(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 140/4.

(5) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش،504/4.

بينما يرى ابن هشام في كتابه مغني اللبيب أنه يحتمل أن الكافين حرفان؛ أكد بالكاف الثانية الكاف الأولى[1]، فهو بذلك يخالف قول العلماء الذين يقولون أن الكاف الثانية بمعنى مثل، ولا أميل لذلك؛ لأنه ورد في كلام العرب دخول الكاف على مثل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2].

7- إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[3]

الشاهد: في (ما مثلَهم بشرُ)، حيث أعمل (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها، وقد اعتبره المبرد خطأ فاحشًا، ولكنه أجاز نصبه على أن تجعله نعتًا مقدمًا، وتضمر الخبر[4]، وحكم هذا الإعمال الشذوذ عند سيبويه، وقال في بيت الفرزدق: لا يكاد يعرف[5]، وقيل في تخريج هذا البيت أقوال عديدة، منها:

القول الأول: إنكار رواية النصب، وأن البيت روي بالرفع[6].

القول الثاني: أراد الفرزدق وهو تميمي أن يتكلم بـ (ما) على لغة الحجازيين، لكنه لم يعرف شرطها عندهم فغلط[7].

القول الثالث: أنّ (بشر) خبر، و(مثلهم) مبتدأ، ولكنه بني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، والمبهم إلى مبني، يجوز بناؤه وإعرابه[8].

---

(1) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام 240/1.
(2) [الشورى: 11].
(3) البيت للفرزدق، ديوانه، 50.
(4) انظر: المقتضب، للمبرد، 191/4.
(5) انظر: الكتاب، لسيبويه، 60/1.
(6) انظر: شرح ابن عقيل، 304/1.
(7) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 271/1، وشرح ابن عقيل، 304/1.
(8) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 271/1، وشرح ابن عقيل، 304/1.

القول الرابع: أنّ (مثلهم) حال؛ لأن إضافة (مثل) لا تفيد التعريف، وهو في الأصل صفة لـ (بشر)، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحال، و(بشر) مبتدأ، والخبر: محذوف مقدم على المبتدأ؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف[1].

وقيل: إنّ (مثلهم) ظرف زمان، والتقدير: (وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر)، وقيل: أنّ (مثلهم) ظرف مكان، والتقدير: (وإذ ما مكانهم بشر)، أي: في مثل حالهم[2].

وقد أجاز الفراء نصب خبر ما مطلقًا، حتى وإن تقدم على المبتدأ[3].

8- فك الإدغام

الحَمْـــــدُ لله العَلِـــــيِّ الأَجْـلَلِ ... ...[4]

الشاهد: في كلمة (الأجلل) حيث فك إدغام المثلين للضرورة الشعرية[5].

وهذا مما يسمى في النحو بإظهار التضعيف: "وهو زيادة حركة، إلا أنها حركة مقدرة في الأصل، وهذا يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره"[6].

ولا بد من الإشارة إلى الحالات التي يجب فيها إدغام أول المثلين المتحركين[7]:

1. أن يكونا في كلمة.
2. ألا يتصدرا.
3. ألا يكونا في اسم على وزن (فُعِل، نحو: جُدِد) أو(فُعُل، نحو: ذُلُل) أو(فِعَل، نحو: كِلَل) أو(فَعَل، نحو: طَلَل).

---

(1) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 271/1.
(2) انظر: المرجع السابق، 271/1.
(3) انظر: همع الهوامع، للسيوطي، 450/1.
(4) هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ
البيت لأبي النجم العجلي، خزانة الأدب، 401/1.
(5) انظر: المقتضب، للمبرد، 279/1.
(6) الأصول في النحو، لابن السراج، 441/3.
(7) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 155/4.

4. ألا يتصل بأول المثلين مدغم فيه.

5. ألا يعرض تحريك ثانيهما.

وهنا جاءت هذه الكلمة موجَبة الإدغام، إلا أن الشاعر فك إدغامها ضرورةً.

وقد أورد المبرد شواهد أخرى، حيث يقول الشاعر:

تَشْكُــو الوَجَى مِنْ أَظْــلُلٍ وأَظْــلُلِ ... ...[1]

ويقول الشاعر:

مَهْــلًا أَعــادِلُ قَــدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّــي أَجُــودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُــوا[2]

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿**لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ**﴾[3].

---

(1) البيت للعجاج، ديوانه، 47.

هذا صدر بيت، وعجزه: ... ... مِنْ طُولِ إِمْلالٍ وظَهْرٍ أَمْلَلِ

الوجى: أن يرق جلد خفها فينشق ويخرج منه الدم. أظلل وأظلل: أراد أظلّ يدها وأظلّ رجلها.

(2) البيت لقعنب بن أم صاحب، خزانة الأدب، 150/1.

ضننوا: بخلوا.

(3) [الصف: 5]

الخاتمة

بعد هذا الجهد الطويل والعمل الدؤوب، وقبل أن أغادر هذا الميدان، أضع بين أيديكم خلاصة هذا الجهد، في مجموعةٍ من النتائج والتوصيات.

أولًا: النتائج

1. انفضاض العلماء الأوائل، وقلة الشُّرّاح والدارسين لهذا الكتاب؛ ناتج عن أن الزنديق ابن الرّاوَنْدِي هو من نقل هذا الكتاب، وهو ما دفع العلماء للجفاء والبعد عنه، رغم أنه الكتاب الأول الذي أُلِّفَ في النحو بعد كتاب سيبويه، فهو كنز لا يمكن أن يتجاهله أحد.
2. الشواهد القرآنية كان لها نصيب وافر من الذكر في كتاب المقتضب، فقد بلغت اثنتي عشرة وست مائة آية، فتجدها قاربت على الشواهد الشعرية التي بلغت واحدًا وخمسين وسبع مائة بيتٍ.
3. قد يكون مأخذًا على المبرد أنه ضعّف وخطّأ وأبطل وردّ بعض القراءات القرآنية التي خالفت قواعده النحوية؛ وهذا قد يكون ناتجًا عن أنه لم يكن وقتها مدركًا للقراءات الصحيحة والمتواترة.
4. لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف، سوى خمسة أحاديث لم ينسب إلا حديثًا واحدًا إلى النبي ﷺ، وقلة الاستشهاد بالحديث عند المبرد وغيره من العلماء الأوائل دفع بعض المتأخرين للإنكار عليهم، والخوض في خلاف كبير عن حكم الاستشهاد بالحديث النبوي.
5. قدم القياس في الفصل بين كثيرٍ من المسائل الخلافية، لكنه لم يقدمه على كثير السماع، فقد غلَّب المطَّرد وإن خالف القياس، معللًا لذلك.
6. اتسم كتابه بتداخل الموضوعات وتكرارها، وكذلك بالإحالات في كثير من المواضع، ثم يسهو عنها ولا يعود إليها.
7. كان المبرد –رحمه الله– لا يستشهد إلا من كلام العرب الذين عاشوا في كبد الصحراء، ولم تخالط ألسنتهم أهل الحواضر.
8. كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة المبرد ومؤلفاته، فقد استقى من شواهده قرابة الثمانين وثلاث مائة (380) شاهدٍ، وهذا لم يمنع استقلالية آراء المبرد، وتفرده ببعض المسائل، واختلافه مع سيبويه وغيره من العلماء الأوائل.

9. لم يستعمل المبرد لفظ (الشاذّ) في كتابه إلا نادرًا، وكان يستعيض عنها بألفاظ أخرى، مثل: (ممتنع- استنكر- قبيح- غلط- قليل- ليس من كلامهم- استوحشوه- أكره هذا الوجه- لحن- خطأ فاحش- ليس بالوجه)، وهذا متفهم، حيث إن المصطلحات تأخذ دورة حتى تستقر أخيرًا.

10. أما لفظة (الضرورة) بمشتقاتها، فقد استعملها كثيرًا في الدلالة على خروج اللفظة عن المألوف، غير أنه نسب هذا الاضطرار للشاعر في شعره، دون الكلام النثري.

ثانيًا: التوصيات

1. العمل على تهذيب كتاب المقتضب، وإعادة ترتيب أبوابه؛ لما فيه من تداخل للموضوعات، وإحالات كثيرة.

2. الالتفات إلى المبرد وكتابه المقتضب؛ لما فيه من الكنوز العظيمة واللآلئ الجسيمة، غفل عنها الدارسون.

وصلّ اللهم على محمد وآله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات

فهرس الآيات

الآيـــــــــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِذَا لَقُوا الّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنّا ﴾	البقرة	14	108
﴿فَمَنِ اضْطُرّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	173	82
﴿ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾	البقرة	208	57
﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾	البقرة	249	58
﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	البقرة	284	106
﴿ فَأَمّا الّذِينَ اسْوَدّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾	آل عمران	106	119
﴿ لاَ تَحْسَبَنّ الّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَواْ ﴾	آل عمران	188	60
﴿فَعَسَى اللّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ﴾	المائدة	52	115
﴿ وَكَذَلِكَ زُيّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ ﴾	الأنعام	137	101
﴿ وَلَقَدْ مَكّنّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾	الأعراف	10	103
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾	الأعراف	193	23
﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيّ عَنْ بَيّنَةٍ﴾	الأنفال	42	26
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللّهِ﴾	التوبة	30	113
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبّ العَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	يونس	38 - 37	121
﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مّمّا يَجْمَعُونَ﴾	يونس	58	62
﴿بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾	هود	41	24
﴿بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾	هود	41	24
﴿ إِنّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	يوسف	2	22

﴿ مَا هَـذَا بَشَراً﴾	يوسف	31	55
﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	الحجر	94	60
﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾	الإسراء	8	116
﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	الإسراء	100	34
﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	الكهف	25	27
﴿وَلَبِثُوْا فِيْ كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِيْنَ﴾	الكهف	25	110
﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾	طه	61	25
﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	طه	63	128
﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾	طه	81	25
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾	الأنبياء	18	106
﴿ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾	الحج	59	24
﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾	المؤمنون	29	23
﴿فَأَلْقَى مُوْسَى عَصَاهُو﴾	الشعراء	4	124
﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾	القصص	76	65
﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الْأَرْضَ﴾	القصص	81	35-123
﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	الروم	26	23-56
﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾	الروم	27	66
﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنّا مُؤْمِنِينَ ﴾	سبأ	31	60
﴿إِنْ كَانَتْ إِلّا صَيْحَةً﴾	يس	29	131
﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾	ص	6	23

﴿ قُلِ اللّهُمّ فَاطِرَ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشّهَادَةِ﴾	الزمر	46	56
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى	11	134
﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا﴾	الزخرف	33	26
﴿لَتَدْخُلُنّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ﴾	الفتح	27	57
﴿ مّا هُنّ أُمّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة	2	35
﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشّيْطَانُ﴾	المجادلة	19	103-40
﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾	الصف	5	136
﴿وَانْشَقّتِ السّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾	الحاقة	16	90
﴿وَاللّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	نوح	17	23
﴿وَتَبَتّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	المزمل	8	23
﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾	القيامة	25	23
﴿إِنّا هَدَيْنَاهُ السّبِيلَ إِمّا شَاكِرًا وَإِمّا كَفُورًا﴾	الإنسان	3	115
﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾	الفجر	29	57
﴿وَادْخُلِي جَنّتِي﴾	الفجر	30	57
﴿وَاللّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾	الليل	1	108
﴿ فَأَمّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾	الضحى	9	119
﴿قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ * اللّهُ الصّمَدُ﴾	االإخلاص	2-1	113

فهرس أبيات الشعر

فهرس أبيات الشعر

البيت		القائل	الصفحة
فَلّمّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُم وأُطفِئَتْ	مَصابِيحَ شُبَّتْ بِالعِشاءِ وَأَنْوُرُ	ابن أبي ربيعة	45
أيُّها المُنْكِحُ الثُريَّا سَهِيلًا	عَمْرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيانِ	ابن أبي ربيعة	65
لَعَمْــرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْــتُ دَارِيًا	بِسَبْــعٍ رَمَيْنَ الجَــمْرَ أَمْ بِثَمَــانِ؟	ابن أبي ربيعة	120
أُقاتِلُ حَتى لا أَرى لِي مُقاتِلًا	وَأَنْجُـو إذا غُمَّ الجَبانُ مِنَ الكَرْب	ابن أبي كعب	24
ثَلَاثُ مِئِينٍ قَــدْ مَــرَرْنَ كَوامِــلا	وَهــا أَنَذا أَشْتَــهِي مَــرَّ أَرْبَعِ	ابن الطرب	110
صَــعْدَةٌ نَابِتَــةٌ فِي حَــائِرٍ	أَيْنَــمَا الرِّيــحُ تُمَيِّلْـها تَــمِلْ	ابن جعيل	101
سَــأَتْرُكُ مَنْــزِلِي لِبَنِي تَمِــيمَ	وَأَلْحَــقُ بِالعِــراقِ فَأَسْــتَرِيحا	ابن حبان	106
فَإِنْ يَكُ غَــثًا أَوْ سَمِــينًا فَإِنَّنِي	سَــأَجْعَلُ عَيْنَيْهِي لِنَفْــسِهِ مَقْنَعًا	ابن خزيم	123
كَمْ بِجُــودٍ مُقْرِفٍ نَــالَ العُــلا	وَشَــرِيفٍ بُخْلُــهُ قَدْ وَضَــعَهُ	ابن زؤيم	99
وَماذا عَسى الواشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا	سِوى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكَ عاشِقُ	ابن عنين	65
لَمّــا رَأَتْ ســاتِيدَمَا اسْتَعْــبَرَتْ	للهِ دَرُّ اليَــــوْمَ مَنْ لَامَــــها	ابن قميئة	100
لا بــــارَكَ اللهُ فِي الغَــــوانِي هَلْ	يُصْبِحْــنَ إلَّا لَهُــنّ مُطَّلَــبُ	ابن قيس	90
نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها	بِسَجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلْحاتِ	ابن قيس	45
عَلَى أَنَّنِي بَعْــدَ مَا قَــدْ مَــضَى	ثَلَاثُــونَ لِلْهَــجْرِ حَوْلًا كَمِيــلَا	ابن مرداس	98
تَضِلُّ مِنِّي إِبْلِي بِالهَوْجَلِ	فِي لَجَّــةٍ أَمْسِــكُ فُــلَانًا عَنْ فُلِ	أبو النجم	121
إِنِّــي إِذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَــمَا	دَعَــوْتُ يَا اللَّــهُمَّ يَا اللَّــهُمَّا	أبو خراش	126
جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لَمّا سْتَتَبْتِهِ	وَمَا إِنْ جَزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلي	أبي ذؤيب	33

سَـــلَامُ اللهِ يَا مَطَـرٌ عَلَيْـــهَا	وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَـــرُ السَّـــلامُ	الأحوص	94
عَمَّرْتُكِ اللهَ إِلّا ما ذَكَرْتِ لَنا	هَلْ كُنْتِ جارَتَنا أَيامَ ذي سَلَمِ	الأحوص	65
فَظِلْتُ لَـــدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُرِيغُـــهُ	ومِطْـــوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقـــانِ	الأحول	124
وَما لَـــهُ مِنْ مَجْدٍ تَلـــيدٍ وَما لَهُو	مِنَ الرّيحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبا	الأعشى	124
تَجـــانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمـــامَةِ نـاقَتِي	وَمَا قَصَـــدَتْ مِنْ أَهْلِـــهِ لِسِـوائِكا	الأعشى	131
أَتَهْجُرُ لَيْلى لِلْفِراقِ حَبِيبَها	وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ	الأعشى	67
فَصِرْنا إِلى الحُسْنى وَرَقَّ كَلامُنا	وَرُضْـتُ فَذَلَّـتْ صَعْـبَةً أَيَّ إِذْلالِ	امرؤ القيس	24
لَهُ ما رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ	سَـــماءُ الإِلَهِ فَوقَ سَبْعِ سَمائِيا	أمية بن أبي الصلت	96
أَتَـــوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُـــونَ أَنْتُم؟	فَقالُوا: الجِنُّ. قُلْتُ: عِمُـوا ظَـلاما	ثابت	97
أَلَـمْ تَعْـلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي	فَـلا عِـيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِـلابَا	جرير	24
تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا	فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَ	جرير	67
فَيَوْمًا يُجارِينَ الهَـوى غَيْرَ ماضِيٍ	وَيَوْمًا تُرى مِنْهُنَّ غُـــولٌ تَغَـــوَّلُ	جرير	91
أَقِلِّـــي اللَّـــوْمَ عَـــاذِلَ والعِتَابَنْ	وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ	جرير	93
فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُـــمادَى لَيْلَةً	لَا أَسْتَطِـــيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَـــادِي	جرير	99
لَقَـــدْ وَلَدَ الأُخَيْـــطِلَ أُمُّ سَـــوْءٍ	عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ	جرير	130
أَمّـــا القِـــتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُـــمُو	وَلَكِـــن سَيْرًا فِي عِراضِ المَـواكِبِ	حارث المخزومي	119
لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحى	وَأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما	حسان	45
سَـالَتْ هُـــذَيْلٌ رَسُـــولَ اللهِ فَاحِشَةً	ضَـــلَّتْ هُذَيْلٌ بِما قَالَتْ وَلَمْ تُصِـــبِ	حسان	104
كَـــأَنَّ سُلَافَـــةً مِنْ بَيْـــتِ رَاسٍ	يَكُـــونُ مِزَاجَـــها عَسَـــلٌ وَمَاءُ	حسان	131

مُحَـمَّدُ تَفْدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْـسٍ	إِذَا مَا خِفْـتَ مِنْ شَـيْءٍ تَبـالا	حسان	120
غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمادٍ كِنْفَيْنِ	وَصـالِيـاتٍ كَكَـما يُؤَثْفَـيْنْ	خطام	133-105
كَـأَنَّ خُصْـيَيْهِ مِنَ التَّـدَلْدُلِ	ظَـرْفُ جِـرَابٍ فِـيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ	خطام	109
وَمَنْهَـلٍ ليْـسَ لَه حَـوازِقُ	ولِضَـفادِي جَمِّـه نَقـانِق	خلف الأحمر	130
لَقَـدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُـكَ فَاكْذَبَنْـها	فَإِنْ جَـزَعًا وَإِنْ إِجْـمَالَ صَـبْرِ	دريد	114
فَلْتَـأْتِيَنْكَ قَصَـائِدٌ وَلْيَرْكَبَـنْ	جَيْـشٌ إِلَيْكَ قَـوادِمَ الأَكْـوارِ	الذبياني	92
رَدَّتْ عَلَـيْهِ أَقَاصِـيهِ وَلَبَّـدَهُ	ضَـرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمِسْحـاةِ فِي الثَّأْدِ	الذبياني	96
كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِنْ إِيغَالِـهِنَّ بِـنَا	أَوَاخِـرِ المَيْسِ أَصْـوَاتُ الفَارِيـجِ	ذو الرمة	100
إِذَا عَـاشَ الفَـتَى مِائَتَيْنِ عَـامًا	فَقَـدْ ذَهَبَ اللَّـذَاذَةُ وَالفَـتَاءُ	الربيع	109
سَـوَّى مَسَـاحِيهِنَّ تَقْطِـيطَ الحُقَقْ	تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ	رؤبة	96
رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَامَّحَى	قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحا	رؤبة	116
سَـائِلْ فَـوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِـنِا	أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذي الأَكَـمِ	زيد الخيل	104
كَمُنْيَةِ جَـابِرٍ إِذْ قَـال لَيْـتِي	أُصَـادِفُه ويَهْلِكَ جُـلُّ مَـالي	زيد الخيل	118
أَلا أَيُّهَذا الزّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغى	وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هَل أَنْتَ مُخْلِدِي	طرفة	41
تَشْكُـو الوَجَى مِنْ أَظْـلُلٍ وأَظْـلُلِ	مِنْ طُولِ إِمْلالٍ وظهْرٍ أَمْلَلِ	العجاج	136
الحَمْـدُ لله العَلِـيِّ الأَجْـلَلِ	الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ	العجلي	135
يا نـاقُ سِـيرِي عَنَـقًا فَسِيـحَا	إِلَى سُلَيْـمانَ فَنَسْتَـرِيـحَا	العجلي	24
فَمَـتَى واغِـلٌ بَيْنَـهُمْ يُحَيُّـو	هُ وَتُعْطَفُ عَلَـيْهِ كَأْسُ السَـاقِي	عدي بن زيد	101
حَـتَّى تَذَكَّـرَ بَيْضَـاتٍ وَهَيَّجَهُ	يَـوْمُ الرَّذاذِ عَلَيْـهِ الدَّجْنُ مَغْيُـومُ	علقمة	122

دَعْ ذا وعَجِّـــلْ ذا وأَلْحِقْـــنا بِذَلْ	بِالشَّـحْمِ إنّـــا قَدْ مَلِلْـــناه بَجَلْ	غيلان	97
وَإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ	خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ	الفرزدق	44-112
قـد عَجِبَتْ مِنِّي ومِـنْ يُعَيْلِـــيَا	لَـــمَّا رأَتْنِي خَلَـــقًا مُقْلَوْلِـيا	الفرزدق	91
فَلَـــوْ كـــانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُه	ولَكِـــنَّ عَبْـدَ اللهِ مَـوْلَىً مَوَالِـيا	الفرزدق	91
كَمْ فِي بَنِي سَـــعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَـــيِّدٍ	ضَـــخْمِ الدَّسِيـــعَةِ مـــاجِدٍ نَفّاعِ	الفرزدق	99
تَرْفَـــعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَـــعُ لِي	نـــارًا إذا ما خَبَـتْ نِيرانُـــهُمْ تَـــقِدِ	الفرزدق	107
ثَـــــلاثُ مِئِينٍ لِلْمُـــلُوكِ وَفِيَ بِها	رِدائِي وَجَـلَّتْ عَنْ وُجُـــوهِ الأَهاتِمِ	الفرزدق	110
فَأَصْبَـــحُوا قَدْ أَعـــادَ اللهُ نِعْمَتَـــهُمْ	إِذْ هُـمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ ما مِثْلَـهُمْ بَشَـرُ	الفرزدق	134
إِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــراءَ فَإِنَّهُ	إِلَى الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ	الفضل بن عبد الرحمن	118
... ...	فَإِنَّـــهُ أَهْـــلٌ لِأَنْ يُؤَكْـرَمـــا	الفقعسي	105
مَهْـلًا أَعـادِلُ قَـــدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي	أَنِّـي أَجُـــودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُـــوا	قعنب	136
أَلَـــمْ يَأْتِـــيكَ والأَنْبـــاءُ تَنْمِي	بِمـــا لاقَت لَبُـــونُ بَنِي زِيـــادِ	قيس	85
وَمَا النَّـــاسُ إِلَّا كَالدِّيَـــارِ وَأَهْلُـهَا	بِـهَا يَـوْمَ حَلُّـوهَا وَغَـدْوًا بَلاقِعُ	لبيد	117
عَلَى مِثْلِ أَصْحابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي	لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْـهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى	متمم	120
فَلَـــوْ أَنَّا عَلـى حَجَـــرٍ ذُبِحْـــنا	جَـرى الدَّمَيَانِ بِالخَـــبَرِ اليَقِينِ	المثقب	125
وَلَا يَنْطِـــقُ الفَحْـــشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ	إِذَا جَلَسُوا مِـــنَّا وَلَا مِنْ سِـــوائِنا	المرار	132
عَمْـــرُو الذِّي هَشَمَ الثَّرِيـــدَ لِقَوْمِهِ	وَرِجَـــالُ مَكَّـــةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ	مطرود	113
لِكُلِّ دَهْـــرٍ قَدْ لبِســـتُ أَثْـــوُبًا	حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا	معروف بن عبد الرحمن	111
لَعَمْرُك ما أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ	عَلى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيّةُ أَوَّلُ	معن بن أوس	66

رَفَعَـــتْ رَأْسَـــــهَا إِلَيَّ وَقَـالَتْ	يَا عَــدِيًّا لَقَــدْ وَقَــتْكَ الأَوَاقِي	المهلهل	95
كَـــما خُطَّ الكِــتابُ بِكَفِّ يَـــوْمًا	يَهُـــودِي يُقـــارِبُ أَوْ يَــزِيلُ	النميري	131
عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِـــلادِ ابْنِ قادِرٍ	بِمُنْهَــمِرِ جَوْنِ الرَّبــابِ سَكُــوبِ	هدبة	115
عَسَى الكَــرْبُ الذِّي أَمْسَيْتُ فِيـــهِ	يَكُــونُ وَرَاءَه فَـــرَجٌ قَـــرِيبُ	هدبة	115
فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِــنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِـــنٌ	وَمَــنْ لا نُجِـرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَـزَّعا	هشام المري	101
سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحـــانًا نَعُـــوذُ بِهِ	وَقَبْلَــنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُـــمُدُ	ورقة بن نوفل	95
لَــها أَشَــارِيــرُ مِــنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ	مِنَ الثَّــعالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرانِيــها	اليشكري	129
أَوْ مُعْــبَرُ الظَّهْـرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِــهِ	ما حَـــجَّ رَبُّـهُ فِي الدُّنْيا ولا اعْتَمَرا		124
مِنَ أَجْلِكِ يَا الــتِّي تَيَّمْتِ قَلْـــبِي	وَأَنْتِ بَخِيــلَةٌ بِالـــوُدِّ عَـــنِّي		126

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. *أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية*، محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشيد – الرياض،ط1، 1405هـ.
2. *أبو عثمان المازني ومذاهبُهُ في الصرف والنحو*، الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي – بغداد، 1389هـ 1969م.
3. *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر*، أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت1117هـ)، دار الندوة – بيروت.
4. *أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية*، الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط2، الكويت، 1978م.
5. *أخبار النحويين البصريين*، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو السعيد (ت368هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، دار البابي الحلبي، ط1، (د.م)، 1966م.
6. *اختلاف المبرد مع سيبويه*، بحث في مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق المجلد الأربعون، الجزء الأول، 1965م.
7. *ارتشاف الضرب من لسن العرب*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1418هـ 1998م.
8. *ارتقاء السيادة في علم أصول النحو*، يحيى بن محمد المغربي أبو زكريا الشاوي (ت1096هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الأنبار – الرمادي، 1411هـ 1990م.
9. *أسرار البلاغة*، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، 1415هـ 1995م.
10. *أسرار البلاغة*، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار (ت471هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ت).

11. *أسرار العربية*: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي – دمشق ، 1377هـ 1957م.

12. *أسرار النحو*، شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (ت940هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.

13. *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت743هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1406هـ 1986م.

14. *الأشباه والنظائر في النحو*، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، ط2، دار المعارف العثمانية، 1360هـ 1940م.

15. *أصول التفكير النحوي*، علي أبو المكارم، دار غريب – القاهرة، ط1، 2006م.

16. *أصول النحو العربي*، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 2012م.

17. *أصول النحو العربي*، الدكتور محمد خير الحلواني، ط1، مطبعة الشرق – حلب، 1979م.

18. *أصول النحو في الخصائص لابن جني*، محمد إبراهيم محمد حسين صادق خليفة، بإشراف: الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1402هـ 1982م.

19. *الأصول في النحو*، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط3، 1417هـ 1996م.

20. *الأصول*، تمام حسان، عالم الكتب، 1420هـ 2000م.

21. *الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق*، الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف – مصر.

22. *الأعلام*، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

23. *الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة*، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، قدم له وعني بتحقيقه: يعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية– دمشق، (د.ط)، 1377هـ 1957م.

24. *الإقتراح في علم أصول النحو*، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.

25. *الأمالي الشجرية*، ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت 542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.

26. *الأمثال*، أبو عبيدة القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1400هـ 1980م.

27. *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ط1، 1406هـ 1982م.

28. *الانتصار لسيبويه على المبرد*، لأبي العباس احمد بن محمد بن ولاّد التميمي النحوي (ت 332هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت،ط1، 1416هـ 1996م.

29. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية–صيدا، ط1، 1424هـ 2003م.

30. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر–دمشق، (دت).

31. *ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، عبد اللطيف أبو بكر الزبيدي الشرجي (ت802هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1407هـ 1987م.

32. *الإيضاح في شرح المفصل*: أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، 1982.

33. *الإيضاح في علل النحو*، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط3، دار النفائس – بيروت، 1399هـ 1979م.

34. *البحث اللغوي* عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. احمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ط8، 2003م.

35. *البحر المحيط*، أبو حيان النحوي، مطبعة السعادة – القاهرة، ط1، 1328هـ.

36. *البرهان في علوم القرآن*، بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ)، دار الفكر، ط3، 1400هـ 1980م.

37. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية– صيدا، ط1، (د.ت).

38. *البلاغة*، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1405هـ 1985م.

39. *تاج العروس من جواهر القاموس*، محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.م)، (د.ت).

40. *تاريخ التراث العربي*، كارل بروكلمان، أشرف على ترجمته: محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، 1993م.

41. *تأريخ اللغات السامية*، أ ولفسون، دار القلم – بيروت.

42. *تاريخ بغداد*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1417هـ.

43. *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط1 ، المكتبة العربية – بيروت، 1406هـ 1986م.

44. *التدريب في تقريب التمثيل*، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1987م.

45. *التعريفات*، علي محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، اعتنى به: مصطفى يعقوب، مؤسسة الحسنى – المغرب، ط1، 1427هـ 2006م.

46. *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي– دمشق، ط1، 1428هـ 2008م.

47. *الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو (المصحف المرتل بواعثه ومخططاته)*، لبيب السعيد، دار الكاتب العربي – القاهرة.

48. *جمهرة الأمثال*، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهيل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت395هـ)، دار الفكر، دمشق، ط2، 2005م.

49. *الجنى الداني في حروف المعاني*، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، ط2، دار الآفاق الجديدة، 1403هـ 1983م.

50. *جهود المبرد اللغوية والصرفية والنحوية في كتاب الكامل*، بشرى خيّون لازم، بإشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايع، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، 1414هـ 1993م.

51. *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1417هـ 1997م.

52. *حجة القراءات*، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة بن زنجلة (ت403هـ)، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة– بيروت، 1998م.

53. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط4، 1418هـ 1997م.

54. *الخصائص*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية االعامة للكتاب، ط4، (د.ت).

55. *الخلاف بين سيبويه والأخفش دراسة نحوية*، حسن أسعد محمد، بإشراف الأستاذ الدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1418هـ 1998م.

56. *الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري*، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1390هـ 1971م.

57. *دراسات في فقه اللغة*، د. صبحي إبراهيم الصالح (ت1407هـ)، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ 1960م.

58. *الرواية والاستشهاد باللغة*، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، 1976م.

59. *سر صناعة الإعراب*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1421هـ 2000م.

60. *سير أعلام النبلاء*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط2، 1405هـ 1985م.

61. *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ 1974م.

62. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير– دمشق وبيروت، ط1، 1406هـ 1986م.

63. *شرح ابن الناظم*، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد طلب، دار الجيل – بيروت.

64. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة ودار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ 1980م.

65. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1419هـ 1998م.

66. *شرح التصريح على التوضيح*، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهري زين الدين المصري (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421هـ 2000م.

67. *شرح الكافية الشافية*، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– مكة المكرمة، ط1، (د.ت).

68. *شرح اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية*، أبو محمد جمال الدين بن يوسف ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية – بغداد، 1397هـ 1977م.

69. *شرح المفصل للزمخشري*، يعيش بن علي بي يعيش بن أبس السرايا محمد بن علي أبو البقاء المعروف بابن يعيش (ت642هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية–بيروت، ط1، 1422هـ 2001م.

70. *شرح تسهيل الفوائد*، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ– 1990م.

71. *شرح شافية ابن الحاجب*، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت686هـ)، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية– بيروت، 1395هـ– 1975م.

72. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة – بيروت.

73. *الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد*، علي محمد يوسف المعموري، بإشراف الدكتور خليل بنيان الحسون، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 1409هـ 1988م.

74. *الشواهد والاستشهاد*، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء – بغداد، 1396هـ 1976م.

75. *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها* ، ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى الشويمي، بيروت ، 1383هـ 1964م.

76. *الصرف الواضح*، عبد الجبار علوان النايلة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل، 1408هـ 1988م.

77. *ضرائر الشعر*، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.

78. *الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية*، الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي – الموصل، 1410هـ 1990م.

79. *الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك*، د. إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1421هـ، ط2، 2001م.

80. *طبقات النحويين واللغويين*، محمد بن حسن بن عبيد الله الزُّبَيدي الأندلسي الإشبيلي أبو بكر (ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف– القاهرة، ط2، 1404هـ 1984م.

81. *ظاهرة الشذوذ في النحو العربي*، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ط1، الكويت، 1974م.

82. *علل النحو*، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد– الرياض، ط1، 1420هـ 1999م.

83. *الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية*، لابن الخباز (ت 639هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، ط1، مطبعة العاني – بغداد، 1411هـ 1991م.

84. *فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة*، الاسفراييني (ت648هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك – الأردن، 1400هـ 1980م.

85. *الفاضل*، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميميني، دار الكتب المصرية – القاهرة، 1375هـ 1956م.

86. *فصول في فقه العربية*، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط2، 1408هـ 1988م.

87. *الفهرست*، محمد بن أبي يعقوب بن إسحاق أبو الفرج المعروف ابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة– بيروت، ط2، 1417هـ 1997م.

88. *في أصول النحو*، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية– دمشق، ط2، 1414هـ– 1994م.

89. *القاموس المحيط*، مجد الدين أبو ظاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط8، 1426هـ 2005م.

90. *القياس في اللغة العربية*، محمد عبد العزيز، دار الفكر العربي – القاهرة، 1415هـ 1995م.

91. *القياس في النحو العربي نشأته وتطوره*، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، 1997م.

92. *الكامل في اللغة والأدب*، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ط3، 1417هـ 1997م.

93. *كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد*، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية – القاهرة، 1350هـ.

94. *الكتاب*، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط3، 1408هـ– 1988م.

95. *اللامات*، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر– دمشق، ط2، 1405هـ– 1985م.

96. *لسان العرب*، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، دار صادر– بيروت، ط3، 1414هـ.

97. *اللغة والنحو بين القديم والحديث*، عباس حسن، دار المعارف – القاهرة، ط4.

98. *ما يجوز للشاعر في الضرورة*، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت412هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة– الكويت بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، ط1، (د.ت).

99. *مجالس ثعلب*، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة.

100. مجمع *الأمثال*: أبو الفضل أحمد بن محمد بن احمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، 1374هـ 1955م.

101. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ-1999م.

102. *المدخل لدراسة القرآن الكريم*، محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (ت 1403هـ)، مكتبة السنة – القاهرة، ط2، 1423هـ 2004م.

103. *المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي*، الدكتور محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1، 1407هـ 1986م.

104. *المذكر والمؤنث*، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب – مصر، 1970م.

105. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.

106. *مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي*، محمد عبد الرحمن السبيهين، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، 1426هـ 2005م.

107. *المسائل النحوية التي وافق المبرد الكوفيين فيها*، الدكتورة نهاد حسوبي صالح وعلاوي سادر جازع، مجلة كلية المعلمين، العدد الثلاثون، 2001م.

108. *مسائل خلافية في النحو العربي*، أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء – حلب.

109. *مصادر التراث النحوية*، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – القاهرة، 2003م.

110. *مصادر الشعر الجاهلي*، ناصر الدين الأسد، دار المعارف – القاهرة، ط7، 1988م.

111. *معاني القرآن*، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمود الورد، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1985م.

112. *معاني القرآن*، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية– مصر، ط1، (د.ت).

113. معجم *الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط1، 1414هـ 1993م.

114. معجم *العين*، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، دار الفكر، (د.ت).

115. معجم *اللغة العربية المعاصرة*، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429هـ 2008م.

116. معجم *المصطلحات النحوية والصرفية*، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1985م.

117. *المعجم الوسيط*، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة، ط1. (د.ت).

118. معجم *مقاييس اللغة*، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر– دمشق، ط2، 1979م.

119. *مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب*، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط6، 1985م.

120. *المفردات في غريب القرآن*، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشامية – دمشق وبيروت، ط1، 1412هـ.

121. *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية – مكة المكرمة.

122. *المقتضب*، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف المصرية– القاهرة، 1415هـ 1994م.

123. *الممتع الكبير في التصريف*، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بان عصفور (ت669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.

124. *من أسرار اللغة*، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو – القاهرة، 1978م.

125. *من قضايا القرآن الأحرف السبعة والقراءات دراسة تحليلية نقدية مقارنة*، الدكتور إسماعيل أحمد الطحان، المكتبة العربية – الدوحة، 1403هـ 1983م.

126. *منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية*، محمد عبد الله عطوت، (مقال منشور في مجلة التراث العربي) دمشق العددان 99، 100، السنة الخامسة والعشرين، رمضان 1426هـ، تشرين الأول 2005م.

127. *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*، حازم بن محمد بن حسن ابن حازم القرطاجني (ت684هـ)، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، دمشق، (د.ت).

128. *النحو العربي شواهده ومقدماته*، أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 1407هـ 1987م.

129. *النحو الوافي*، عباس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف– القاهرة، ط15، (د.ت).

130. *النكت في تفسير كتاب سيبويه*، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476هـ) ، ط1، معهد المخطوطات العربية – الكويت، 1407هـ 1987م.

131. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، ط3، (د.ت).

132. *الوافي بالوفيات*، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي الفيصل– دار التراث، بيروت، ط1، 1420هـ 2000م.

133. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر–بيروت، ط1، 1900م.